أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
29 يونيو 2026م
محرم 1448هـ
86

نساء الجبار

تحمل نساء جبال النوبة حربًا لا تنتهي على أكتافهن، بينما تتحول سنوات النزوح إلى أعمار كاملة، والكهوف إلى بيوت، والمخيمات إلى أوطان مؤقتة. ففي إقليم غني بالموارد وفقير بالسلام، فقدت آلاف النساء الأرض والأهل والأمان، واضطرت بعضهن إلى حمل السلاح دفاعًا عن أجسادهن وكرامتهن، فيما واصلت أخريات مقاومة الحرب بالعمل وإعالة أسرهن. إنها حكاية نساء نجون من الحرب وأصبحن الذاكرة الحية لواحدة من أطول مآسي السودان.

البيع في الظلام

في الأوقات العادية، تخضع القرارات الكبرى المتعلقة بالموارد الطبيعية لنقاشات عامة ورقابة تشريعية ومراجعات قانونية وفنية تضمن حماية المصلحة الوطنية. أما في زمن الحرب، حيث تغيب المؤسسات وتضعف آليات المساءلة، فإن أي حديث عن اتفاقات طويلة الأمد لاستغلال الثروات الاستراتيجية يفرض أسئلة أكثر مما يقدم إجابات.

ما يُتداول بشأن مشروع استثمار النحاس في ولاية البحر الأحمر، سواء ثبتت تفاصيله كاملة أو كانت بعض بنوده بحاجة إلى تأكيد رسمي، يسلط الضوء على قضية أكبر من صفقة بعينها؛ قضية من يملك حق التصرف في الموارد السيادية خلال الفترات الاستثنائية، وكيف يمكن ضمان ألا تتحول الحاجة الاقتصادية الآنية إلى التزامات تقيد خيارات الأجيال القادمة.

النحاس اليوم ليس مجرد معدن تقليدي، بل أصبح أحد أهم الأصول الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي الجديد، المرتبط بالطاقة النظيفة والتكنولوجيا والصناعات المستقبلية. ولذلك فإن أي اتفاق يتعلق باستغلاله ينبغي أن يخضع لأقصى درجات الشفافية والإفصاح والمراجعة المؤسسية، وأن تكون تفاصيله متاحة للرأي العام ولأصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية.

إن النقاش الدائر حاليًا لا ينبغي أن يُختزل في نسبة الأرباح أو حجم الاستثمارات المعلنة، بل يجب أن يمتد إلى الأساس القانوني والإجرائي لأي اتفاق محتمل، وإلى مدى توافقه مع القوانين الوطنية ومبادئ الحوكمة الرشيدة، خاصة في ظل غياب المؤسسات التشريعية المنتخبة والرقابية القادرة على مراجعة القرارات السيادية الكبرى.

ولا يعني ذلك رفض الاستثمار الأجنبي أو التقليل من أهمية جذب رؤوس الأموال في ظل هذه الظروف الصعبة، بل التأكيد على أن الاستثمار الحقيقي والمستدام لا يقوم إلا على الوضوح والثقة واحترام حق المواطنين في معرفة كيفية إدارة ثرواتهم الطبيعية.

إن حق الأجيال القادمة في الموارد الوطنية يقتضي أن تكون العقود المتعلقة بها محل توافق واسع وإجراءات شفافة، لا مجرد ترتيبات تُدار بعيدًا عن النقاش العام. فالثروات السيادية ليست ملكًا لحكومات عابرة، مختلف على شرعيتها، وإنما أمانة وطنية مشتركة، تتطلب أعلى درجات المسؤولية والإفصاح، خصوصًا في الأزمنة التي تتراجع فيها الضمانات المؤسسية وتتعاظم فيها الحاجة إلى المساءلة.

ويبقى السؤال مفتوحًا: هل توفر ظروف الحرب والإدارة الاستثنائية البيئة المناسبة لاتخاذ قرارات تمتد آثارها لعقود طويلة؟ الإجابة عن هذا السؤال لا تهم ملف النحاس وحده، بل تمس مستقبل إدارة كل الموارد الاستراتيجية في السودان، والكيفية التي ستُصان بها حقوق المواطنين والأجيال المقبلة في ثروات بلادهم.

الغلاف

وجهات نظر

30 يونيو.. ذكرى الإرادة التي لن تموت
حيدر المكاشفي 10

هل يستطيع الشباب السوداني كسر احتكار النخبة للمستقبل؟
د. صلاح أحمد الحبو 13

البلد الذي لم يره أهله
كيف تحوّل اسم السودان إلى رمز في الثقافة الأميركية؟
محمد أحمد شبشة 22

الأزمة السودانية... ثقافية في المقام الأول
عادل يعقوب أحمد نور 39

من العملية السياسية إلى معركة العقد الاجتماعي
من يملك حق تأسيس السودان؟ (2-3)
حاتم أيوب أبوالحسن 41

الأبيض، معركة لا تُلعب على الأرض وحدها
يوسف الغوث 47

السودان.. معركة الدولة
إبراهيم هباني 53

#دولار_ريال_شيك_سياحي
د. كمال الشريف 59

حين تصبح الشعارات بديلا عن التفكير (3) .. والمبدأ بديلا عن الواجب
عبده الحاج 61

ممرات إنسانية محفوفة بالمخاطر.. مساعدات تصل إلى الدلنج وكادوقلي 04

تآكل الجنيه يفاقم أوضاع معلمي السودان 07

اللاجئون في ليبيا .. أموال الاتحاد الأوروبي في قلب الاتهام 15

عودة الجامعات إلى الخرطوم بدون استعداد
مغامرة بمستقبل الطلاب 18

ربك تحت القصف.. واقع أكثر قسوة 24

نساء جبال النوبة... ذاكرة حرب تمشي على قدمين 27

صفقة النحاس الغامضة:
من يوقع عقود استغلال ثروات السودان في زمن الحرب؟ 33

الأُبيّض والدروس غير المستفادة من الفاشر في السودان 44

هل تتحول اتفاقيات أبراهام إلى بوابة لإنهاء حرب السودان؟ 50

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA, CENTERAL, KAMPALA, CENTERAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

ممرات إنسانية محفوفة بالمخاطر.. مساعدات تصل إلى الدلنج وكادوقلي

ملخص

في ظل استمرار القتال في السودان، تتفاقم الأوضاع الإنسانية في إقليم كردفان، خصوصًا في مدينتي الدلنج وكادوقلي، حيث يعاني المدنيون من نقص حاد في الغذاء والدواء والمياه، وسط صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويُعد الأطفال الفئة الأكثر تضررًا، مع ارتفاع معدلات سوء التغذية وتدهور الرعاية الصحية.

شهادات محلية من السكان والعاملين الإنسانيين تؤكد أن ما يصل من مساعدات لا يغطي إلا جزءًا محدودًا من الاحتياجات، رغم مساهمته في تخفيف بعض المعاناة. ويواجه السكان ظروفًا معيشية قاسية شملت تقليص الوجبات اليومية ونقص الأدوية وتعطل المرافق الصحية.

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصول قوافل مساعدات إلى الدلنج وكادوقلي، محمّلة بإمدادات صحية وغذائية ومستلزمات نظافة تكفي لعشرات الآلاف، في محاولة لدعم الأسر المعزولة بسبب النزاع. كما أشارت إلى استمرار عمليات إغاثة أخرى في مناطق متضررة مثل الدبيبات.

تؤكد المنظمات الإنسانية أن استمرار القتال، وتدهور الوضع الأمني، والعوائق اللوجستية والتمويلية، ما زالت تحدّ من فعالية الاستجابة. ومع اتساع رقعة النزاع، يبقى وصول المساعدات بشكل آمن ومستدام شرطًا أساسيًا لإنقاذ حياة المدنيين، خاصة الأطفال، في مناطق الحرب.

«في ظل اتساع رقعة القتال واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، تتزايد معاناة مئات الآلاف من المدنيين»

في ظل اتساع رقعة القتال واستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، تتزايد معاناة مئات الآلاف من المدنيين، ولا سيما الأطفال، الذين يجدون أنفسهم محرومين من أبسط مقومات الحياة.

وفي مناطق جنوب كردفان، حيث أدى العنف وانعدام الأمن إلى عزل العديد من المجتمعات عن المساعدات الإنسانية، تبرز جهود المنظمات الدولية لإيصال الإمدادات المنقذة للحياة باعتبارها شريانًا أساسيًا لبقاء آلاف الأسر في مواجهة أزمة تتفاقم عامًا بعد عام.

وصنفت الأمم المتحدة إقليم كردفان، الذي يضم ولايات شمال وغرب وجنوب كردفان، منطقة نشطة عسكريًا، في ظل الحشود العسكرية المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، بما في ذلك استخدام الطائرات المسيّرة.

وعاشت مدينة كادوقلي أوضاعًا إنسانية قاسية خلال فترة الحصار، حيث اضطر السكان للوقوف في طوابير طويلة للحصول على كميات محدودة من الذرة بسبب شح المعروض.

شهادات مؤلمة

يقول محمد عبد الله، أحد سكان مدينة الدلنج، لـ«أفق جديد»، إن وصول المساعدات الإنسانية خفف جزءًا من معاناة الأسر، لكنه أشار إلى أن الاحتياجات لا تزال تفوق بكثير ما يصل إلى المنطقة.

وأوضح أن العديد من العائلات تعاني نقصًا حادًا في الغذاء ومياه الشرب والأدوية، في ظل استمرار القتال وصعوبة التنقل.

وتروي محاسن الحاج، وهي أم لخمسة أطفال من كادوقلي، لـ«أفق جديد»، أن الأشهر الماضية كانت من الأصعب على أسرتها، إذ اضطروا إلى تقليص عدد الوجبات اليومية بسبب شح الغذاء وارتفاع الأسعار، مؤكدة أن الحصول على الرعاية الصحية بات تحديًا يوميًا مع نقص الأدوية والمستلزمات الطبية.

ويؤكد أحد المتطوعين في العمل الإنساني لـ«أفق جديد»، أن استمرار الاشتباكات يعرقل وصول المساعدات إلى عدد من المناطق، موضحًا أن آلاف الأطفال ما زالوا بحاجة إلى الغذاء العلاجي والرعاية الصحية، إلى جانب خدمات المياه والإصحاح والحماية.

ويقول أحد العاملين في القطاع الصحي إن المرافق الطبية تعمل بإمكانات محدودة، بينما يتزايد عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى العلاج من سوء التغذية والأمراض المرتبطة بتدهور الأوضاع الإنسانية، مشددًا على أن استمرار تدفق الإمدادات الإنسانية يمثل ضرورة لإنقاذ المزيد من الأرواح.

أسر معزولة

وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن إيصال إمدادات صحية وتغذوية ومستلزمات نظافة منقذة للحياة إلى مدينتي الدلنج وكادوقلي بولاية جنوب كردفان، في خطوة تستهدف دعم الأطفال والأسر الذين ظلوا معزولين إلى حد كبير عن المساعدات الإنسانية بسبب استمرار أعمال العنف.

وأوضحت المنظمة أن قافلة مكونة من ثماني شاحنات نقلت إمدادات صحية وتغذوية ومستلزمات للنظافة الشخصية، تكفي لتلبية احتياجات نحو 39 ألف شخص.

كما أشارت إلى أن عملية إيصال أخرى تجري حاليًا إلى منطقة الدبيبات، ضمن الجهود المتواصلة للوصول إلى الأطفال والأسر في المناطق النائية والمتأثرة بالنزاع.

وتأتي هذه العمليات الإنسانية في وقت تتواصل فيه الاشتباكات في إقليم كردفان بوتيرة متسارعة، مع احتدام القتال حول مواقع استراتيجية وطرق إمداد رئيسية، الأمر الذي يفاقم صعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

ومع دخول النزاع في السودان عامه الرابع، أكدت اليونيسف أن الأطفال لا يزالون يتحملون العبء الأكبر للأزمة، حيث يواجهون مخاطر متزايدة تشمل القتل والإصابة والانفصال عن أسرهم، إضافة إلى ارتفاع احتمالات التعرض

«اضطر السكان للوقوف في طوابير طويلة للحصول على كميات محدودة من الذرة بسبب شح المعروض»

يجدون أنفسهم محرومين من أبسط مقومات الحياة

«تستمر الاحتياجات و لا تزال تفوق بكثير ما يصل إلى المنطقة»

للاستغلال وسوء المعاملة.

وأشارت المنظمة إلى أن العمليات الإنسانية لا تزال تواجه تحديات كبيرة، أبرزها تدهور الوضع الأمني، والعوائق الإدارية، والنقص الحاد في التمويل، وهو ما يحد من قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم الخدمات الأساسية. ونتيجة لذلك، يواجه الأطفال حرمانًا متزايدًا من مياه الشرب النظيفة، والرعاية الصحية، والتغذية، والحماية، والتعليم.

وقال ممثل اليونيسف في السودان، شيلدون بيت: «إن الوصول إلى الأطفال في الدلنج وكادوقلي يعني تقديم المساعدة وسط القتال الدائر، في وقت تُعد فيه إمكانية الوصول الإنساني محدودة للغاية. وفي جميع أنحاء كردفان والمناطق الأخرى المتضررة من النزاع، لا يزال الوصول محدودًا، بينما تبقى الاحتياجات الإنسانية هائلة».

وتسهم هذه الإمدادات في إنقاذ الأرواح، لكنها لا تغطي سوى جزء يسير من الاحتياجات. ومن دون وصول إنساني مستدام وآمن، سيظل عدد كبير من الأطفال محرومين من الخدمات الأساسية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة».

وجددت اليونيسف دعوتها لجميع أطراف النزاع إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وسريعة ودون عوائق، مع توفير الحماية اللازمة للمدنيين، وخاصة الأطفال، بما يتوافق مع أحكام القانون الإنساني الدولي.

وأكدت المنظمة أنها، رغم التحديات الهائلة، تواصل العمل مع شركائها الميدانيين لتقديم المساعدات المنقذة للحياة والخدمات الأساسية للأطفال والأسر المتضررة في مختلف أنحاء السودان.

ورغم وصول هذه الإمدادات إلى الدلنج وكادوقلي، فإنها تمثل جزءًا محدودًا من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في مناطق النزاع.

ومع استمرار القتال وصعوبة الوصول إلى العديد من المجتمعات المتضررة، يبقى مصير آلاف الأطفال والأسر مرهونًا بقدرة المنظمات الإنسانية على إيصال المساعدات بصورة منتظمة وآمنة، وبمدى التزام أطراف النزاع بتوفير ممرات إنسانية تضمن وصول الدعم إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

«أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن إيصال إمدادات صحية وتغذوية ومستلزمات نظافة منقذة للحياة»

تآكل الجنيه يفاقم أوضاع معلمي السودان

ملخص

طالبت لجنة المعلمين السودانيين برفع الحد الأدنى لأجور المعلمين إلى 313،500 جنيه، مؤكدة أن المطالب السابقة لم تعد تواكب الانهيار الحاد في قيمة الجنيه وارتفاع تكاليف المعيشة، ما أدى إلى تآكل شبه كامل للقوة الشرائية للمرتبات.

أظهرت دراسة للجنة أن أعلى راتب للمعلم لا يتجاوز 41 دولارًا شهريًا، بينما يقل راتب المعلم الجديد عن 15 دولارًا، مع فقدان الأجور أكثر من 90% من قيمتها مقارنة بما قبل الحرب، في ظل استمرار تراجع سعر صرف الجنيه.

دفع تدهور الأوضاع المعيشية المعلمين إلى تنفيذ إضرابات في عدد من الولايات للمطالبة برفع الأجور، وصرف المتأخرات، وتوحيد هيكل الرواتب، فيما اتهمت لجنة المعلمين السلطات بالاكتفاء بوعود ومعالجات جزئية لا تعالج جذور الأزمة.

أكد معلمون أن ضعف التمويل الحكومي وارتفاع تكاليف الحياة جعلا الرواتب عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية، محذرين من أن استمرار تجاهل مطالبهم سيقود إلى مزيد من التدهور في قطاع التعليم، ويهدد استقرار العملية التعليمية

«تدني الأجور وتآكل القيمة الشرائية للجنيه السوداني جعلا رواتب المعلمين غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة، ورواتب المعلم في الدرجة الأولى لا يتجاوز 40 دولارًا شهريًا.»

أمدرمان – أفق جديد

طالبت لجنة المعلمين السودانيين برفع الحد الأدنى لأجور المعلمين إلى 313500 جنيه بدلاً عن 12 ألف جنيه، وقالت إن المطالبة برفعه إلى 216 ألف جنيه السابقة باتت غير مناسبة مع انخفاض قيمة الجنيه وتهالكه المريع أمام العملات الأخرى وتفشي الغلاء.

وتشهد أوضاع المعلمين في السودان تدهورًا غير مسبوق نتيجة الانهيار المستمر في قيمة الجنيه السوداني والارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي أدَّى إلى تآكلٍ شبه كامل للقوة الشرائية للمرتبات.

وأظهرت أحدث دراسة أعدتها لجنة المعلمين السودانيين أن أعلى مرتب للمعلم، بعد أكثر من ثلاثين عامًا من الخدمة، لا يتجاوز (40.91) دولارًا شهريًا، بينما ينخفض مرتب المعلم في مدخل الخدمة إلى أقل من (15) دولارًا، مما أفقد المرتبات، بحسب الدراسة، أكثر من (90%) من قيمتها، مقارنة بما كانت عليه قبل الحرب، مع استمرار التدهور المتسارع وانخفاض قيمة الجنيه من (4600) إلى (5500) جنيه للدولار خلال أسبوعين فقط، ما يجعل أي زيادة سابقة في الأجور غير ذات أثر حقيقي في ظل الانهيار المتواصل للعملة.

في مواجهة هذا الواقع الصعب اضطر المعلمون لإعلان إضراب شامل في عدد من الولايات، من بينها كسلا والجزيرة والخرطوم، وهي إضرابات مطلبية سلمية للمطالبة بحقوقهم الأساسية، وفي مقدمتها رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع تكلفة المعيشة، وصرف المتأخرات، وتوحيد هيكل الأجور بين الولايات، والالتزام بمواعيد صرف المرتبات، وضمان التزام الدولة بمسؤوليتها في تمويل التعليم وحماية حقوق العاملين فيه، بحسب ما يقول سامي الباقر، المتحدث الرسمي للجنة المعلمين لـ«أفق جديد».

ويضيف أن لجنة المعلمين السودانيين تؤكد أن هذه المطالب ليست مطالب فئوية أو امتيازات خاصة، وإنما حقوق مشروعة تكفل للمعلم الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتحافظ على استقرار العملية التعليمية.

يقول الباقر: «لم تتجه استجابة السلطات إلى معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة، وإنما اتسمت بمحاولاتٍ للالتفاف على المطالب الأساسية، من خلال إعادة تسويق أجسام نقابية ميتة سريريًا، تعود إلى عهد المؤتمر الوطني، عبر وعود زائفة لا تسندها إجراءات عملية. كما اتجهت إلى تقديم معالجاتٍ جزئية لا تمس جوهر الأزمة ولا تعكس التزام الدولة بمسؤوليتها تجاه التعليم».

ويشرح الباقر أنه في ولاية كسلا انصب الخطاب الرسمي على وعود لم تتحول إلى قرارات نافذة، بينما اقتصر التعامل في ولاية الجزيرة على صرف (40%) من متأخرات أربعة أشهر. «وهو إجراء لا يواكب الانهيار المتسارع في قيمة العملة ولا يعالج أزمة الأجور».

ويرى أن الخطر يتمثل في أن بعض الجهات لجأت إلى محاولات لتفكيك المنظومة التعليمية والاستعانة بكتائب ومجموعات ذات طابع قتالي لسد الفراغ الذي أحدثه الإضراب، في خطوة تمثل خروجًا على الدور المدني للمؤسسة التعليمية، ومحاولة لكسر إرادة المعلمين بدلاً من الاستجابة لمطالبهم المشروعة بالحوار والحلول الجادة.

بدورها تقارب المعلمة خيرية عبد الله بين الأوضاع الحالية وما كان عليه الحال إبان الفترة الانتقالية، وتقول في حديثها مع «أفق جديد»: «بصراحة، أنصفت حكومة حمدوك المعلمين ورفعت من أوضاعنا المتردية طوال ثلاثين عامًا من حكم الإنقاذ، ولا ندري كيف يكون الوضع لو لم ترفع حكومة حمدوك الأجورَ لمستويات عالية».

وتضيف متحسرة: «أضطر للذهاب للمدرسة راجلةً بسبب غلاء المواصلات الفاحش دون أن أؤمِّن غذاء أولادي في البيت كفايةً. الحكومة الحالية ما شغالة بزول».

ويقول صلاح الفضل، وهو معلم بمدارس الأساس بمحلية كرري، إن التمويل الحكومي للعملية التعليمية ضعيف في ظل تداعيات الحرب الحالية، وإن البيئة التعليمية متدهورة

«استمرار تجاهل الأزمة لن يؤدي إلا إلى تعميق انهيار التعليم، والحل يبدأ برفع الأجور وسداد المتأخرات واحترام حق المعلمين في التنظيم والعمل النقابي.»

«مطالب المعلمين ليست امتيازات خاصة، وإنما حقوق مشروعة تكفل لهم حياة كريمة، وتحافظ في الوقت نفسه على استقرار العملية التعليمية.»

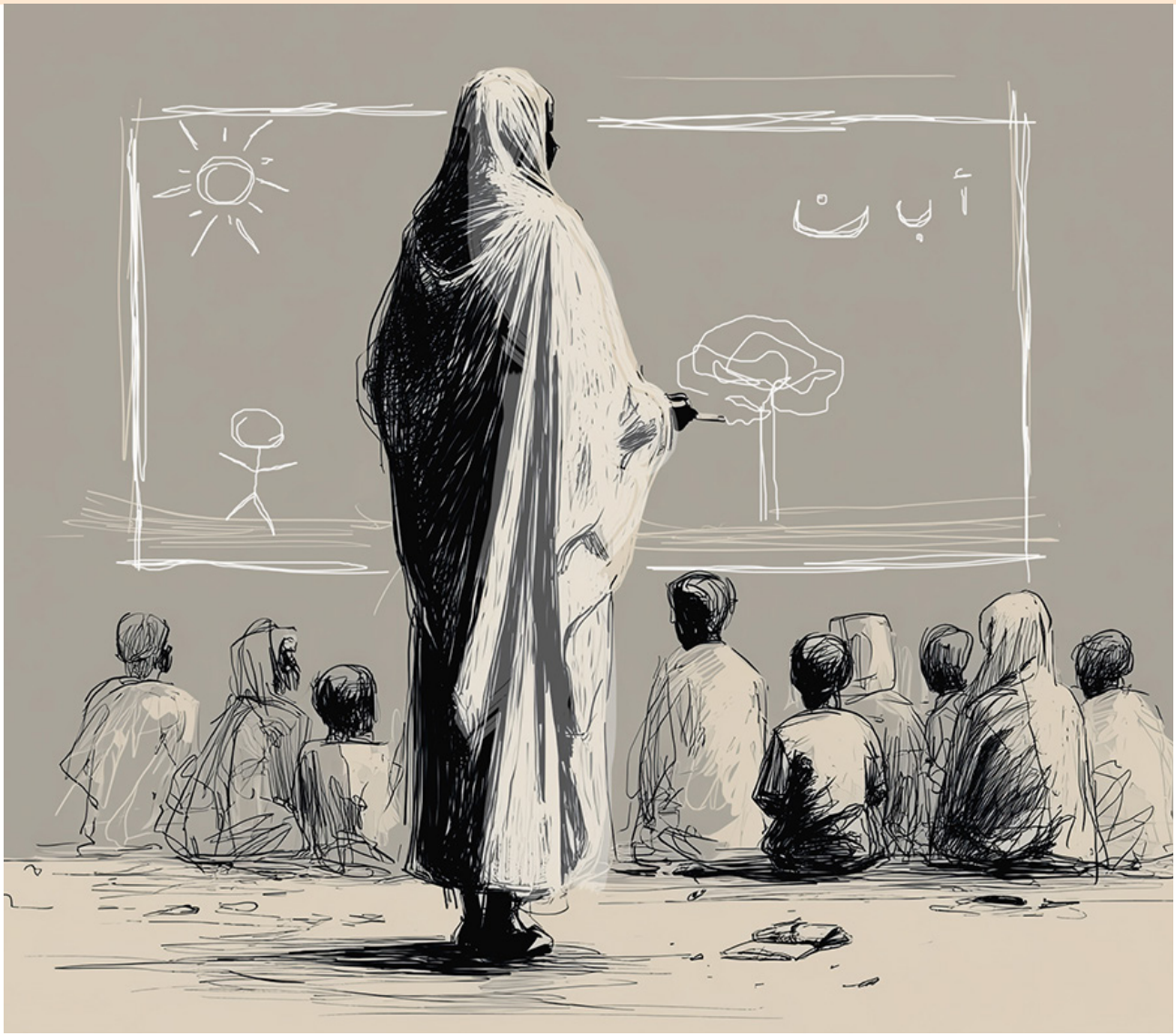

وتفاقمت أوضاع المعلمين المعيشية لحد الكفاف.

يضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «أولياء الأمور يؤمنون كلفة الامتحانات وكثيرًا من الواجبات التعليمية رغم أوضاعهم المعيشية المرهقة. أجورنا لا تسد الرمق وسنستمر في الإضراب حتى تتحقق مطالبنا المشروعة».

ويعود سامي الباقر بالقول: «نحن في لجنة المعلمين السودانيين نرى أن استمرار تجاهل الأزمة لن يؤدي إلا إلى تعميق انهيار التعليم، وأن الحل يبدأ بالاعتراف بمشروعية مطالب المعلمين، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي الجديد، وسداد جميع المتأخرات، وتوحيد الأجور بين الولايات، واحترام حق المعلمين في التنظيم والعمل النقابي، باعتبار أن استقرار التعليم لا يمكن أن يتحقق دون استقرار أوضاع المعلم المعيشية والمهنية».

ويضيف: «تدني الأجور وتآكل القيمة الشرائية للجنيه السوداني جعلا رواتب المعلمين غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة، راتب المعلم في الدرجة الأولى لا يتجاوز 40 دولارًا شهريًا، بينما لا تزيد رواتب بعض الدرجات الدنيا على 13 دولارًا. هذا غير معقول.».

«معلمة : أضطر للذهاب إلى المدرسة راجلة بسبب غلاء المواصلات، ولا أستطيع تأمين غذاء أطفالي كما ينبغي، فأوضاع المعلمين أصبحت بالغة القسوة.»

30 يونيو.. ذكرى الإرادة التي لن تموت

حيدر المكاشفي

ملخص

ستعرض المقال رمزية الثلاثين من يونيو باعتباره أحد أبرز المحطات في التاريخ السوداني الحديث، إذ يجسد، من وجهة نظر الكاتب، إرادة الشعب في المطالبة بالحكم المدني والحرية والعدالة، ويؤكد أن شرعية الدولة تستمد من إرادة المواطنين لا من القوة أو السلاح.

يقارن الكاتب بين آمال ذلك اليوم والواقع الحالي، مشيراً إلى أن السودان يعيش حرباً مدمرة أفضت إلى تشريد الملايين وتدهور الاقتصاد وانهيار الخدمات، بينما تحولت تطلعات الانتقال الديمقراطي إلى صراع عسكري دفع المواطن ثمنه من أمنه ومعيشته ومستقبل أبنائه.

يرى أن الحرب أثبتت محدودية الحلول العسكرية، مؤكداً أن بناء الدولة لا يتحقق بالقوة، وإنما عبر التوافق الوطني والمؤسسات الديمقراطية. ويشدد على أن إحياء ذكرى الثلاثين من يونيو يمثل تذكيراً بأن مستقبل السودان يجب أن يعود إلى السياسة والحوار ودولة القانون، لا إلى منطق السلاح.

يستحضر الكاتب ذكرى الثالث من يونيو (فض الاعتصام)، واصفاً إياها بأنها جريمة ستظل حاضرة في الذاكرة الوطنية. ويحمّل المسؤولية للجهات التي يرى أنها قصرت في حماية المعتصمين، مؤكداً أن تلك الأحداث، بما خلفته من ضحايا وآثار، ستبقى جزءاً من تاريخ السودان ولن تُمحى من ذاكرة الأجيال..

ليست كل الأيام سواء في ذاكرة الشعوب. فهناك أيام تمر كغيرها، وأيام تتحول إلى علامات فاصلة في التاريخ، تبقى حاضرة مهما تغيرت الحكومات وتعاقبت الأزمات. ومن بين تلك الأيام في السودان، يظل الثلاثون من يونيو أحد أكثر التواريخ رسوخاً في الوجدان الوطني، لأنه اليوم الذي أثبت فيه السودانيون أن الشارع قادر على استعادة المبادرة كلما حاولت السلطة أو السلاح مصادرة إرادة الناس.

والثلاثون من يونيو ليس مجرد تاريخ في الروزنامة السودانية، بل هو اليوم الذي خرج فيه السودانيون ليقولوا كلمة واحدة: إن لا أحد يملك هذا الوطن إلا شعبه. عندما خرجت الملايين الهادرة في ذلك اليوم الأغر وملأت الشوارع بالهتاف، لم يطالبوا بمستحيل، بل خرجوا دفاعاً عن حقهم في وطن تحكمه الإرادة الشعبية لا إرادة البنادق. كانوا يرفضون الاستبداد ويبحثون عن دولة القانون، ويحلمون بسلام دائم وعدالة وانتقال ديمقراطي حقيقي.

لكن المفارقة المؤلمة أن السودان اليوم يقف أمام مشهد أكثر قسوة مما كان عليه آنذاك. فهذه البلاد التي خرج شعبها مطالباً بدولة مدنية، أصبحت اليوم ساحة لحرب مدمرة التهمت المدن، وشردت الملايين، ودمرت الاقتصاد، وأعادت السودان عقوداً إلى الوراء. وأصبح المواطن الذي كان يهتف للحرية يبحث اليوم عن رغيف الخبز، وجرعة الدواء، ومكان آمن يحتمي فيه من القذائف.

كان ذلك اليوم إعلاناً مدوياً بأن الإرادة الشعبية تستطيع أن تكسر جدار الخوف، وأن الشوارع مهما أُغلقت قادرة على أن تفتح أبواب المستقبل. لم يكن الناس يحملون سوى أصواتهم، لكن أصواتهم كانت أعلى من الرصاص وأقوى من كل حسابات السلطة.

ويوم غد الثلاثاء الموافق الثلاثين من يونيو تمر علينا ذكرى هذا اليوم العظيم، ولكن للأسف في الوقت الذي ينزف فيه السودان كما لم ينزف من قبل. المدن التي كانت تمتلئ بالهتافات امتلأت بالركام، والساحات التي ازدانت بالأعلام أصبحت مسارح للقذائف، والأحلام التي رُسمت لدولة الحرية والسلام والعدالة دفنتها حرب لم تترك بيتاً إلا وطرقته، ولا أسرة إلا ومزقتها.

إن أقسى ما في ذكرى هذا العام أنها لا تستحضر انتصار الإرادة الشعبية فحسب، بل تستحضر أيضاً حجم الخسارة التي انتهى إليها الوطن عندما اختُطف مشروع الانتقال، وتحولت السياسة إلى معركة عسكرية، وتحول السودان إلى ساحة تتصارع فيها البنادق بينما يُدفن المواطن تحت أنقاض الشعارات.

لقد أثبتت هذه الحرب اللعينة، بما لا يدع مجالاً للشك، أن البندقية قد تدمر مدينة لكنها لا تبني دولة، وأن القوة قد تفرض سيطرة مؤقتة على الأرض، لكنها لا تمنح شرعية دائمة. فالشرعية لا تولد من فوهة المدفع، وإنما من صناديق الاقتراع، ومن رضا الناس، ومن عقد اجتماعي يشارك في صياغته السودانيون جميعاً، لا المتحاربون.

ولذلك فإن إحياء ذكرى الثلاثين من يونيو ليس حنيناً إلى الماضي، وإنما تذكير بأن الشعب الذي خرج يومها لا يزال موجوداً وإن أثقلته المآسي، وأن السودان الذي رفض الدكتاتورية بالأمس لن يقبل أن يصبح رهينة لحرب بلا أفق، ولا لمعادلة تختزل الوطن في صراع عسكري مفتوح.

إن مأساة السودان اليوم لا تكمن فقط في استمرار الحرب، بل في أن أطرافها ما زالت تتحدث وكأن الزمن متوقف عند بيانات العمليات العسكرية، بينما الواقع يقول إن الدولة تتآكل، والاقتصاد ينهار، والملايين بين نازح ولاجئ، والأطفال يولدون في المخيمات بدلاً من المستشفيات.

والأشد مرارة أن الذين يتحدثون باسم الوطن اليوم هم أنفسهم الذين جعلوا الوطن يدفع أثمان صراعاتهم. أما المواطن، صاحب المصلحة الحقيقية، فقد أُقصي من المشهد، ولم يعد يُطلب منه سوى الصبر، بينما تتوالى عليه فواتير الحرب من دمه ورزقه ومستقبل أبنائه.

في هذا اليوم ينبغي علينا أن نصرخ بالسؤال الأكثر أهمية: ماذا بقي من السودان؟ وما قيمة أي انتصار في الحرب إذا كانت الدولة نفسها تتفكك، وإذا كانت المدن تُفرغ من سكانها، وإذا أصبح السوداني يبحث عن وطن داخل وطنه؟

سيظل هذا اليوم شاهداً على حقيقة لا تستطيع الحرب محوها، هي أن هذا الشعب عندما يقرر أن يستعيد صوته، يصبح أقوى من كل أدوات القهر، وأن التاريخ لا يخلد من امتلك السلاح، بل من امتلك شرعية الناس.

والدرس الأكبر الذي تمنحه ذكرى الثلاثين من يونيو اليوم هو أن السودان لن يخرج من نفقه الذي حشرته فيه الحرب إلا عندما يعود إلى أصحابه الحقيقيين: المواطنين لا البنادق، وإلى السياسة لا ساحات القتال، وإلى دولة القانون لا دولة الغلبة.

فالذين راهنوا على الحرب خسروا الوطن، أما

الذين راهنوا على الشعب فما زال التاريخ يقف في صفهم.

وإذ نستعيد ذكرى يوم الثلاثين من يونيو العظيم، لا بد لنا أيضاً أن نستذكر ذكرى الثالث من يونيو، الذي سيظل هو يوم السودان الأكثر سواداً، وسيبقى محفوراً في ذاكرة الأجيال، تجتره في أسى جيلاً بعد جيل. ذاك هو يوم فض الاعتصام المشؤوم، تلك الجريمة النكراء التي ستبقى وصمة لا تُمحى وعاراً لن يزول على القيادات العسكرية الذين احتمى بسوح قيادتهم العامة وأقاموا اعتصامهم حولها أولئك الشباب والشابات البواسل.

ففي كل الأحوال لن تكون هذه القيادات بمنجاة من هذه الوصمة، فإن لم يكن قرار فض الاعتصام من كيدهم وتدبيرهم، فإنهم على الأقل تقاعسوا عن حماية هؤلاء الشباب، وغضوا الطرف، وخلوا بينهم وأولئك القتلة السفاحين.

فمن العسير ابتلاع أي مبرر طالما أن تلك المجزرة والمقتلة وقعت أمام ناظريهم، بل وبين ظهرانيهم. فما «حدث ما حدث» في ذلك اليوم الأسود كان جريمة خُطط لها بعناية، وكان المجرم في كامل الاستعداد والجاهزية بالسلاح والعتاد، بينما كان الضحايا سلميين ومسالمين وعزلاً، بل كانوا يستشعرون الأمان لكونهم في استجارة قواتهم المسلحة.

فتخير المجرم ساعة السحر حين كانوا نياماً وهم صيام لتنفيذ جريمته البشعة الانتقامية الدموية الشيطانية، بلا رحمة ولا وازع من دين ولا أخلاق. وكيف لا يفعل ذلك وهو في غاية الاطمئنان بعدم وجود من يتصدى له ويقارعه بالسلاح؟

وهذا ما يكشف أن هذه الجريمة لم تتم على عجل، وإنما بتخطيط وتنسيق وخطة محكمة، وتأهيل وتهيئة للمنفذين حتى لا يرأفوا أو تأخذهم شفقة بالمعتصمين.

وجريمة بكل هذه البشاعة والشناعة لن تُنسى، ولن تسقط أبداً، ولن تُطوى مهما حاولوا طيها.

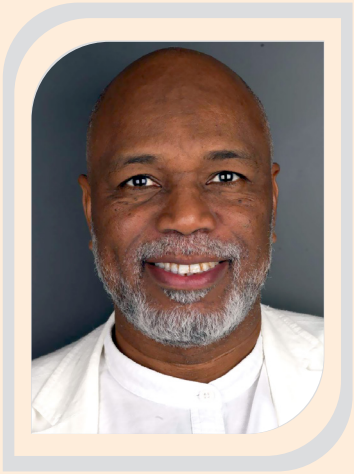

هل يستطيع الشباب السوداني كسر احتكار النخبة للمستقبل؟

د. صلاح أحمد الحبو

ملخص

يرى الكاتب أن أزمة السودان الراهنة لا ترتبط فقط بضعف الموارد أو المؤسسات، بل بعجز النخب التقليدية عن تجديد أدوات التفكير وإنتاج أسئلة جديدة قادرة على التعامل مع تعقيدات الواقع، ما أدى إلى إعادة إنتاج الأزمة بدل تجاوزها.

يطرح النص فكرة "البرلمان الشبابي" كمنصة فكرية لا سياسية، تهدف إلى فتح مساحة حرة للشباب من مختلف الخلفيات لتبادل الأفكار وصياغة رؤى جديدة للسودان، بعيداً عن القيود الحزبية والاستقطابات الأيديولوجية التي هيمنت على المشهد لعقود.

يؤكد الكاتب أن الجيل الجديد يمتلك مؤهلات مختلفة، من بينها الانفتاح على العالم، والقدرة على استخدام التكنولوجيا، وخبرات الحرب والنزوح والهجرة، ما يمنحه قدرة أكبر على ابتكار حلول غير تقليدية وإعادة تخيل مستقبل البلاد.

يخلص إلى أن التحول الحقيقي يبدأ بكسر احتكار النخب للخيال السياسي، والانتقال نحو "جمهورية الأفكار"، حيث تصبح السياسة مساحة لإنتاج المستقبل عبر المشاركة الواسعة، والحوار، وتقديم الرؤية على الولاء، بما يمهّد لإعادة بناء الدولة السودانية على أسس جديدة.

في اللحظات المفصلية من تاريخ الأمم، لا تكمن الأزمة الحقيقية في شح الموارد أو ضعف المؤسسات، بل في عجز الخيال السياسي عن إنتاج أسئلة جديدة. والسودان اليوم يقف أمام هذا المأزق تحديدًا؛ إذ تبدو النخب السياسية والفكرية، رغم اختلاف مرجعياتها، وكأنها تدور في مدار واحد، تعيد تدوير المفاهيم نفسها، وتستحضر الأدوات ذاتها التي أسهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إنتاج الأزمة الوطنية الراهنة.

لقد دخل السودان مرحلة تاريخية لم يعد فيها تجديد الوجوه كافيًا، بل أصبح في حاجة إلى تجديد طرق التفكير نفسها. فالأزمات الممتدة لا تُحل بالعقول التي ساهمت في إنتاجها، ولا يمكن بناء سودان جديد بالأدوات الذهنية القديمة.

ومن هنا يبرز سؤال يبدو بسيطًا في صياغته، لكنه عميق في دلالاته: هل من سبيل إلى تأسيس منصة وطنية جامعة للشباب السوداني، في شكل برلمان شبابي حر، يصبح فضاءً لإنتاج الأفكار لا لإعادة إنتاج الاستقطابات

إن المقصود بالبرلمان الشبابي ليس إنشاء كيان سياسي جديد أو منافس لمؤسسات الدولة، بل تأسيس مختبر وطني للأفكار؛ مساحة حرة تلتقي فيها الطاقات الشابة من مختلف الأقاليم والخلفيات الفكرية والاجتماعية، لتفكر في السودان خارج القيود التي فرضتها الانقسامات الحزبية والأيديولوجية.

فالسودان يعاني، في جوهر أزمته، من احتكار إنتاج الرؤية الوطنية. لقد ظلت النخب التقليدية لعقود طويلة تتعامل مع الشأن العام باعتباره مجالًا مغلقًا، تُصاغ أسئلته داخل دوائر ضيقة، وتُقترح حلوله داخل الإطار الفكري نفسه، حتى تحولت السياسة إلى عملية متكررة لإعادة إنتاج الأزمات.

وفي المقابل، يمتلك الجيل الجديد من الشباب ميزات لم تتوافر للأجيال السابقة؛ فهو أكثر اتصالًا بالعالم، وأكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا، وأقل انحباسًا داخل الثنائيات الأيديولوجية التقليدية. كما أنه يحمل خبرات تشكلت في سياقات الحرب والنزوح والهجرة والاقتصاد الرقمي، وهي خبرات تمنحه قدرة أكبر على تخيل حلول غير تقليدية.

إن السودان في حاجة إلى استعادة السيادة التخيلية؛ أي القدرة الجماعية على تخيل مستقبل مختلف عن ذلك الذي رسمته النخب القديمة. كما أنه يحتاج إلى تفعيل الدبلوماسية المجتمعية للشباب؛ بحيث يتحول الشباب من مجرد متلقين للسياسات إلى فاعلين في صناعة الأفكار والجسور الوطنية.

ويمكن أن يقوم البرلمان الشبابي الحر على عدد من المبادئ المؤسسة:

- تمثيل معرفي يقوم على الكفاءة والتنوع لا على المحاصصة الحزبية.
- الاعتماد على المنصات الرقمية لتجاوز قيود الجغرافيا والانقسام.
- إنتاج أوراق سياسات ومبادرات عملية في مجالات السلام والتنمية وإعادة الإعمار.
- ربط الداخل السوداني بخبرات الشباب في المهجر.
- ترسيخ ثقافة الحوار والاختلاف المنتج بدلًا من منطق الغلبة والإقصاء.

لكن القيمة الحقيقية لهذه المبادرة لا تكمن في بنيتها التنظيمية، وإنما في وظيفتها التاريخية؛ إذ يمكن أن تصبح مساحة لتفكيك احتكار النخبة للخيال السياسي، وإعادة تعريف السياسة نفسها بوصفها ممارسة جماعية لإنتاج المستقبل.

لقد أثبتت تجارب الأمم الخارجة من النزاعات أن التحولات الكبرى تبدأ غالبًا من أطراف المجتمع لا من مركز السلطة، وأن الأفكار الجديدة تولد عادة خارج المؤسسات التي استنفدت قدرتها على التجديد.

إن السودان اليوم لا يحتاج فقط إلى برلمان سياسي جديد، بل إلى برلمان للأفكار؛ منصة حرة تتنافس فيها الرؤى بدلًا من الولاءات، وتنتصر فيها قوة الفكرة على فكرة القوة.

فالتحدي الأكبر الذي يواجه الشباب السوداني ليس الوصول إلى السلطة، وإنما امتلاك الجرأة الفكرية لإعادة تعريف الأسئلة الوطنية نفسها: كيف نعيد بناء الدولة؟ كيف نصوغ هوية جامعة؟ وكيف نحول التنوع من مصدر للصراع إلى مصدر للقوة؟

إن الأمم لا يغيرها جيل يكرر إجابات أسلافه، بل جيل يملك شجاعة طرح أسئلة جديدة، ويؤمن بأن المستقبل لا يُورث من النخب، وإنما يُصنع بالخيال والإرادة والمعرفة.

وربما يكون هذا هو الأفق الجديد الذي ينتظر السودان: أن ينتقل من جمهورية النخب إلى جمهورية الأفكار، ومن صراع المواقع إلى تنافس الرؤى، ومن إدارة الأزمات إلى صناعة المستقبل.

اللاجئون في ليبيا .. أموال الاتحاد الأوروبي في قلب الاتهام

ملخص

تتصاعد حملات الكراهية ضد اللاجئين والمهاجرين في ليبيا خلال يونيو، والتي رافقتها احتجاجات ومطالبات بطردهم، قبل أن تتبعها حملات اعتقال وترحيل قسري استهدفت آلاف اللاجئين، خاصة السودانيين، وسط اتهامات بأن الاتحاد الأوروبي يدعم سياسات الحد من الهجرة عبر ليبيا.

يوثق التقرير شهادات لسودانيين فروا من الحرب، تحدثوا عن تصاعد التمييز ضدهم، من رفع شعارات معادية إلى حرمانهم من بعض الخدمات الأساسية. كما اتخذت السلطات الليبية إجراءات أكثر تشددًا، شملت ترحيل مهاجرين وحظر دخول مواطني السودان وعدة دول إفريقية، مع استثناءات محدودة.

يرى حقوقيون أن ما يحدث يمثل انتهاكات ممنهجة للاجئين، متهمين الاتحاد الأوروبي بتشجيع سياسات الترحيل القسري عبر دعمه لبرامج ضبط الهجرة في ليبيا. كما انتقدوا صمت المجتمع الدولي إزاء تزايد الاعتقالات وخطاب الكراهية والانتهاكات بحق اللاجئين.

وتعزز منظمة العفو الدولية هذه الاتهامات، معتبرة أن التمويل الأوروبي لملف الهجرة في ليبيا أسهم في ترسيخ سياسات الاحتجاز والطرد الجماعي، فيما يثير توسع التعاون الأوروبي مع السلطات الليبية تساؤلات حول مدى مسؤولية الاتحاد الأوروبي عن الانتهاكات المرتبطة بإدارة ملف الهجرة.

«تحولت حملات الكراهية ضد اللاجئين في ليبيا من خطاب على مواقع التواصل إلى اعتقالات وترحيل قسري، وسط تصاعد استهداف السودانيين.»

رحاب فضل السيد

مع بداية شهر يونيو الجاري بدأت خطابات الكراهية تتصاعد على وسائل التواصل الاجتماعي، ضد المهاجرين واللاجئين بليبيا بشكل منظم وواضح، حتى تُوِّجت هذه الدعوات لطرد اللاجئين بحشود ضخمة من أمام مبنى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ترفع شعارات رافضة لوجود اللاجئين على الأراضي الليبية، وصاحب ذلك حملات واعتقالات ومطاردات وترحيل قسري جوًا وبرًا وبحرًا نفذته السلطات الليبية بحق آلاف المحتمين بها من دول إفريقية مختلفة على رأسها السودان، وسط اتهامات مباشرة للاتحاد الأوروبي بتمويل ودعم عمليات ترحيل اللاجئين قسرًا.

تصعيد شعبي وحكومي

وثقت نقابة الصحفيين السودانيين شهادات حية لـ39 صحفيًا وصحفية فروا بأسرهم إلى ليبيا هربًا من الحرب في السودان، وشهادات الصحفيين الموثقة أكدت أن الاستهداف الذي يواجهه السودانيون بشكل خاص لم يكن حالات فردية، بل تصاعدًا لموجة جرائم الكراهية التي تحولت إلى بيئة عدائية ممنهجة، تمثلت في رفع شعارات مخصصة للسودانيين على شاكلة «أرجع السودان» و«السودانيين سبب الأزمة الاقتصادية»، بل تجاوزت الأوضاع أبعد من ذلك على أرض الواقع بحسب ما يعايشه الناس هناك، حيث أحجم أصحاب المخابز عن بيع الخبز للسودانيين.

من جانبها شرعت السلطات الليبية في شن حملات واعتقالات واسعة وترحيل قسري شمل مئات اللاجئين السودانيين، قبل أن يعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا ترحيل 133 مهاجرًا غير شرعي من البلاد، بينهم سودانيون، وكشف الجهاز في بيان له أن بعض المبعدين ضُبطوا أثناء محاولتهم الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر، مشيرًا إلى أن بعضهم لا يملكون وثائق سفر أو إقامة قانونية.

وفي تطور جديد أصدر رئيس الحكومة الليبية، أسامة حماد، قرارًا حظر بموجبه دخول مواطني السودان وإريتريا والصومال وإثيوبيا إلى الأراضي الليبية عبر المنافذ البرية والجوية والبحرية، مع استثناء الحالات الحاصلة على موافقات رسمية أو عقود عمل سارية في قطاعي التعليم والصحة. ووجّه القرار وزارة الداخلية الليبية بالتنفيذ الفوري وترحيل المتواجدين داخل البلاد ممن لا يحملون إقامة قانونية سارية، ضمن خطة لتنظيم أوضاع الإقامة ومواجهة الهجرة غير النظامية.

انتهاكات بالوكالة

وفي ذات الاتجاه يقول الأستاذ الصادق علي حسن، عضو هيئة محامي دارفور، لـ«أفق جديد» إن ما يتعرض له اللاجئون في ليبيا من انتهاكات واسعة النطاق صار ظاهرة، مشيرًا إلى أن هذه الظاهرة أفرزت خطاب كراهية ضد كل اللاجئين، خاصة تجاه القادمين من دول تشاد والسودان والغرب الإفريقي.

ويلفت حسن إلى أن الذين يقودون العوام في ليبيا هم نشطاء المجتمع المدني، مما يكشف أن خطاب الكراهية صار خطابًا للنخب المدنية التي يفترض أن لديها التزامات تجاه حقوق الإنسان.

وانتقد الأستاذ الصادق علي حسن تجاهل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لما يواجهه اللاجئون في ليبيا وغضهما الطرف عما يحدث من انتهاكات سافرة، وقال: «من خلال الوقائع فإن الاتحاد الأوروبي يشجع الترحيل القسري للاجئين في ليبيا لتفادي أفواج الهجرات الوافدة إليها عبر ليبيا، ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يوظف الأنظمة الحاكمة بدول مثل ليبيا لتمرير أجنداتها في استخدام هذه الأنظمة لتمارس نيابة عنها ملاحقة اللاجئين ببلدانهم قبل وصولهم إلى شواطئ الدول الأوروبية مصحوبة بكافة أنواع وأصناف الانتهاكات».

«يرى حقوقيون أن الانتهاكات بحق اللاجئين أصبحت ممنهجة، مع اتهامات للاتحاد الأوروبي بدعم سياسات تؤدي إلى الترحيل القسري.»

«يؤكد لاجئون سودانيون أن التمييز تجاوز الشعارات إلى صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية، في ظل بيئة تزداد عدائية.»

اتهامات تطال الاتحاد الأوروبي

بدورها اتهمت منظمة العفو الدولية، في الرابع والعشرين من يونيو الجاري، الاتحاد الأوروبي بالسعي إلى توسيع تعاونه في مجال ضبط الهجرة وتدفق المهاجرين مع السلطتين الليبيتين المتنافستين والجماعات المسلحة المتحالفة معهما، في الوقت الذي تُصعِّدان فيه حملتهما المتمثلة بالاعتقالات الجماعية القائمة على التمييز العنصري، والاحتجاز التعسفي، وعمليات الطرد الجماعي غير القانوني للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، بدعم خطاب الكراهية ضد الأجانب.

وقالت نائبة مدير المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، ديانا الطحاوي: «من المروّع أن السلطتين الليبيتين المتنافستين تتوحدان في ارتكاب انتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين، وتستخدمان الخطاب العنصري، وتتجاهلان طلبات اللاجئين، وتحتجزان الآلاف تعسفًا قبل طردهم بما في ذلك جماعيًا على الحدود البرية. ينبغي لحكومة الوحدة الوطنية وخصمها في شرقي ليبيا أن تضعا فورًا حدًا لهذه الانتهاكات. لقد موّل الاتحاد الأوروبي منذ زمن طويل عملية ضبط الهجرة في ليبيا بالدعم الذي يقدمه لخفر السواحل الليبي، ما جعله فعلًا متواطئًا في ارتكاب انتهاكات واعتداءات مروعة».

«لا للتوطين»

وبالنظر إلى الاتهام المباشر الذي وجهته منظمة العفو الدولية للاتحاد الأوروبي بتمويل ودعم السلطات الليبية لمكافحة الهجرة وترحيل اللاجئين قسرًا، يرى الصحفي الإريتري فؤاد العقّاد أن بيان منظمة العفو الدولية الأخير يضيف صفحةً جديدة من التوثيق إلى ملف تمويل الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة في ليبيا.

ويقول العقّاد لـ«أفق جديد» إن البيان ينتقل من الاتهام العام المبهم إلى تفاصيل محددة وموثقة، بدءًا من ذكر مسؤولين بأسمائهم مثل وزير الداخلية عماد الطرابلسي الذي يقود مجموعة ميليشياوية ويدعم علنًا حراك «لا للتوطين»، وشهادات فردية موثقة لعدد من المحتجزين تعرضوا للضرب والابتزاز ومُنعوا من تقديم طلبات لجوء إلى المفوضية، إضافة إلى ربط مباشر بين الخطاب الرسمي المعادي للمهاجرين وتصاعد العنف الشعبي في الشارع.

ويلفت العقّاد إلى أهمية الربط بين هذه الوقائع وغيرها بالتزامن مع توجه أوروبي نشط لتوسيع التعاون مع القوات المسلحة العربية الليبية في الشرق، عبر مشروع مركز تنسيق بحري في بنغازي، في الوقت ذاته الذي تفتح فيه أمينة المظالم الأوروبية – تريزا إنجينيو – تحقيقًا داخليًا حول تكتم المفوضية على وثائق متصلة بحوادث إطلاق نار على سفن إنقاذ.

ويشير العقّاد إلى أن هذا التزامن المريب بين تصعيد الانتهاكات وتوسيع التمويل، وبين الانتقاد الخارجي والمساءلة الداخلية الأوروبية، هو ما يجعل وصف التواطؤ أقرب إلى خلاصة وقائعية منه إلى موقف أخلاقي عام، وبالتالي طرح سؤال جوهري هنا، وهو: هل يكفي تصنيف التمويل الأوروبي رسميًا بأنه للإنقاذ وإدارة الحدود لتبرئته من النتائج التي تستخدمه فيها الأطراف الليبية لتنفيذ سياسات احتجاز وطرد قائمة على العرق؟

«اتهمت منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في سياسات ضبط الهجرة في ليبيا، رغم تزايد التقارير عن الانتهاكات بحق اللاجئين.»

عودة الجامعات إلى الخرطوم بـــدون استعـداد

مغامرة بمستقبل الطلاب

ملخص

أثار قرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي القاضي بإغلاق المراكز الخارجية وإلزام الجامعات بالعودة إلى مقارها الأصلية موجة واسعة من الجدل والانتقادات في أوساط الطلاب وأسرهم، في ظل استمرار تداعيات الحرب وتدهور الخدمات الأساسية في عدد من الولايات، وعلى رأسها الخرطوم، ما طرح تساؤلات حول جاهزية البيئة الجامعية لاستقبال الطلاب.

وتقول أسر طلاب إن القرار فُهم باعتباره خطوة متعجلة لا تراعي الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، خصوصاً مع تضرر المساكن وانقطاع الخدمات وارتفاع تكاليف المعيشة والمواصلات، إلى جانب المخاوف الأمنية وصعوبة التنقل، وهي عوامل جعلت العودة بالنسبة لكثيرين خياراً بالغ التعقيد.

وفي المقابل، حذر أكاديميون من أن الجامعات نفسها تواجه تحديات كبيرة، أبرزها نقص الجاهزية في القاعات والمعامل والسكن الطلابي، إضافة إلى نزوح عدد من أعضاء هيئة التدريس، ما قد ينعكس سلباً على استقرار العملية التعليمية، ويؤثر على انتظام الدراسة وجودتها.

ودعا مختصون إلى تبني نهج تدريجي في تنفيذ القرار، يضمن إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية داخل الجامعات وداخليات الطلاب، محذرين من أن التسرع قد يؤدي إلى حرمان بعض الطلاب من مواصلة تعليمهم أو دفعهم لتأجيل عامهم الدراسي في ظل أوضاع غير مستقرة.

عدد من الأسر التي عادت بالفعل إلى السودان تعيش أوضاعًا معقدة، إذ اضطرت إلى تقسيم أفرادها بين الداخل والخارج

الخرطوم - ابتسام حسن

أثار القرار الذي أصدرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والقاضي بإلزام الجامعات بإغلاق مراكزها الخارجية واستئناف الدراسة من داخل مقارها الأصلية، موجة واسعة من الانتقادات في أوساط الطلاب وأسرهم.

ويأتي القرار في وقت لا تزال فيه تداعيات الحرب تلقي بظلالها على الأوضاع الخدمية والمعيشية في عدد من الولايات، وعلى رأسها ولاية الخرطوم، ما فتح الباب أمام تساؤلات حول مدى جاهزية البيئة الجامعية لاستقبال آلاف الطلاب.

وعلى الرغم من تصاعد الاعتراضات، شرعت عدد من الجامعات في اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادة فتح أبوابها واستئناف الدراسة، تنفيذًا لقرار الوزارة، الأمر الذي زاد من مخاوف الطلاب وأسرهم بشأن التحديات التي قد تواجههم خلال مرحلة العودة.

قرار سياسي أم خطوة متعجلة؟

ترى والدة الطالبة الجامعية، ماجدة حسن، أن قرار إلزام الطلاب بالعودة إلى الدراسة داخل السودان يحمل أبعادًا سياسية أكثر من كونه قرارًا أكاديميًا، معتبرة أنه صدر على نحو متعجل دون مراعاة للظروف الاستثنائية التي تعيشها الأسر السودانية.

وقالت ماجدة لـ«أفق جديد»، إن العودة إلى البلاد لا يمكن أن تتم وفق معايير موحدة، إذ تختلف ظروف كل أسرة عن الأخرى، لا سيما في ظل الأضرار الكبيرة التي خلفتها الحرب.

وأضافت أن كثيرًا من الأسر لا تزال تواجه تحديات تتعلق بصلاحية منازلها للسكن، فضلًا عن استمرار النقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه ووسائل النقل.

وأشارت إلى أن ولاية الخرطوم، التي تعرضت لأكبر قدر من الدمار، ما زالت تعاني تراجعًا كبيرًا في مستوى الخدمات، متسائلة: «هل أصبحت الظروف مهيأة لحركة الطلاب اليومية من وإلى الجامعات؟ وهل الجامعات نفسها أصبحت جاهزة لاستقبالهم وتوفير البيئة التعليمية المناسبة؟»

كل هذه الأسئلة تمثل مخاوف تتداولها الأسر فيما بينها عقب القرار كمخاوف حقيقية، إضافة إلى التوجسات الأمنية وحالة الترقب.

مخاوف تتجاوز الدراسة

تقول ماجدة حسن إن هذه التساؤلات لا تقتصر عليها وحدها، بل تمثل هواجس مشتركة بين كثير من الأسر السودانية منذ صدور قرار إعادة الجامعات إلى مقارها.

وتضيف أن المخاوف لا تتعلق فقط بمدى جاهزية المؤسسات التعليمية، وإنما تمتد إلى الأوضاع الأمنية وصعوبة التنقل واستقرار الخدمات الأساسية، وهي عوامل تجعل تنفيذ القرار محفوفًا بالتحديات بالنسبة إلى آلاف الطلاب. وتشير إلى أن عددًا من الأسر التي عادت بالفعل إلى السودان تعيش أوضاعًا معقدة، إذ اضطرت إلى تقسيم أفرادها بين الداخل والخارج. فبينما بقي بعض الأبناء في دول اللجوء لمواصلة تعليمهم المدرسي، عاد رب الأسرة مع أحد الأبناء الملتحقين بالجامعة امتثالًا للقرار، الأمر الذي فرض أعباء مالية واجتماعية إضافية.

«يرى أستاذ العلوم السياسية مصعب محمد علي أن قرار إعادة الجامعات إلى مقارها الرئيسة يحتاج إلى تنفيذ متدرج ومدروس.

«يؤكد عدد من أساتذة الجامعات أن آلاف الأسر فقدت منازلها أو تعرضت مساكنها لأضرار جسيمة، بينما لا تزال الداخليات الجامعية تفتقر إلى الحد الأدنى من الجاهزية.

وتروي ماجدة نموذجًا لجارتها، التي عادت ابنتها، الطالبة بجامعة الخرطوم، برفقة والدها إلى العاصمة، في حين بقيت بقية الأسرة في القاهرة بسبب ارتباط الأبناء الآخرين بالدراسة. وتوضح أن منزل الأسرة في منطقة المعمورة لا يزال غير صالح للسكن نتيجة الأضرار التي لحقت به، ما اضطر الأب وابنته إلى التنقل بين منازل الأقارب بصورة مؤقتة إلى حين العثور على سكن مناسب أو الانتهاء من صيانة المنزل، وترى أن هذه الحالة تعكس جانبًا من المعاناة التي فرضها القرار، الذي لم يمنح الأسر وقتًا كافيًا لترتيب أوضاعها.

وتؤكد ماجدة أن كثيرًا من الأسر باتت تنظر إلى قرار إعادة الجامعات باعتباره قرارًا ذا أبعاد سياسية أكثر منه أكاديميًا، معتبرة أن التعليم أصبح وسيلة لدفع الأسر إلى العودة إلى البلاد. وتضيف: «الأسر غادرت السودان حفاظًا على تعليم أبنائها، واليوم تجد نفسها مضطرة للعودة».

مستقبل معلق

في ظل هذه المعطيات، يجد آلاف الطلاب أنفسهم أمام خيارات بالغة الصعوبة. فإما العودة إلى البلاد رغم ما يحيط بها من تحديات تتعلق بالسكن والأمن والخدمات وفرص المعيشة، أو المخاطرة بفقدان مقاعدهم الدراسية إذا مضت وزارة التعليم العالي في تنفيذ قرارها دون منحهم مهلة أو بدائل مناسبة.

ويعكس النموذج الذي روته ماجدة حسن جانبًا من الواقع الذي تعيشه أسر سودانية كثيرة، إذ أدى القرار إلى تشتيت شمل العائلات التي كانت قد استقرت، ولو مؤقتًا، في دول اللجوء حفاظًا على تعليم أبنائها. فبدلًا من أن تستعيد هذه الأسر شيئًا من الاستقرار، وجدت نفسها مضطرة إلى الانقسام بين الداخل والخارج، مع ما يرافق ذلك من أعباء مالية ونفسية متزايدة.

ويؤكد عدد من أولياء الأمور أن كثيرًا من الطلاب لم يتمكنوا من الاستجابة للقرار بسبب أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، وعدم قدرتهم على توفير تكاليف العودة أو إيجاد سكن مناسب داخل السودان، الأمر الذي جعل مستقبلهم الأكاديمي معلقًا، بينما اضطر آخرون إلى العودة على عجل ومحاولة ترتيب أوضاعهم في ظل ظروف استثنائية، لا تزال تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الاستقرار.

تحديات تتجاوز قرار العودة

يرى أكاديميون أن قرار وزارة التعليم العالي لم يضع في الاعتبار الظروف الاستثنائية التي يعيشها الطلاب وأسرهم منذ اندلاع الحرب، كما أغفل واقع الجامعات نفسها، في ظل نزوح ولجوء أعداد كبيرة من أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن قدرة المؤسسات الجامعية على استئناف العملية التعليمية بكامل طاقتها.

ويؤكد عدد من أساتذة الجامعات أن آلاف الأسر فقدت منازلها أو تعرضت مساكنها لأضرار جسيمة، بينما لا تزال الداخليات الجامعية تفتقر إلى الحد الأدنى من الجاهزية لاستقبال الطلاب، وهو ما يمثل تحديًا أكبر بالنسبة إلى الطالبات، في ظل الحاجة إلى بيئة سكنية آمنة ومستقرة.

ولا تتوقف المعاناة عند السكن، إذ يواجه الطلاب أيضًا أعباء مالية متزايدة نتيجة ارتفاع تكاليف المواصلات والترحيل. ويزداد العبء على أولئك الذين يقطنون في مناطق بعيدة عن الجامعات، حيث يضطر كثير منهم إلى استخدام أكثر من وسيلة نقل للوصول إلى مقار الدراسة، في ظل تراجع خدمات النقل العام وارتفاع تكلفتها.

ويحذر أكاديميون من أن تجاهل هذه التحديات قد ينعكس سلبًا على انتظام الدراسة ومعدلات التحصيل الأكاديمي، مؤكدين أن نجاح أي خطة لإعادة الجامعات يتطلب توفير بيئة تعليمية وخدمية آمنة تراعي أوضاع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بدلًا من الاقتصار على إصدار قرارات إدارية دون استكمال مقومات تنفيذها على أرض الواقع.

يصف الأستاذ الجامعي صلاح الدومة قرار فتح الجامعات وإغلاق المراكز الخارجية وإلزام الطلاب بالعودة بأنه «قرار مرتجل»

دعوات إلى التدرج في التنفيذ

يرى أستاذ العلوم السياسية مصعب محمد علي أن قرار إعادة الجامعات إلى مقارها الرئيسة يحتاج إلى تنفيذ متدرج ومدروس، حتى يحقق أهدافه دون أن ينعكس سلبًا على الطلاب أو المؤسسات الأكاديمية.

وقال لـ«أفق جديد» إن التحديات التي تعوق عودة الجامعات بصورة كاملة لا تزال قائمة، وفي مقدمتها تأهيل البنية التحتية داخل الجامعات، بما يشمل القاعات الدراسية والمعامل والمكتبات، حتى تصبح قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، إلى جانب توفير بيئة مناسبة لأعضاء هيئة التدريس تمكنهم من استئناف العملية التعليمية بكفاءة.

وأضاف أن ملف السكن الطلابي يمثل تحديًا لا يقل أهمية، إذ يتطلب إعادة تأهيل الداخليات وتوفير الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها المياه والكهرباء، لضمان استقرار الطلاب خلال العام الدراسي. وحذر محمد علي من أن التسرع في تنفيذ القرار قد يؤدي إلى نتائج عكسية، من بينها حرمان عدد من الطلاب الموجودين خارج السودان من الالتحاق بالدراسة في الوقت المحدد، أو اضطرارهم إلى تأجيل عامهم الأكاديمي بسبب عدم تمكنهم من ترتيب أوضاع العودة في فترة زمنية قصيرة، وهو ما يستدعي، بحسب قوله، اعتماد خطة انتقالية تراعي اختلاف أوضاع الطلاب والجامعات على حد سواء.

قرار مرتجل

يصف الأستاذ الجامعي صلاح الدومة قرار فتح الجامعات وإغلاق المراكز الخارجية وإلزام الطلاب بالعودة إلى مقار الدراسة داخل السودان بأنه «قرار مرتجل»، معتبرًا أنه يفرض واقعًا جديدًا على الطلاب وأسرهم من دون مراعاة لظروفهم الإنسانية والمعيشية.

وقال الدومة، في تصريح لـ«أفق جديد»، إن القرار يمثل، من وجهة نظره، «شكلًا من أشكال فرض الأمر الواقع قسرًا على الطلاب وأسرهم»، في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالحرب، وعدم اكتمال مقومات العودة الآمنة إلى المؤسسات التعليمية.

وأضاف أن هذا النهج يعكس أسلوبًا اتبعته الحكومات المرتبطة بنظام الإنقاذ منذ وصولها إلى السلطة عام 1989، معتبرًا أنه يقوم على اتخاذ القرارات بصورة أحادية من دون إشراك أصحاب المصلحة أو مراعاة انعكاساتها على المواطنين.

واستشهد الدومة بالآية القرآنية: (ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد)، في إشارة إلى أن القرارات، وفق تقديره، تتخذ بصورة منفردة ومن دون إتاحة مساحة كافية للحوار أو مراعاة الظروف الاستثنائية التي يعيشها الطلاب وأسرهم.

الحد الأدنى قبل استئناف الدراسة

ورغم انتقاده لآلية تنفيذ القرار، يرى الأستاذ الجامعي صلاح الدومة أن مبدأ عودة الجامعات إلى مقارها الأصلية يعد خطوة إيجابية من حيث المبدأ، لكنه يشدد على أن نجاحها مرهون بتوفير الحد الأدنى من مقومات العملية التعليمية والبيئة المعيشية.

وقال الدومة إن الأولوية يجب أن تكون لإعادة تأهيل الجامعات بما يمكنها من استئناف الدراسة بصورة طبيعية، موضحًا أن المطلوب ليس الوصول إلى جاهزية كاملة، وإنما توفير الحد الأدنى الذي يسمح للقاعات الدراسية والمعامل والمرافق الأساسية بالعمل بكفاءة.

وأضاف أن الأمر لا يقتصر على الحرم الجامعي، بل يمتد إلى البيئة المحيطة به، بما في ذلك أوضاع السكن بالنسبة للطلاب، سواء كانوا يقيمون مع أسرهم أو في الداخليات. وأوضح أن هذه البيئة ينبغي أن تتوافر فيها المتطلبات الأساسية من مياه وغذاء وكهرباء وخدمات، إلى جانب ضمان الأمن والاستقرار، بحيث لا يواجه الطلاب مخاطر الجوع أو الخوف أو آثار الحرب، بما في ذلك مخلفات القتال والألغام وغيرها من المهددات الأمنية.

واعتبر الدومة أن هذه الاشتراطات تمثل الحد الأدنى اللازم لاستئناف الدراسة، مؤكدًا أنه لا يعترض على مبدأ عودة الطلاب إذا توفرت هذه المتطلبات، لكن الواقع، وفق مشاهداته، لا يعكس ذلك حتى الآن، قائلًا إنه، بحكم وجوده في مدينة أم درمان وزيارته عددًا من الجامعات، لم يلمس توفر الحد الأدنى من الجاهزية، سواء داخل المؤسسات الجامعية نفسها أو في البيئة السكنية المخصصة للطلاب، الأمر الذي يجعل تنفيذ القرار في الوقت الحالي، من وجهة نظره، سابقًا لأوانه.

البلد الذي لم يره أهله

كيف تحوّل اسم السودان إلى رمز في الثقافة الأميركية؟

محمد أحمد شبشة

ملخص

في يونيو 2026، لم يكن الخبر عن السودان المعاصر بما يحمله من حرب ونزوح وأزمات سياسية، بل عن مدينة نيو برن في ولاية كارولاينا الشمالية، حيث جرى هدم مبنى قديم يُعرف باسم «معبد السودان للشراينرز»، الذي شُيّد عام 1951 ليُستبدل لاحقاً بموقف سيارات، في حدث عابر ظاهرياً لكنه يفتح باباً للتأمل في دلالة الاسم.

يثير اختيار اسم «السودان» لمؤسسة أميركية تعود إلى أوائل القرن العشرين أسئلة أعمق حول الكيفية التي تسللت بها أسماء البلدان إلى المخيال الغربي، وكيف تحوّل السودان إلى رمز ثقافي في الولايات المتحدة قبل أن يكون واقعاً جغرافياً وسياسياً معروفاً لأهله، وما إذا كان ذلك التمثيل يعكس الحقيقة أم صورة متخيلة صاغتها روايات الآخرين.

وتشير السجلات التاريخية إلى أن تأسيس «معبد السودان» عام 1916 في ولاية كارولاينا الشمالية ارتبط بمبادرة محلية قادها جوزيف إف. ريم، دون وجود تفسير موثق لاختيار الاسم، ما يرجح أن الدافع كان ثقافياً متأثراً بصورة السودان في الإعلام الأميركي آنذاك، أكثر من كونه اختياراً معرفياً مباشراً بالبلد أو تاريخه.

ويخلص الكتاب إلى أن صورة السودان في الوعي الأميركي تشكلت عبر الصحافة وسرديات الحرب والمغامرة منذ نهاية القرن التاسع عشر، لا عبر تواصل مباشر مع السودانيين، ما يطرح سؤالاً أوسع حول صناعة الصور الذهنية للشعوب، وكيف تتحول بعض الأسماء إلى رموز ثقافية منفصلة عن أصحابها الحقيقيين..

في يونيو 2026 لم يكن الخبر متعلقاً بالسودان الذي نعرفه؛ لم يكن عن الحرب أو النزوح أو المجاعة أو المفاوضات السياسية التي باتت تُعرَّف بها البلاد في كل نشرة ووكالة، بل كان خبراً محلياً عادياً في مدينة نيو برن بولاية كارولاينا الشمالية، يتحدث عن اكتمال هدم مبنى يُعرف باسم «معبد السودان للشراينرز»، شُيّد عام 1951 ثم أُزيل ليحل محله موقف سيارات جديد، كما تفعل المدن حين تتخلص من ذاكرتها دون أن تعرف ما تتخلص منه.

للوهلة الأولى يبدو الأمر مجرد مصادفة لغوية لا تستحق التوقف، غير أن التأمل في الاسم يفتح باباً مختلفاً تماماً من الأسئلة: كيف وصل اسم السودان إلى مدينة أميركية صغيرة في منتصف القرن الماضي؟ ولماذا اختارت منظمة أميركية قبل أكثر من قرن أن تحمل أحد أبرز مراكزها هذا الاسم تحديداً؟ وما الذي كان يعنيه «السودان» في المخيلة الأميركية حين اتُّخذ ذلك القرار، وأيّ سودان كان ذلك؟

هذه الأسئلة لا تقود إلى تاريخ منظمة خيرية أميركية فحسب، بل إلى قصة أخرى أكثر تعقيداً وأبعد أثراً؛ قصة السودان الذي عاش في الوعي الغربي والأميركي بصورة تختلف اختلافاً جوهرياً عن السودان الذي يعرفه أهله ويسكنونه، ذلك السودان الدولة بتركيبته الاجتماعية والسياسية الحقيقية، بأهله وتاريخه وصراعاته الداخلية، لا بالصورة التي رسمها الآخرون عنه وتناقلوها حتى غدت في أذهانهم أكثر حضوراً من الحقيقة ذاتها.

تكشف الوثائق الرسمية لمنظمة الشراينرز أن المعبد يعود في نشأته إلى رجل واحد هو النبيل جوزيف إف. ريم، أحد أبرز أعيان نيو برن، الذي سعى في العقد الثاني من القرن العشرين إلى تأسيس معبد مستقل في الشطر الشرقي من كارولاينا الشمالية، بعيداً عن معبد «الواحة» الأم في شارلوت البعيدة. وفي الثالث عشر من يوليو 1916 صدر الإذن الرسمي، ثم مُنح الميثاق في يونيو 1917 لـ607 أعضاء مؤسسين.

لكن ما لا تمنحنا إياه تلك الوثائق هو الأهم: لا توجد حتى اللحظة وثيقة واحدة تشرح لماذا وقع الاختيار على اسم «السودان» تحديداً دون سواه، وهذا الغياب ليس فراغاً عرضياً، بل هو في حد ذاته دليل على أن الاختيار كان أقرب إلى العفوية منه إلى القرار الواعي — عفوية تكشف ما ترسخ في الوجدان الأميركي عن بلد لم يزره أحد من المؤسسين ولم يعرف أهله شيئاً عنهم.

غير أن السياق التاريخي يمنحنا ما لا تمنحه الوثيقة؛ فحين أطلق ريم ورفاقه اسم «السودان» على معبدهم عام 1916، لم يكونوا يستعيرون اسماً غامضاً من أطلس قديم، بل كانوا يستعيرون اسماً ظل يتصدر الصحافة الأميركية لأكثر من ثلاثة عقود متواصلة؛ منذ حصار الخرطوم ومقتل غوردون عام 1885، مروراً بمعركة أم درمان وأزمة فاشودة عام 1898، وصولاً إلى تداعيات الحرب العالمية الأولى التي كانت في ذروتها عام 1916 ذاته.

كان «السودان» في أذهان الأميركيين من أمثال مؤسسي المعبد اسماً يحمل شحنة من الإثارة والغموض والفروسية الصحراوية، مستمدة من عقود من الصحافة التي صنعت صورته ورسختها بمعزل تام عن السودانيين أنفسهم.

والقضية لا تتعلق باسم منظمة خيرية فحسب، بل بالطريقة التي تتشكل بها الصور الذهنية عن الشعوب والبلدان، وبالثمن الذي يدفعه الشعب حين يُختزل في صورة لم يرسمها. فالسودان بالنسبة إلى ملايين الأميركيين في مطلع القرن العشرين لم يكن بلداً عرفوه مباشرة أو اختبروه، بل كان فكرة تشكلت عبر الصحافة والروايات الشعبية وأدب المغامرات والرسوم والصور الاستعمارية؛ كان أرضاً بعيدة وغامضة ومسرحاً للحروب الصحراوية والبطولات العسكرية والرحلات الاستكشافية، أي إن الاسم انتقل إلى الثقافة الأميركية لا عبر السودانيين أنفسهم بل عبر سرديات صاغها آخرون عنهم.

ومن هنا تتحول القضية إلى سؤال أكبر: كيف كانت الصحافة الأميركية تتحدث عن السودان أصلاً؟ ومتى بدأ هذا الاسم يكتسب ذلك الحضور الذي جعله صالحاً لأن يتحول إلى رمز ثقافي أو عنوان لمؤسسة أميركية راسخة؟ وما الذي غاب عن تلك التغطية من حقيقة السودان وأهله؟

هذه هي الأسئلة التي تحاول هذه السلسلة معالجتها في قادم المقالات.

ربك تحت القصف.. واقـــع أكثـــر قســـوة

ملخص

في مدينة ربك بولاية النيل الأبيض، أسفر قصف بطائرة مسيّرة استهدف محطة وقود عن مقتل مدنيين وإصابة آخرين، في حادثة جديدة تعكس اتساع دائرة استهداف المرافق الخدمية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية، من كهرباء ومياه ووقود.

الحادثة خلّفت حالة من الذعر بين الأهالي، حيث تحولت أبسط الأنشطة اليومية مثل التوجه لمحطات الوقود أو التنقل داخل المدينة إلى مخاطر محتملة، وسط تزايد الشعور بعدم الأمان وتكرار الاستهدافات.

شهادات من السكان والعاملين في القطاع الصحي تشير إلى أن الضحايا في الغالب من المدنيين، وأن المستشفيات تواجه صعوبات كبيرة في التعامل مع الإصابات بسبب ضعف الإمكانيات وتأخر وصول الإسعاف، ما يفاقم حجم المأساة الإنسانية.

وفي ظل استمرار الهجمات على المرافق الحيوية في ربك ومناطق أخرى، تتسع المعاناة لتشمل آلاف الأسر التي تعاني نقص الخدمات الأساسية، بينما يبقى المدنيون الطرف الأكثر تضررًا من تصاعد النزاع وتداعياته المتواصلة.

«في كل مرة يُستهدف فيها مرفق خدمي، لا تتوقف الخسائر عند الأضرار المادية، بل تمتد إلى حياة المدنيين»

في كل مرة يُستهدف فيها مرفق خدمي، لا تتوقف الخسائر عند الأضرار المادية، بل تمتد إلى حياة المدنيين الذين يعتمدون عليه لتأمين احتياجاتهم اليومية. فمحطات الوقود، ومصادر الكهرباء والمياه، أصبحت جزءًا من دائرة الصراع، تاركةً خلفها ضحايا مدنيين ومعاناة تتفاقم يومًا بعد آخر، في بلد أنهكته الحرب وأثقلت كاهل سكانه الأزمات الإنسانية.

أسفر قصف بطائرة مسيّرة، نُسب إلى قوات الدعم السريع، استهدف الخميس الماضي محطة وقود بمدينة ربك، عاصمة ولاية النيل الأبيض، عن مقتل مدنيين وإصابة سبعة آخرين، بينهم امرأة، في حادثة جديدة تضيف مزيدًا من المعاناة إلى حياة السكان الذين يواجهون ظروفًا إنسانية بالغة الصعوبة.

في مدينة ربك، لم تعد الحياة تُقاس بما يتوفر من خدمات بقدر ما تُقاس بما يمكن احتماله من نقص وخوف. المدينة التي كانت تُعرف بهدوئها النسبي تحولت خلال الفترة الأخيرة إلى مساحة مثقلة بالتوتر، حيث يختلط صوت الانفجارات بندرة الوقود، وتتراجع مظاهر الحياة اليومية أمام ضغط الواقع الأمني والإنساني المتصاعد.

بين الخوف والانتظار، يعيش السكان واقعًا يوميًا مثقلًا بالقلق، حيث تتحول تفاصيل الحياة العادية إلى لحظات محفوفة بالمخاطر.

مأساة إنسانية

بحسب مصادر محلية تحدثت لـ«أفق جديد»، فإن المسيّرة استهدفت محطة الوقود في ساعات الصباح، ما أدى إلى اشتعال النيران وتصاعد ألسنة الدخان في سماء المنطقة.

يقول سكان محليون إن أبسط تفاصيل الحياة باتت مرتبطة بالقلق؛ فالتوجه إلى محطة وقود أو محاولة التنقل داخل المدينة لم يعد أمرًا عاديًا، بل خطوة محسوبة بعناية وسط مخاوف من تكرار الاستهداف. ومع كل حادثة جديدة، تتعمق حالة عدم اليقين ويزداد شعور الأهالي بأن المدينة تعيش على حافة خطر دائم.

يقول مصطفى عبد المجيد، أحد سكان مدينة ربك، وهو يتحدث لـ«أفق جديد»: «كنا في طريقنا لشراء الوقود عندما سمعنا صوت الانفجار. لم نكن نتوقع أن محطة وقود في وسط المدينة يمكن أن تصبح هدفًا. الناس ركضوا في كل اتجاه، بعضهم مصاب، والبعض الآخر يبحث عن ذويه وسط الدخان».

وتضيف سيدة من المنطقة نفسها، فقدت أحد أقاربها في الحادث، لـ«أفق جديد»: «لم يعد هناك مكان آمن. حتى أبسط الأشياء التي نحتاجها للحياة أصبحت خطرًا. خرج ليملأ جالون وقود ليشغل المولد في المنزل، لكنه لم يعد».

ويصف عمر الماحي، أحد العاملين في القطاع الصحي، الوضع قائلًا: «نتلقى إصابات بشكل متكرر بعد هذه الهجمات. أغلب الضحايا مدنيون، وبعضهم يصل إلينا في حالات حرجة بسبب تأخر الإسعاف وصعوبة الوصول. الوضع يفوق طاقة أي نظام صحي».

وفي ظل تراجع الخدمات الأساسية، يجد السكان أنفسهم أمام تحديات مضاعفة، تبدأ من الحصول على الوقود ولا تنتهي عند تأمين المياه والكهرباء. وبين هذا وذاك، تتسع دائرة المعاناة لتشمل الأسر التي تحاول فقط الحفاظ على حد أدنى من الحياة الطبيعية في مدينة لم تعد تشبه نفسها كثيرًا.

عرقلة إمدادات الوقود

ويأتي الهجوم في وقت تشهد فيه مناطق كردفان والنيل الأبيض تصاعدًا في استهداف المرافق المدنية والخدمية. وتشير مصادر محلية إلى أن قوات الدعم السريع كثفت خلال الفترة الماضية ضرباتها على محطات الوقود بمدينة الأبيض وعلى امتداد الطريق القومي الرابط بينها وبين ولاية النيل الأبيض، في مسعى لعرقلة إمدادات الوقود.

كما طالت الهجمات مصادر الكهرباء والمياه في مدينة الأبيض، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معاناة السكان، الذين يجدون أنفسهم يومًا بعد آخر أمام نقص في الخدمات الأساسية وصعوبة متزايدة في تأمين احتياجاتهم اليومية.

«يبقى المدنيون هم الطرف الأكثر دفعًا لثمن الحرب»

«محطات الوقود، ومصادر الكهرباء والمياه، أصبحت جزءًا من دائرة الصراع»

«تتحول تفاصيل الحياة العادية إلى لحظات محفوفة بالمخاطر»

وأفادت مصادر طبية لـ«أفق جديد» بأن حصيلة الهجوم على محطة الوقود في ربك بلغت قتيلين وسبعة جرحى، مؤكدة أن هذه هي الحادثة الثانية التي تستهدف المدنيين والمنشآت الحيوية في الولاية خلال أقل من أسبوع.

وأدانت المصادر الاستهداف المتكرر للمرافق المدنية، معتبرة أن استمرار الهجمات على المنشآت الخدمية لا يحصد الأرواح فحسب، بل يضاعف أيضًا معاناة آلاف الأسر التي تعتمد على هذه المرافق لتأمين احتياجاتها الأساسية، في ظل أزمة إنسانية تتسع رقعتها مع استمرار النزاع.

ومع استمرار استهداف المرافق الحيوية، تتسع دائرة المتضررين لتشمل آلاف الأسر التي تكافح من أجل الحصول على الوقود والمياه والكهرباء والرعاية الصحية.

وبينما تتواصل العمليات العسكرية، يبقى المدنيون هم الطرف الأكثر دفعًا لثمن الحرب، في انتظار أن تتوقف الهجمات التي تحرمهم من أبسط مقومات الحياة، وأن تجد الأزمة الإنسانية المتفاقمة طريقًا إلى حلول تنهي معاناتهم.

«في مدينة ربك، لم تعد الحياة تُقاس بما يتوفر من خدمات بقدر ما تُقاس بما يمكن احتماله من نقص وخوف»

نساء جبال النوبة...
ذاكرة حرب تمشي على قدمين

ملخص

في جبال النوبة بجنوب كردفان، تتحول حياة النساء إلى ذاكرة حرب ممتدة، حيث يصبح النزوح حالة دائمة لا استثناءً. هاجر، إحدى النازحات، تعيش منذ عام 2012 في أبو كرشولا، وتقول إن العودة إلى قريتها لم تعد ممكنة، بينما تزداد أعباء الحياة مع الفقر وغياب الاستقرار واتساع رقعة النزوح..

في الإقليم الغني بالموارد، لم تترجم الثروات إلى تنمية، بل تراكمت النزاعات حول الأرض والموارد وتداخلت مع الصراع السياسي والعسكري. ومع اتساع الحرب، أصبحت الجبال والكهوف ملاجئ للمدنيين، فيما تراجع التعليم والصحة بشكل حاد، وتعمقت أزمة الخدمات الأساسية..

نساء جبال النوبة عشن كل أشكال الحرب، من النزوح المبكر إلى القصف والاعتقال والاغتصاب، بل وحتى حمل السلاح في بعض الحالات دفاعًا عن النفس. ورقية، وهي إحدى النازحات، تقول إنها انضمت للمقاومة المسلحة خوفًا من الانتهاكات، ما يعكس حجم الهشاشة الأمنية والاجتماعية التي تعيشها النساء..

اليوم، تتحمل النساء العبء الأكبر في المجتمع، إذ يقمن بدور المعيل والأب والأم معًا في ظل غياب الرجال أو عجزهم. وبين النزوح والفقر والخوف، تتشكل حياة معلقة بين أماكن مؤقتة وذاكرة قسرية، فيما تبقى جبال النوبة شاهدًا على حرب طويلة لم تنتهِ آثارها بعد.

نمارق الجاك

في الحوش الكبير بمدينة أبو كرشولا، لا تبدو السنوات كما تبدو في أماكن أخرى. كل شيء هنا يتبدل بشكل أسرع، وربما أكثر قسوة. فالزمن لا يُحسب بالتقويم، وإنما بعدد الأسر التي وصلت نازحة، وبالأطفال الذين كبروا بعيداً عن قراهم الأولى، وبالغرف التي أضيفت إلى البيوت المؤقتة حتى ضاقت بمن فيها. هنا، تتحول الإقامة العابرة إلى عمر كامل، ويصبح انتظار العودة جزءاً من الحياة اليومية، لا حدثاً استثنائياً.

في هذا المكان تعيش هاجر، وهو اسم مستعار لنازحة من قرية المنصورة بالريف الشرقي لجنوب كردفان، منذ العام 2012. أربعة عشر عاماً مرت منذ غادرت قريتها، لكن المسافة التي قطعتها يوم النزوح لا تزال مفتوحة، وكأنها لم تصل إلى نهايتها بعد.

تقول هاجر – بدلنا الاسم لأن الكلمة ربما يكون ثمنها حياة إنسان بات يخشى كل شيء لأنه بلا حماية: «حينما استولت الحركة الشعبية على المنطقة، بقي من بقي ونزح من نزح. استقر بنا الحال في أبو كرشولا، ومن يومها ما رجعنا ديارنا، لأننا صُنفنا إذ نعتبر مشينا مع الجيش».

تقول عبارتها بلا انفعال ظاهر، كما لو أنها تسرد أمراً اعتيادياً من تفاصيل الحياة. غير أن ما تختزنه الجملة القصيرة هو تاريخ كامل من الانقطاع عن الأرض، ومن إعادة بناء الحياة فوق أرض أخرى لم تخترها.

في البداية، كان الحوش يتسع للجميع.

لكن السنوات لا تتوقف عند أحد.

كبر الأبناء.

تزوجوا.

وأنجبوا أطفالاً جدداً، وكذلك أنجبت الحروب نازحين جدداً، فضاقت المساحة شيئاً فشيئاً، حتى لم يعد بالإمكان احتواء العائلات المتزايدة داخل المكان نفسه. عندها، أنشأ أحد النازحين حياً جديداً وأطلق عليه اسم «كوستي». كان الاسم محاولة للاحتفاظ بشيء مألوف وسط عالم تبدلت ملامحه، فامتدت الأسر إليه كما تمتد الذاكرة نحو أمكنتها القديمة.

تعمل هاجر في غسل الملابس وكيها داخل المنازل، يوم كامل من العمل لا يوفر أكثر من أربعة آلاف جنيه، هذا إن وجدت عملاً أصلاً.

تقول إن قلة قليلة فقط تستعين بعمالة منزلية، فمعظم الناس أصبحوا يقضون حاجاتهم بأنفسهم، لأن الفقر الذي أنتجته الحرب لم يترك أحداً خارج دائرته.

قصة هاجر ليست سوى صفحة واحدة من كتاب طويل اسمه جبال النوبة، حيث تبدو النساء كأنهن يحملن على أكتافهن ما تبقى من المجتمع، بينما تستمر الحروب في إعادة إنتاج المأساة بأسماء وتواريخ مختلفة.

الجبال التي تحفظ الذاكرة

في جنوب كردفان، تمتد جبال النوبة على مساحة واسعة تضم ثمانية وتسعين جبلاً، يصل ارتفاع بعضها إلى ألف وخمسمائة متر فوق سطح البحر. جبال وعرة، صنعت تضاريسها القاسية طرقاً خاصة للحياة، وممرات لا تعرفها السيارات الحديثة بقدر ما تعرفها أقدام الناس الذين عبروها جيلاً بعد جيل.

على امتداد تلك الجبال، نشأت مجتمعات متنوعة من أصول عربية وأفريقية، تعايشت قروناً طويلة، وتزاوجت وتقاسمت الأرض والماء والمواسم الزراعية.

كانت الغابات الكثيفة والأراضي الخصبة تمنح الناس أسباباً كافية للاستقرار. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة تضم نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان، نسبة تجعلها واحدة من أغنى مناطق البلاد من حيث الموارد الطبيعية.

غير أن وفرة الموارد لم تتحول إلى تنمية أو استقرار.

على العكس، ظل سكان المنطقة يتحدثون لعقود طويلة عن التهميش السياسي والاقتصادي، وعن سياسات نزع الأراضي لصالح المشاريع الاستثمارية الكبرى، التي حولت ملاك الأرض الأصليين إلى عمال فيها.

ومع تضييق مسارات الرعي التقليدية، بدأت النزاعات المحلية بين الرعاة والمزارعين تتسع، قبل أن تتداخل مع الصراع السياسي والعسكري الأكبر، لتدخل المنطقة في دوامة لم تتوقف حتى اليوم.

النساء والحرب القديمة

بالنسبة لنساء جبال النوبة، لا تبدأ الحرب

نساء في انتظار توزيع حصص غذائية في مخيم أم دولو بجنوب كردفان صورة من- Marco Simoncell

في تاريخ بعينه.

فالحرب التي يعرفنها ليست حرب الخامس عشر من أبريل، ولا حتى حرب العام 2011 وحدها، وإنما سلسلة طويلة من النزاعات التي أعادت تشكيل حياتهن مرة بعد أخرى.

عرفن النزوح قبل غيرهن.

وعرفن الكهوف حين تحولت إلى ملاجئ من القصف الجوي.

وعرفن أيضاً كيف يمكن للأم أن تواصل الحياة بينما تتآكل كل الأشياء من حولها.

في كاودا، شاركت بعض النساء في القتال ضمن صفوف الحركة الشعبية، وعشن سنوات طويلة داخل الجبال والكهوف، بينما تعرضت أخريات للاستغلال الجنسي في ظروف الحرب القاسية.

وفي الجهة الأخرى، جند النظام السابق نساء فيما عرف بـ»أخوات نسيبة المجاهدات»، لتجد المرأة نفسها جزءاً من صراع لم تكن تملك حق تقرير مساره، لكنها دفعت تكاليفه كاملة.

ومع اندلاع الحرب الأخيرة، اختارت بعض النساء الانخراط في حملات الاستنفار. لم يكن الدافع سياسياً بالضرورة، وإنما خوفاً من شبح الاغتصاب والانتهاكات التي ترافق النزاعات ذات الطابع الإثني والعرقي.

فالمرأة هنا لا تخشى الموت وحده، بل تخشى أيضاً ما يمكن أن يحدث لجسدها وكرامتها حين تنهار سلطة القانون وتعلو أصوات البنادق.

وتقول رقية، وكذلك هو اسم مستعار، فليعذرنا القارئ، لأنه كما أسلفنا، هنا في كادقلي الحياة مختلفة، فهي سلسلة من المعاناة والخوف ومغالبة و»مباصرة» الأمور: نعم، انخرطت في معسكرات التجنيد، وتدربت على إطلاق النار، وتم تسليحي بعد انضمامي للمقاومة الشعبية، لا حباً في الجيش ولا نصرة له، فهذا الجيش قتل عماتي الثلاث بقصف الأنتنوف في الحرب الثانية، في إشارة إلى حرب 2011، ولكن لأن من لا تتسلح ستكون عرضة للانتهاكات التي تصل أحياناً إلى الاغتصاب.

عائشة... الخوف الذي منعها من العزاء

في الرهد بشمال كردفان، تحمل عائشة، وهو اسم مستعار لنازحة أخرى، حكاية مختلفة للحرب.

نزحت من قرية قرب تيري عام 2013، لكن النزوح لم يكن نهاية المعاناة.

إحدى شقيقاتها تعرضت للتعذيب على يد عناصر من الحركة الشعبية، بحسب روايتها، وهم يطالبونها بإبلاغ عائشة بالعودة.

منذ ذلك الوقت، لم تعد المسافات الجغرافية وحدها هي التي تفصلها عن أهلها، بل انضم إليها خوف ثقيل لا يزال يرافقها حتى اليوم.

تقول: «عشان كدا ما قدرت أمشي أعزي في وفاة أختي».

جملة واحدة تختصر سنوات طويلة من القطيعة التي صنعتها الحرب بين الإنسان وذاكرته.

عملت عائشة بائعة شاي في السوق.

كانت تحاول أن تبني مورداً بسيطاً يعينها على الحياة، لكن ضغط الدم المرتفع لم يترك لها فرصة للاستمرار. كان النعاس يغلبها أحياناً أثناء العمل، فتغفو دون قصد وسط حركة

رجل يقف على عكازين ويطل على المناظر الطبيعية من قريته بالقرب من جيدل في جنوب كردفان صورة من- Marco Simoncell

السوق وضجيجه.

في النهاية، تركت العمل لإحدى بناتها، وانضمت إلى فرقة غنائية نسائية لا تتقاضى مقابلاً ثابتاً سوى «النقطة» التي يقدمها الناس في المناسبات.

وهكذا، كما تفعل نساء كثيرات في جبال النوبة، أعادت ترتيب حياتها بما هو متاح، لا بما كانت تتمناه.

حين تصبح المرأة أباً وأماً

في الحروب الطويلة، تتغير وظائف الأشياء والبشر.

البيت لم يعد بيتاً.

والقرية لم تعد قرية.

والمرأة لم تعد تؤدي دوراً واحداً.

تشير دراسات تناولت أوضاع النساء في النزاعات الأفريقية إلى أن خمسة وثمانين في المائة من النساء يقمن بدور الأب والأم معاً أثناء الحروب، نتيجة غياب الرجال أو عجزهم عن القيام بمهامهم التقليدية.

وفي جبال النوبة، يبدو هذا الرقم أقرب إلى حقيقة يومية.

فالمرأة هنا مسؤولة عن توفير الطعام والمياه والحطب، ورعاية الأطفال والمرضى وكبار السن، والبحث عن مصدر دخل في اقتصاد يكاد يكون مشلولاً.

تخرج بعض النساء لجمع الحطب وصناعة الفحم النباتي.

وتعمل أخريات في غسل الملابس والخدمة المنزلية أو بيع الشاي في الأسواق.

وفي ظل انعدام البدائل، تجد بعض النساء أنفسهن أمام خيارات أكثر قسوة، في محاولة لضمان الحد الأدنى من البقاء.

إنه اقتصاد الرعاية في أكثر صوره هشاشة، حيث تقع كل الأعباء على كتف المرأة، بينما تتآكل شبكات الحماية الاجتماعية تحت وطأة الحرب.

النزوح... حياة معلقة بين مكانين

تسببت الحرب في نزوح أكثر من نصف مليون شخص داخل جنوب كردفان وحدها، وفق تقديرات منظمات إنسانية، بينما فر عشرات الآلاف إلى جنوب السودان وإثيوبيا.

في معسكر بيدا بجنوب السودان، تجاوز عدد اللاجئين من أبناء جبال النوبة اثنين وسبعين ألف شخص، بينما تستضيف معسكرات أخرى مئات الآلاف من النازحين.

أصبح أكثر من ثلثي سكان المنطقة بين نازح ولاجئ.

لكن الأرقام، مهما بلغت دقتها، لا تستطيع أن

نساء في احدى المزارع بجبال النوبة ارشيف

تنقل ما يعنيه النزوح بالنسبة للنساء.
فالنزوح ليس انتقالاً من مكان إلى آخر فحسب، بل فقداناً متراكماً للبيت والأرض والماشية والعلاقات الاجتماعية والذاكرة الجماعية.
تخرج المرأة من قريتها وهي تحمل أطفالها، لكنها تترك وراءها كل ما كانت تعرفه عن الحياة.
وحين تصل إلى مكان جديد، تبدأ من الصفر مرة أخرى.

الكهوف التي أصبحت بيوتاً

حين اشتد القصف على مناطق واسعة من جبال النوبة، لم يجد كثير من السكان سوى الكهوف ملاذاً آمناً.
وثقت منظمات دولية لجوء آلاف المدنيين إلى الجبال هرباً من الطائرات والقنابل.
هناك، بين الصخور، عاشت أسر كاملة لأشهر وسنوات.
ولد أطفال داخل الكهوف.
ومات آخرون قبل أن تصل إليهم الأدوية.
وتعلمت النساء كيف يفرقن بين صوت الرعد وصوت الطائرات، وبين المطر الذي يبشر بالحياة والقصف الذي يحمل الموت.
بالنسبة لجيل كامل من الأطفال، لم تعد الكهوف مجرد تكوينات طبيعية، بل جزءاً من الذاكرة الأولى للوجود.

مستشفيان لمليون إنسان

منذ العام 2015، لم يكن هناك سوى مستشفيين فقط يعملان لخدمة أكثر من مليون ومائتي ألف نسمة في المناطق المتأثرة بالحرب.
تعرضت المستشفيات والعيادات للقصف أو الإغلاق، وتعذر وصول الإمدادات الطبية إلى مناطق واسعة.
وحذرت منظمات دولية من تفشي الأمراض المعدية، خاصة بين الأطفال والنازحين.
وفي ظل غياب الرعاية الصحية، أصبحت المرأة هي الممرضة والطبيبة والمعيلة في آن واحد.
ترعى الأطفال المرضى.
وتقطع المسافات الطويلة بحثاً عن الدواء.
وتواجه وحدها احتمالات الموت الذي تصنعه الحروب حين تدمر المؤسسات الصحية وتمنع وصول المساعدات الإنسانية.

الفتيات اللواتي استبدلن المدرسة بالماء

لم تسلم المدارس من الحرب.
ففي المناطق التي كانت تسيطر عليها الحركة

مقاتلان من قوات الدعم السريع على جانب الطريق في قرية ب جبال النوبة

الشعبية، تقلص عدد المدارس الثانوية بصورة كبيرة، وأغلقت عشرات المدارس الابتدائية.

وتراجع عدد الطلاب بشكل حاد، بينما حرم أكثر من مئة وخمسين ألف طفل من حقهم في التعليم.

لكن الفتيات كن الأكثر تضرراً.

فشح المياه دفع كثيراً من الأسر إلى تفضيل إرسال البنات لجلب المياه بدلاً من الذهاب إلى المدارس.

أصبح الماء أكثر إلحاحاً من الكتاب.

وأصبحت رحلة البحث عن البئر جزءاً من يوم الفتاة، قبل أن تكون الدراسة جزءاً من مستقبلها.

وهكذا، لم تسرق الحرب الحاضر وحده، بل امتدت يدها إلى المستقبل أيضاً.

أجساد النساء في قلب المعركة

وثقت منظمات حقوقية عدداً من حالات الاغتصاب والانتهاكات الجنسية بحق النساء في جنوب كردفان خلال سنوات الحرب.

لكن النساء أنفسهن يعرفن أن الأرقام المعلنة لا تحكي القصة كاملة.

فالخوف والوصمة الاجتماعية يمنعان كثيرات من الحديث عما تعرضن له.

ولهذا، ظل هاجس الاغتصاب حاضراً في ذاكرة النساء وقراراتهن وخياراتهن.

بعضهن حملن السلاح دفاعاً عن أنفسهن.

وأخريات فضلن النزوح المبكر.

لكن الحقيقة الأشد قسوة هي أن المرأة في مناطق النزاع تصبح هدفاً مضاعفاً، لأنها تحمل هوية الجماعة وذاكرتها واستمرارها.

سؤال بلا إجابة

بين هاجر التي لم تعد إلى المنصورة منذ أربعة عشر عاماً، وعائشة التي لا تزال تخشى العودة حتى لتعزية أختها، ورقية التي حملت السلاح خوفاً من الاغتصاب، تمتد حكاية نساء جبال النوبة كأنها تاريخ موازٍ لكل الحروب التي مرت على السودان.

إنها حكاية نساء فقدن البيوت والأراضي والأقارب، لكنهن واصلن حمل الحياة فوق أكتافهن.

وفي إقليم غني بالموارد، وفقير بالسلام، ما تزال الأسئلة نفسها معلقة في الهواء:

إلى متى تستمر هذه الحروب؟

وإلى متى يبقى الإنسان، والمرأة على وجه الخصوص، آخر ما يُفكر فيه وسط صخب السياسة والبنادق؟

صفقة النحاس الغامضة:

من يوقع عقود استغلال ثروات السودان في زمن الحرب؟

ملخص

يتناول المقال ما يُعرف بـ"صفقة النحاس" في السودان، في سياق حرب مستمرة أضعفت مؤسسات الدولة والرقابة على القرارات السيادية، ما جعل عقود استغلال الموارد الطبيعية عرضة للتساؤلات حول الشفافية والجهات المخوّلة بإبرامها في ظل غياب التشريعات الرقابية.

يوضح الكاتب أن المعلومات المتداولة تشير إلى اتفاق بين وزارة المعادن وشركة صينية لاستثمار خامات النحاس في ولاية البحر الأحمر، لمدة 30 عاماً وبقيمة استثمارية تبلغ 300 مليون دولار، مع منح الحكومة السودانية حصة تُقدّر بـ30% من صافي الأرباح، وسط غياب نشر رسمي لنص العقد أو تفاصيله الدقيقة.

يحذّر من أن أهمية النحاس العالمية كمعدن استراتيجي مرتبط بالطاقة والتحول الصناعي تجعل أي اتفاق بشأنه شديد الحساسية، خاصة في ظل شروط مثل الاستقرار التشريعي والتحكيم الدولي وامتيازات طويلة الأجل قد تؤثر على العائدات السيادية للدولة على المدى البعيد.

يثير الكاتب تساؤلات قانونية وسيادية حول مدى قانونية إبرام الصفقة في ظل غياب مجلس تشريعي ورقابة مؤسسية، وعدم وضوح الموافقات الرسمية من الجهات السيادية والولائية، إضافة إلى اعتراضات محلية في شرق السودان، ما يجعل مستقبل الاتفاق محل جدل واسع بين الشفافية والجدوى الاقتصادية والسيادة على الموارد.

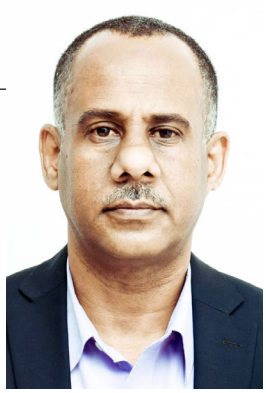

محمد الهادي

الحرب لا تستهلك الجبهات العسكرية وحدها، إذ تمتد آثارها إلى مؤسسات الدولة وآليات الرقابة على القرارات السيادية. ومع غياب المجلس التشريعي وتراجع الرقابة المؤسسية، تصبح الصفقات الكبرى المرتبطة بالموارد الطبيعية قابلة للإبرام في بيئة تفتقر إلى المراجعة والشفافية والمساءلة العامة.

وفي مثل هذه السياقات المضطربة، تصبح الموارد الطبيعية، من معادن وطاقة، ملفات سيادية شديدة الحساسية، يفترض أن تخضع لأعلى درجات الشفافية والمراجعة القانونية والولائية. غير أن ما يتم تداوله حول بعض الاتفاقات الأخيرة يثير تساؤلات واسعة بشأن آليات الإبرام، وحدود التفويض، ومدى مراعاة المصلحة العامة في ظل غياب المؤسسات الرقابية.

وبينما ينشغل البلد بالحرب، يبدو أن بعض الملفات طويلة الأمد تُدار في الخفاء، مستفيدة من حالة السيولة السياسية والأمنية، ما يطرح أسئلة جوهرية حول من يملك حق القرار في هذه الظروف الاستثنائية، ولصالح من تُدار موارد الدولة في زمن الانهيار المؤسسي.

صفقة النحاس المزعومة: تسريبات حول عقد امتياز طويل الأجل

بحسب تسريبات تداولتها وسائل إعلام ومنصات إخبارية، أبرمت حكومة السودان، ممثلة في وزارة المعادن، اتفاقًا مع شركة صينية لاستثمار خامات النحاس في ولاية البحر الأحمر، في صفقة أثارت جدلًا واسعًا وسط تساؤلات بشأن شفافيتها وجدواها الاقتصادية.

وتشير المعلومات المتداولة إلى أن الاتفاق يمتد لمدة 30 عامًا، وتبلغ قيمته 300 مليون دولار، بينما تقتصر حصة السودان على 30%.

وحتى الآن لم تنشر الحكومة نص العقد أو بنوده التفصيلية، كما لم تُكشف آلية احتساب حصة السودان، وما إذا كان مبلغ الـ300 مليون دولار يمثل قيمة الامتياز، أم استثمارًا تسترده الشركة لاحقًا من عائدات المشروع، الأمر الذي يفتح الباب أمام تساؤلات قانونية واقتصادية جوهرية حول طبيعة الصفقة وشروطها.

النحاس: من معدن صناعي إلى أصل استراتيجي في سباق الطاقة العالمية

تحول النحاس من مجرد معدن صناعي إلى أحد أهم الموارد الاستراتيجية في العالم، حتى بات يُعرف بـ«معدن المستقبل» أو «نفط التحول الأخضر»، في ظل الارتفاع المتسارع للطلب العالمي عليه بفعل التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، والسيارات الكهربائية، ومراكز البيانات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وشبكات نقل الكهرباء الحديثة.

وتشير التقديرات إلى أن الطلب العالمي قد ينمو بوتيرة تفوق قدرة المناجم الحالية على تلبية الاحتياجات خلال السنوات المقبلة، وهو ما أسهم في وصول أسعاره إلى مستويات تاريخية، إذ بلغ سعره في أواخر يونيو 2026 نحو 6,1 دولار للرطل، أي ما يزيد على 13 ألف دولار للطن.

وتتصدر تشيلي قائمة الدول المنتجة للنحاس، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبيرو، والصين، والولايات المتحدة، فيما تُعد زامبيا وإندونيسيا وأستراليا من كبار المنتجين أيضًا.

أما على جانب الاستهلاك، فتتربع الصين على رأس أكبر مستوردي ومستهلكي النحاس عالميًا، بفضل احتياجاتها الضخمة في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والبنية التحتية، تليها اليابان والهند وكوريا الجنوبية وألمانيا، مع تنامي الطلب الأمريكي.

ونتيجة لهذه الأهمية المتزايدة، أصبحت امتيازات استغلال النحاس من أكثر العقود حساسية من الناحيتين الاقتصادية والسيادية، نظرًا لما تمثله من قيمة استراتيجية تتجاوز بكثير العائدات المالية المباشرة.

لماذا الآن؟

يطرح توقيت تداول هذا الاتفاق تساؤلات لا تقل أهمية عن بنوده. فالسودان يعيش واحدة من أعقد أزماته السياسية والاقتصادية، في ظل حرب استنزفت الموارد العامة، وأدت إلى تراجع الإيرادات الحكومية، وانكماش النشاط الاقتصادي، وتعطل قطاعات إنتاجية واسعة.

وفي مثل هذه الظروف، تصبح الموارد الطبيعية، ولا سيما المعادن ذات القيمة الاستراتيجية، من بين الأصول القليلة القادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير تدفقات مالية محتملة للدولة.

وفي المقابل، يرى مراقبون أن إبرام عقود امتياز طويلة الأجل خلال فترات النزاع يثير تساؤلات

تتجاوز الجدوى الاقتصادية إلى اعتبارات الحوكمة والشرعية. فالحكومات التي تعمل في ظل أوضاع استثنائية قد تجد نفسها تحت ضغوط مالية وسياسية تدفعها إلى تسريع استغلال الموارد الطبيعية، بينما يرى منتقدون أن مثل هذه العقود قد ترتب التزامات تمتد لعقود مقبلة، في وقت تغيب فيه المؤسسات التشريعية والرقابية القادرة على مراجعتها وتمحيصها. ومن هذا المنطلق، فالجدل يتجاوز طبيعة الصفقة، ويمتد إلى مدى ملاءمة توقيتها، وإلى ما إذا كانت الظروف التي تمر بها البلاد توفر البيئة المؤسسية الكافية لاتخاذ قرارات سيادية بهذا الحجم.

بنود العقد المتداولة: امتياز واسع وتحكيم دولي واستقرار تشريعي

في سياق التحقق من المعلومات المتداولة بشأن الصفقة، سعى التحقيق للحصول على النسخة الرسمية للعقد وتعليق رسمي من وزارة المعادن، إلا أن ذلك لم يتيسر حتى وقت إعداد هذا التحقيق. وفي المقابل، حصل التحقيق، عبر مصدر حكومي رفيع في قطاع التعدين بمدينة بورتسودان، على تفاصيل قال إنها تمثل البنود الرئيسية للاتفاق المبرم بين الحكومة السودانية وشركة صينية لاستثمار خامات النحاس في ولاية البحر الأحمر.

ووفقًا للمصدر، الذي فضّل عدم الكشف عن هويته لعدم تخويله الحديث لوسائل الإعلام، فإن العقد يتضمن التزامات وشروطًا مالية وقانونية تمتد لثلاثة عقود، ويكشف عن تفاصيل لم تُعلن للرأي العام حتى الآن.

ووفقًا للمصدر فإن العقد يتضمن البنود الآتية:

النوع: عقد امتياز تعدين واستثمار (Mining Concession Agreement).

الأطراف:

* حكومة جمهورية السودان ممثلة في وزارة المعادن.
* شركة زيجين للتعدين المحدودة. Zijin Mining Group Co., Ltd. كطرف رئيسي.

موضوع العقد: منح الشركة حقًا حصريًا لاستكشاف وتطوير واستخراج ومعالجة وتسويق خامات النحاس والمعادن المصاحبة في ولاية البحر الأحمر.

مدة العقد: 30 عامًا، قابلة للتجديد لمدة 15 أو 20 عامًا باتفاق الطرفين.

الاستثمار: تلتزم الشركة باستثمار 300 مليون دولار خلال السنوات الأولى في أعمال التطوير والبنية التحتية والمصنع.

الملكية والعائدات:

* تحصل الحكومة السودانية على نسبة 30% من صافي أرباح المشروع.
* يحق للشركة الاحتفاظ بنسبة 70% من الأرباح.

الأتاوات والضرائب:

* تدفع الشركة الأتاوات المنصوص عليها في القانون السوداني.

* تخضع لضريبة أرباح الشركات، وتمنح إعفاءات ضريبية خلال السنوات الخمس الأولى.
تسويق الإنتاج: يكون للشركة حق شراء أو تسويق كامل إنتاج النحاس بموجب اتفاقية Offtake طوال مدة العقد أو حتى سداد التمويل.
التمويل: يجوز للشركة رهن المشروع أو الإنتاج المستقبلي للممولين بغرض الحصول على التمويل، مع اشتراط موافقة الحكومة إذا نص العقد على ذلك.
الاستقرار التشريعي: تتعهد الحكومة بعدم تعديل النظام الضريبي أو المالي بما يضر بالمشروع، أو تعويض المستثمر إذا ترتب ضرر.
التحكيم: تُحال النزاعات إلى التحكيم الدولي، وفق قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC).
القانون الواجب التطبيق: القانون السوداني مع أولوية أحكام العقد في المسائل الاستثمارية.
إنهاء العقد: لا يجوز للحكومة فسخ العقد إلا في حالات محددة وبعد تعويض المستثمر إذا كان الفسخ دون إخلال تعاقدي من الشركة.

ماذا تعني حصة الـ30% عمليًا؟

إذا صحت البنود المتداولة، فإن تقييم الجدوى الاقتصادية للاتفاق لا يتوقف عند نسبة الـ30% المخصصة للحكومة السودانية، وإنما يعتمد على الكيفية التي تُحتسب بها هذه النسبة. فوفقًا للمعلومات التي حصل عليها التحقيق، تسترد الشركة كامل تكاليف الاستثمار والتشغيل قبل توزيع الأرباح، وهو ما يعني أن حصة الدولة لن تُحسب من إجمالي قيمة الإنتاج أو المبيعات، وإنما من صافي الأرباح بعد خصم النفقات.
وفي صناعة التعدين، قد تمتد فترة استرداد التكاليف لسنوات، بحسب حجم الاستثمارات الرأسمالية، وتكاليف التشغيل، وأسعار المعادن في الأسواق العالمية، وهو ما قد يؤخر تدفق العائدات الفعلية إلى الخزانة العامة.
كما أن غياب النص الكامل للعقد يحول دون إجراء تقييم اقتصادي دقيق، إذ لم يُعلن حتى الآن ما إذا كانت الدولة ستحصل، إلى جانب حصتها من الأرباح، على أتاوات ورسوم امتياز وضرائب وإيرادات أخرى، أو ما إذا كانت الإعفاءات الضريبية وشروط التسويق واسترداد التكاليف ستؤثر على حجم العائد النهائي.
ولذلك، فإن الحكم على عدالة الصفقة لا يمكن أن يستند إلى نسبة الـ30% وحدها، بل يتطلب الإفصاح عن كامل الهيكل المالي للعقد، وآلية احتساب الإيرادات، والالتزامات المتبادلة بين الطرفين، وهي معلومات لا تزال غائبة عن الرأي العام حتى وقت إعداد هذا التحقيق.

أسئلة حول الموافقات السيادية والولائية

ويرى مختصون أن هذه الفوارق تجعل من الصعب تقييم مدى عدالة الصفقة السودانية، خاصة إذا صحت المعلومات المتداولة بأن حصة السودان تبلغ 30% من صافي الأرباح بعد استرداد المستثمر لكامل تكاليفه، وهو نموذج قد يؤدي إلى تأخير استفادة الدولة من العائدات الفعلية لسنوات عديدة.
وتثير طريقة إبرام الاتفاق جملة من التساؤلات القانونية والإجرائية، تتجاوز بنوده المالية إلى مدى مشروعية التعاقد ذاته. فحتى وقت إعداد هذا التحقيق، لم تعلن الحكومة ما إذا كان العقد قد حصل على موافقة مجلس الوزراء أو مجلس السيادة، كما لم يُكشف عن إجازته من أي جهة تشريعية أو رقابية، ولم يصدر ما يفيد بموافقة حكومة ولاية البحر الأحمر، رغم أن الامتياز يتعلق باستغلال مورد طبيعي يقع داخل حدودها.
وينص قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015 على إنشاء المجلس الأعلى للتعدين بوصفه أعلى سلطة مختصة بشؤون التعدين، ومن بين اختصاصاته إجازة السياسات والخطط العامة لقطاع التعدين، ومراعاة المصلحة القومية في المشروعات التعدينية ذات البعد المحلي والإقليمي والدولي، وإزالة التعارض بين مستويات الحكم والمستثمرين والمجتمعات المحلية.

وحتى وقت إعداد هذا التحقيق، لم تعلن الحكومة ما إذا كان المجلس الأعلى للتعدين قد نظر في هذا الاتفاق أو أجازه وفق الاختصاصات المقررة له في القانون. كما لم تكشف الوزارة ما إذا كانت رخصة الامتياز صدرت بناء على توصية اللجنة الفنية المختصة، أو ما إذا كانت الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنمية الثروة المعدنية والتعدين لسنة 2015 قد استوفيت بالكامل.
كما لم تنشر وزارة المعادن أي وثيقة توضح الأساس القانوني الذي استندت إليه في إبرام عقد امتياز طويل الأجل يمتد لثلاثة عقود، في وقت تمر فيه البلاد بظروف استثنائية ناجمة عن الحرب، وفي ظل غياب مجلس تشريعي

منتخب يمكنه مراجعة مثل هذه الاتفاقيات السيادية.

وينص القانون ذاته على أن منح تراخيص وعقود التعدين يتم وفق إجراءات قانونية محددة، وبعد دراسة الجهات الفنية المختصة، وبموافقة الوزير في الحدود التي رسمها القانون، بينما تتولى اللجنة الفنية للتعدين دراسة طلبات التعدين ورفع توصياتها بشأن منح العقود والتراخيص والإعفاءات قبل اتخاذ القرار النهائي. وحتى الآن لم تكشف وزارة المعادن عما إذا كانت هذه الإجراءات قد استوفيت بالنسبة للاتفاق محل التحقيق، أو ما إذا كانت اللجنة الفنية قد أوصت بإبرامه، الأمر الذي يزيد من أهمية نشر الوثائق الرسمية المتعلقة بالصفقة.

ويذهب عدد من الخبراء القانونيين إلى أن العقود المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية ذات الأثر طويل الأمد تستوجب أعلى درجات الشفافية والرقابة المؤسسية، نظرًا لما قد يترتب عليها من التزامات مالية وقانونية تقيد قدرة الحكومات اللاحقة على إعادة التفاوض أو تعديل شروطها، خاصة إذا تضمنت بنودًا مثل التحكيم الدولي، أو شرط الاستقرار التشريعي، أو حقوقًا حصرية في استغلال المورد.

مقارنة إقليمية: نموذج الكونغو الديمقراطية كمرآة لصفقات التعدين الإفريقية

وتكشف مقارنة أولية بين البنود المتداولة للاتفاق السوداني ونموذج استثمار شركة زيجين في مشروع كاموا-كاكولا بجمهورية الكونغو الديمقراطية عن عدد من أوجه التشابه والاختلاف. ففي المشروع الكونغولي، دخلت زيجين كشريك في مشروع مشترك مع شركات أخرى، بينما احتفظت الحكومة الكونغولية بحصة مباشرة في المشروع، إلى جانب استفادتها من الأتاوات والضرائب ورسوم الامتياز، ولم يقتصر عائدها على نسبة من صافي الأرباح فقط.

كما خضع المشروع لهيكل ملكية معلن ووثائق استثمارية منشورة، في حين لا تزال بنود الاتفاق السوداني طي الكتمان، ولم تُنشر تفاصيل هيكل الملكية أو آلية احتساب الأرباح أو الأتاوات أو الإعفاءات الضريبية.

شركة زيجين: لاعب عالمي في المعادن الاستراتيجية وتوسعاته في إفريقيا

تُعد Zijin Mining Group Co.، Ltd. (مجموعة زيجين للتعدين) واحدة من أكبر شركات التعدين متعددة الجنسيات في الصين، ومن أبرز المنتجين العالميين للذهب والنحاس والمعادن الاستراتيجية. تأسست عام 1986، ويقع مقرها في مقاطعة فوجيان، وهي شركة مدرجة في بورصتي هونغ كونغ وشنغهاي، وتمتلك استثمارات تعدين في أكثر من 15 دولة، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وصربيا، وبيرو، وكازاخستان، حيث تدير عددًا من أكبر مشاريع النحاس في العالم. وتعتمد الشركة استراتيجية توسع دولية تقوم على الاستحواذ على الأصول التعدينية الكبرى، بما يعزز دورها في تأمين احتياجات الصين من المعادن الاستراتيجية، وعلى رأسها النحاس.

وفي يناير/كانون الثاني 2025، أُدرجت زيجين على قائمة الكيانات الخاضعة لقانون الولايات المتحدة لمنع العمل القسري للإيغور (UFLPA Entity List)، على خلفية اتهامات تتعلق بسلاسل التوريد المرتبطة بإقليم شينجيانغ. ويترتب على هذا الإدراج فرض قيود على دخول المنتجات المرتبطة بالشركة إلى السوق الأمريكية ما لم يثبت خلوها من العمل القسري، وهو إجراء يختلف عن العقوبات المالية الشاملة، إذ لا يشمل تجميد الأصول أو حظر التعاملات المالية. وقد نفت الشركة هذه الاتهامات، مؤكدة التزامها بالقوانين والمعايير الدولية.

لماذا قد تظهر شركة هونغ كونغ في الواجهة؟

وأشار المصدر الحكومي إلى أن المفاوضات والترتيبات الأساسية الخاصة بالاتفاق جرت مع شركة زيجين الصينية، إلا أنه رجّح أن تظهر في الواجهة عند التنفيذ شركة صينية أخرى، يُتوقع أن تكون شركة هونغ كونغ للتعدين، دون أن يوضح طبيعة العلاقة القانونية أو التجارية بين الشركتين أو أسباب هذا الترتيب.

شركة هونغ كونغ للتعدين هي شركة صينية تعمل في قطاع استكشاف وتطوير المعادن، وتتبع بالكامل لشركة Matrix Resources (Zhejiang) Co.، Ltd، ضمن مجموعة Zhejiang Lygend Investment Co.، Ltd، إحدى المجموعات الصينية الكبرى العاملة في مجال التعدين والمعادن. برز اسم الشركة في السودان خلال عام 2026 بعد استحواذها على حصة شركة Perseus Mining الأسترالية البالغة 70% في مشروع مياس ساند للذهب مقابل 260 مليون دولار،

كما أعلنت لاحقًا عن خطط لتوسيع نشاطها في استكشاف النحاس والذهب، متوقعة أن تبلغ عائدات استثماراتها في السودان نحو مليار دولار بحلول عام 2029. وتحظى الشركة، وفق بيانات رسمية، بدعم وتسهيلات استثمارية من الجهات الحكومية السودانية لتطوير مشروعاتها التعدينية في البلاد.

أرياب: كنز معدني في قلب البحر الأحمر

الجدير بالذكر أن منطقة أرياب بولاية البحر الأحمر تُعد من أغنى الأقاليم المعدنية في السودان، وقد اكتسبت أهمية استثنائية منذ إعلان شركة أرياب للتعدين، في عام 2017، عن اكتشاف احتياطيات ضخمة من خامات النحاس والمعادن المصاحبة في منطقة القطب، شملت نحو 5 ملايين طن من النحاس، إلى جانب كميات كبيرة من الزنك والذهب والفضة، وقدرت الشركة آنذاك القيمة الإجمالية لهذه الموارد بنحو 17 مليار دولار.

ومنذ ذلك الحين، أصبحت أرياب محط اهتمام متزايد من شركات التعدين العالمية، لا سيما في ظل الارتفاع الكبير في الطلب العالمي على النحاس وتحوله إلى أحد أهم المعادن الاستراتيجية المرتبطة بالطاقة النظيفة والصناعات التكنولوجية المتقدمة، وهو ما يضفي على أي اتفاق يتعلق باستغلال هذه الاحتياطيات أبعادًا اقتصادية وسيادية بالغة الحساسية.

اعتراضات محلية: مخاوف شرق السودان من شروط الامتياز وأثره السيادي

واجهت صفقة النحاس، منذ تسرب أنبائها إلى وسائل الإعلام، موجة واسعة من الاعتراضات من جهات سياسية ومجتمعية في شرق السودان، في مقدمتها المجلس الاستشاري لشرق السودان ومؤتمر البجا، اللذان طالبا بوقف إجراءات التوقيع وإخضاع الاتفاق لمراجعة قانونية وفنية مستقلة.

واستندت الاعتراضات إلى جملة من الأسباب، أبرزها عدم نشر نص العقد للرأي العام، وغياب الشفافية بشأن هوية الشركة المتعاقدة وبنود الاتفاق، وطول مدة الامتياز التي يُقال إنها تبلغ 30 عاماً، وانخفاض المقابل المالي مقارنة بالقيمة الاستراتيجية لاحتياطيات النحاس، فضلاً عن المخاوف من إبرام اتفاق طويل الأجل في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، ومن دون مشاورات كافية مع حكومة ولاية البحر الأحمر والمجتمعات المحلية، أو الإفصاح عن الآثار الاقتصادية والبيئية والقانونية المترتبة على المشروع.

حرصاً على استيفاء جميع وجهات النظر، حاولنا التواصل مع وزارة المعادن السودانية لطلب تعليق رسمي بشأن المعلومات المتداولة حول الاتفاق، والاستفسار عن صحة البنود الواردة في هذا التحقيق، وما إذا كان العقد قد أُبرم بالفعل، والأساس القانوني والإجرائي الذي استندت إليه الوزارة في إبرامه، إلا أننا لم نتلقَ أي رد حتى وقت إعداد ونشر هذا التحقيق. كما خاطبنا شركة زيجين للتعدين (Zijin Mining Group) عبر قنوات التواصل الرسمية، طالبين تأكيد أو نفي مشاركتها في الاتفاق، وتوضيح طبيعة المشروع وبنوده، غير أن الشركة لم تقدم أي رد حتى لحظة نشر التحقيق. وستظل أبواب هذا التحقيق مفتوحة لنشر أي توضيحات أو ردود رسمية ترد من أي من الطرفين.

أسئلة معلقة: من يملك القرار في زمن الحرب؟

وحتى لحظة إعداد هذا التحقيق، لا تزال هناك أسئلة جوهرية بلا إجابة: هل يمثل مبلغ الـ300 مليون دولار قيمة الامتياز أم مجرد استثمار تسترده الشركة لاحقاً؟ وهل تبلغ حصة السودان 30% من إجمالي العائدات أم من صافي الأرباح بعد خصم التكاليف؟ وهل حصل الاتفاق على الموافقات القانونية المطلوبة؟ ولماذا لم تُنشر بنوده للرأي العام رغم تعلقه بأحد أهم الموارد الاستراتيجية في السودان؟ وإلى أن تنشر الحكومة النص الكامل للعقد، وتوضح الأساس القانوني والإجرائي لإبرامه، سيظل تقييم هذه الصفقة رهيناً بالتسريبات والمعلومات غير المكتملة، بينما يبقى حق الرأي العام في الإطلاع على كيفية إدارة موارده الطبيعية سؤالاً مفتوحاً، لا يخص هذه الصفقة وحدها، بل يتعلق بمستقبل إدارة الثروات السيادية في السودان.

إن الكشف عن النص الكامل للعقد لا يمثل مطلباً إعلامياً فحسب، وإنما ضرورة تتعلق بحق المجتمع في معرفة كيفية إدارة موارده الطبيعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بعقود طويلة الأجل قد تخلف آثاراً اقتصادية وقانونية تتجاوز عمر الحكومات الحالية، وتمتد آثارها إلى أجيال قادمة. فالمساءلة والشفافية في إدارة الموارد الاستراتيجية تشكلان ضمانة أساسية لحماية المصلحة العامة وصون حقوق الأجيال المقبلة.

الأزمة السودانية... ثقافية في المقام الأول

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يرى الكاتب أن الأزمة السودانية لا يمكن اختزالها في الحرب أو الصراع السياسي أو الانهيار الاقتصادي، بل تمتد جذورها إلى أزمة ثقافية عميقة سبقت كل ذلك، تتعلق بطريقة التفكير وإدارة الاختلاف وفهم مفاهيم الدولة والمواطنة.

يؤكد أن الثقافة هنا تعني منظومة القيم التي تحدد علاقة الفرد بالآخر وبالسلطة، مشيراً إلى أن ضعف الاعتراف بالتنوع وغياب ثقافة الحوار جعل العنف وسيلة متكررة لحسم الخلافات، بدلاً من أن يكون الاختلاف مصدر قوة.

كما يوضح أن التنوع العرقي والثقافي في السودان كان يمكن أن يشكل رافعة للوحدة والإبداع، لكنه تحول إلى عنصر صراع بسبب غياب مشروع وطني جامع، إلى جانب تأثير الاستقطاب الأيديولوجي الذي عمّق الانقسام داخل المجتمع ومؤسسات الدولة.

يخلص المقال إلى أن أي حل للأزمة لن يكون سياسياً أو عسكرياً فقط، بل يتطلب إعادة بناء الثقافة الوطنية عبر التعليم والإعلام والخطاب العام، وترسيخ قيم المواطنة والحوار، حتى يتحول التنوع إلى مصدر وحدة بدلاً من أن يكون سبباً للصراع.

من السهل أن تُقرأ الأزمة السودانية بوصفها أزمة حرب، أو صراعًا على السلطة، أو انهيارًا اقتصاديًا، أو فشلًا في إدارة الدولة. وهذه كلها مظاهر حقيقية ومؤلمة، لكنها قد لا تكون أصل الداء. فقبل أن تصبح الأزمة عسكرية أو سياسية، كانت أزمة ثقافة؛ أزمة في طريقة التفكير، وفي إدارة الاختلاف، وفي مفهوم الدولة والمواطنة.

الثقافة هنا لا تعني الأدب والفنون وحدها، بل منظومة القيم التي تحدد كيف يرى السوداني نفسه، وكيف يرى الآخر، وكيف يفهم السلطة، والحق، والواجب، والانتماء. فعندما تضعف ثقافة الاعتراف بالآخر، ويعلو صوت العصبية على صوت القانون، يصبح العنف وسيلة طبيعية لحسم الخلافات.

لقد ورث السودان تنوعًا هائلًا في الأعراق واللغات والثقافات، وكان يمكن لهذا التنوع أن يكون مصدر قوة وإبداع. لكنه، بسبب غياب مشروع وطني جامع، تحول في كثير من الأحيان إلى مادة للصراع السياسي. ولم يكن الخلل في التنوع نفسه، بل في الثقافة السياسية التي تعاملت معه باعتباره تهديدًا لا فرصة.

كما ساهمت عقود من الاستقطاب الأيديولوجي في إنتاج مجتمع منقسم، حيث أصبح الاختلاف يُفسَّر على أنه خصومة، والنقد خيانة، والتعدد ضعف. ومع مرور الزمن، تسربت هذه الثقافة إلى مؤسسات الدولة، وإلى الإعلام، وحتى إلى العلاقات الاجتماعية، فصار الحوار يتراجع أمام التخوين، والتوافق أمام الإقصاء.

ولم تسلم النخب من هذه الأزمة. فقد انشغلت في كثير من الأحيان بصراعاتها الفكرية والسياسية أكثر من انشغالها ببناء مشروع وطني يتجاوز الانقسامات. وهكذا بقيت الدولة تدور في حلقة مفرغة من الانقلابات والثورات والانتقالات غير المكتملة.

ولا يمكن تجاهل دور التعليم في تعميق الأزمة. فالنظام التعليمي، الذي كان يفترض أن يصنع مواطنًا يؤمن بالتنوع والتفكير النقدي، تراجع حتى أصبح عاجزًا عن ترسيخ قيم المواطنة والتسامح واحترام القانون. كما أن تراجع الفنون والمسرح والكتاب والمراكز الثقافية أضعف المساحات التي كانت تجمع السودانيين حول هوية مشتركة.

ومع اندلاع الحرب، لم تُخلق الكراهية من فراغ، بل خرجت إلى السطح رواسب ثقافية تراكمت لسنوات. لذلك فإن وقف إطلاق النار، على أهميته، لن يكون كافيًا إذا لم يصاحبه مشروع لإعادة بناء الإنسان السوداني، وإحياء ثقافة الحوار، واحترام الاختلاف، وترسيخ مفهوم المواطنة المتساوية.

إن بناء الجسور بين مكونات المجتمع يبدأ من المدرسة، والجامعة، ووسائل الإعلام، ومنابر الثقافة، كما يبدأ من خطاب سياسي جديد يعترف بالأخطاء، ويتخلى عن عقلية الغلبة، ويؤمن بأن السودان لا يمكن أن يحكمه طرف واحد أو ثقافة واحدة أو رؤية واحدة.

إن الأزمة السودانية ليست سياسية أو اقتصادية فقط، لكنها ثقافية في المقام الأول؛ لأن الثقافة هي التي تصوغ السياسة، وتؤثر في الاقتصاد، وتحدد شكل العلاقات الاجتماعية. وإذا أُصلحت الثقافة، أمكن إصلاح كثير من الاختلالات الأخرى. أما إذا بقيت القيم التي أنتجت الأزمة على حالها، فإن أي تسوية سياسية ستظل مؤقتة، وقد تعود البلاد إلى الدائرة نفسها مرة بعد أخرى.

ولهذا، فإن مستقبل السودان لا يتوقف على اتفاق سياسي فحسب، بل على ميلاد ثقافة وطنية جديدة، تجعل من التنوع مصدرًا للوحدة، ومن الحوار سبيلًا لحل الخلاف، ومن المواطنة أساسًا للحقوق والواجبات. عندها فقط يمكن أن تتحول الأزمة من قدر يتكرر إلى درسٍ يؤسس لدولة أكثر عدلًا واستقرارًا.

من العملية السياسية إلى معركة العقد الاجتماعي

من يملك حق تأسيس السودان؟ (2-3)

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

يرى الكاتب أن السودان يواجه أزمة تأسيس للدولة أكثر من كونه يواجه أزمة سلطة، ويطرح سؤالًا محوريًا حول الجهة التي تملك حق تأسيس الدولة. ويؤكد أن هذا الحق لا يخص الأحزاب أو القوى العسكرية، بل هو حق جماعي يستند إلى إرادة جميع السودانيين.

ينتقد المقال احتكار النخب السياسية لعملية صناعة الدولة، معتبرًا أن الاتفاقات السابقة أعادت توزيع السلطة بين القوى السياسية دون إشراك المجتمع في تحديد مستقبل البلاد. ويدعو إلى الانتقال من مفهوم التسويات السياسية إلى عملية تأسيسية تقوم على المواطنة والعدالة والمساواة.

يشدد الكاتب على أن دور الأحزاب ينبغي أن يقتصر على تنظيم الحوار وتقديم الرؤى، لا احتكار القرار. كما يدعو إلى مشاركة واسعة تضم الشباب والنساء والنازحين والمهنيين والمجتمع المدني، حتى يصبح العقد الاجتماعي الجديد تعبيرًا عن جميع مكونات المجتمع.

ويخلص المقال إلى أن نجاح المرحلة المقبلة يعتمد على اتساع المشاركة الشعبية في صياغة أسس الدولة الجديدة، وليس على عدد الاتفاقيات السياسية. فالدولة المستقرة، بحسب الكاتب، لا تُبنى بتوافق النخب وحدها، بل بعقد اجتماعي يشارك في صياغته الشعب السوداني بكل تنوعه.

إذا كان الجزء الأول قد انتهى إلى أن السودان لم يعد يواجه أزمة سلطة بقدر ما يواجه أزمة تأسيس، فإن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم هو: من يملك حق القيام بهذا التأسيس؟

قد يبدو السؤال سياسيًا، لكنه في جوهره سؤال أخلاقي ودستوري وتاريخي.

فالتأسيس ليس امتيازًا تمنحه القوة العسكرية، ولا جائزة تحصل عليها الأحزاب، ولا حقًا حصريًا للنخب التي تصدرت المشهد طوال العقود الماضية. إنه فعل جماعي ينشأ من الإرادة العامة للمجتمع، لأن الدولة في النهاية لا تُبنى لمن يحكمها، بل لمن يعيش فيها.

ولهذا فإن أكبر أخطاء التفكير السياسي السوداني أنه ظل يحصر مستقبل البلاد في دائرة ضيقة من الفاعلين السياسيين، بينما بقي المجتمع نفسه خارج عملية صناعة القرار، لا يحضر إلا بوصفه جمهورًا للتعبئة أو خزّانًا للأصوات أو وقودًا للصراع.

لقد أثبتت التجربة أن احتكار السياسة لإنتاج الدولة قاد إلى احتكار الدولة نفسها. وكل اتفاق سياسي كان يعيد توزيع المواقع بين النخب، لكنه لم يكن يعيد توزيع حق السودانيين في المشاركة في تعريف وطنهم.

ومن هنا فإن سؤال التأسيس لا ينبغي أن يكون: لصالح أي حزب حتى يقود المرحلة؟ أو أي تحالف سينتصر؟ ولو لمرة يجب أن نطرح

سؤال:

كيف يصبح ملايين السودانيين شركاء في كتابة العقد الاجتماعي الجديد؟

إن الدولة الجديدة لا يمكن أن تُكتب داخل غرف التفاوض وحدها، لأن التفاوض يعالج موازين القوى، بينما يعالج العقد الاجتماعي موازين الحقوق.

ولهذا يجب أن ينتقل السودان من مفهوم «التسوية السياسية» إلى مفهوم «العملية التأسيسية»، وهي عملية تختلف جذريًا في فلسفتها وأهدافها.

فالعملية السياسية تهدف إلى إنهاء النزاع بين القوى المتصارعة، أما العملية التأسيسية فتهدف إلى إعادة بناء العلاقة بين المجتمع والدولة على أسس جديدة من المواطنة والعدالة والمساواة.

وفي هذه العملية يتغير أيضًا دور الأحزاب.

فالأحزاب ليست هي التي تؤسس الدولة، وإنما تساعد المجتمع على تأسيسها.

وظيفتها الحقيقية ليست احتكار الحديث باسم الشعب، وإنما تنظيم الحوار العام، ورفع الوعي، وتقديم الرؤى والبرامج، وتدريب المواطنين على الاختيار الحر، وبناء التوافقات الوطنية.

أما عندما تتحول الأحزاب إلى أدوات للاستقطاب، فإنها تضيق المجال العام وتختزل الوطن في منافسة على السلطة، بينما المطلوب اليوم هو توسيع المجال العام ليصبح فضاءً مفتوحًا أمام كل السودانيين للمشاركة في صناعة مستقبلهم.

فالتأسيس لا يكتبه حزب واحد، ولا جيش واحد، ولا حركة مسلحة واحدة، ولا حكومة انتقالية واحدة.

إنه يكتبه مجتمع كامل.

ولهذا فإن العقد الاجتماعي القادم ينبغي أن يشارك في صياغته النازحون واللاجئون، والشباب، والنساء، والنقابات، والمهنيون، والجامعات، والإدارات الأهلية، ورواد الأعمال، والمزارعون، والرعاة، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء، وأصحاب المعرفة، إلى جانب القوى السياسية، بحيث تصبح الأحزاب جزءًا من الحوار الوطني لا بديلاً عنه.

إن هذا التحول ليس ترفًا فكريًا، بل ضرورة يجب اتباعها، وقد فرضتها الحرب نفسها.

فالحرب لم تُسقط المباني فقط، وإنما أسقطت كثيرًا من المسلمات السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال، وأثبتت أن الدولة لا يمكن أن تستمر إذا بقي المجتمع بعيدًا عن صناعة قواعدها.

إن بناء العقد الاجتماعي الجديد يبدأ بالاعتراف بأن المواطنة هي مصدر الشرعية، وأن التنوع ليس أزمة يجب احتواؤها، بل ثروة يجب تنظيمها، وأن الدولة ليست غنيمة للفائز، وإنما مؤسسة مشتركة للجميع.

ولهذا فإن نجاح المرحلة المقبلة لن يقاس بعدد الاتفاقيات التي تُوقَّع، بل بمدى اتساع المشاركة الشعبية في صياغة قواعد الدولة الجديدة.

فكلما اتسعت دائرة المشاركة، اتسعت شرعية الدولة، وكلما ضاقت المشاركة، عادت أسباب الصراع بأشكال جديدة.

إن السودان يحتاج اليوم إلى حوار تأسيسي لا تفاوض نخبوي، وإلى مؤتمر جامع لا يقتصر على اقتسام السلطة، بل يناقش شكل الدولة، وطبيعة الحكم، والعلاقة بين المركز والأقاليم، وضمان الحقوق والحريات، وآليات توزيع الموارد، وحدود استخدام القوة، ومكانة الدستور باعتباره تعبيرًا عن إرادة المجتمع لا عن ميزان القوى.

وهكذا يصبح دور الأحزاب أن تقود النقاش لا أن تحتكره، وأن تنظم المشاركة لا أن تصادرها، وأن تتنافس في تقديم الأفكار لا في احتكار الوطن.

إن الدول التي تعيش بعد الحروب لا تنجح لأنها أنتجت اتفاقًا سياسيًا فقط، وإنما لأنها أنتجت شعورًا عامًا بأن الجميع شاركوا في كتابة المستقبل.

وهذا هو التحدي الحقيقي أمام السودان.

فالتأسيس ليس سؤالًا عن من يحكم، بل عن من يملك الحق في تعريف الدولة.

والإجابة لا يمكن أن تكون: حزب، أو جيش، أو حركة، أو نخبة.

الإجابة الوحيدة التي تمنح الدولة شرعيتها هي:

الشعب السوداني بكل تنوعه، عبر عقد اجتماعي جديد، تكون فيه الأحزاب أدوات للتنظيم والتنوير وبناء التوافق، لا أوصياء على الإرادة الوطنية ولا وكلاء حصريين عن المجتمع.

وفي الجزء الثالث، يبقى السؤال الأكثر تعقيدًا:

كيف يمكن تحويل هذه الرؤية إلى عملية تأسيسية واقعية، دون أن تتحول إلى شعار جديد يضاف إلى تاريخ الشعارات السودانية؟

يتبع...

الأُبيّض والدروس غير المستفادة من الفاشر

ملخص

يركّز المقال على أن تطويق قوات الدعم السريع لمدينة الأبيض يمثل نقطة تحول خطيرة في الحرب السودانية، لا تقل أهمية عن سقوط الفاشر، بل تفوقه من حيث الأثر الاستراتيجي، نظراً لموقع المدينة الذي يربط بين أهم طرق الإمداد في وسط السودان.

يشير الكاتب إلى أن السيطرة المحتملة على الأبيض ستمنح قوات الدعم السريع ميزة عسكرية حاسمة، عبر قطع خطوط إمداد الجيش السوداني وتوسيع نطاق سيطرتها من دارفور إلى كردفان، في مقابل تراجع قدرة الجيش على حماية مناطق الكثافة السكانية في قلب البلاد.

يسلّط الضوء على المخاطر الإنسانية الكبيرة، باعتبار الأبيض مركزاً رئيسياً لتوزيع المساعدات في كردفان، حيث يؤدي أي سقوط محتمل إلى كارثة إنسانية تمس مئات الآلاف من السكان والنازحين، في ظل تدهور الخدمات الأساسية واستهداف البنية التحتية.

يخلص الكاتب إلى أن التحذيرات الدولية حتى الآن لم تُترجم إلى إجراءات فعالة، وأن التجربة السابقة في الفاشر أثبتت محدودية الردود السياسية، مما يجعل الضغط الموجّه على شبكات الإمداد والدعم الخارجي أحد الخيارات الأكثر تأثيراً، إلى جانب ضرورة معالجة سياسية شاملة تشرك القوى المدنية وتضع حداً للحرب دون استثناء لأي طرف.

بقلم تسغاب أمار*

يُعدّ تطويق قوات الدعم السريع لمدينة الأبيض أهم تطور عملياتي في الحرب الأهلية السودانية منذ سقوط الفاشر في أكتوبر 2025. وتكمن أهميته في ثلاثة مستويات: استراتيجي، لأن موقع الأبيض يجعل سقوطها المحتمل مختلفًا تمامًا عن خسارة دارفور؛ وإثباتي، لأن استعدادات قوات الدعم السريع تستوفي معيار التقييم العملياتي بدلاً من التقييم التخميني؛ ومنهجي، لأن قوات الدعم السريع تعمل في ظل سابقة سبق لها اختبارها ووجدت أنها غير ملزمة.

إن المقارنة العملياتية مع الفاشر دقيقة، أما المقارنة الاستراتيجية فتُقلل من شأن المخاطر. فقد أكمل سقوط الفاشر في أكتوبر 2025 ترسيخ قوات الدعم السريع لسيطرتها على منطقة عمليات كانت بالفعل تحت سيطرتها إلى حد كبير. أما الأبيض، فتحتل موقعًا مختلفًا تمامًا. تقع الأبيض عند ملتقى شريانين رئيسيين للطرق السريعة في السودان ، المحور الشرقي الغربي الذي يربط كردفان بالخرطوم ووادي النيل، والمحور الشمالي الجنوبي الذي يمر عبر جنوب كردفان باتجاه أكبر مركز نفطي في السودان على الحدود مع جنوب السودان، والذي استولت عليه قوات الدعم السريع في ديسمبر 2025. تُعد الأبيض المقر العملياتي للقوات المسلحة السودانية في منطقة وسط السودان بأكملها. من شأن سقوطها أن يقطع ممر الإمداد الغربي للقوات المسلحة السودانية، ويقضي على بنيتها التحتية القيادية الرئيسية، ويمنح قوات الدعم السريع قوسًا إقليميًا متصلًا يمتد من دارفور عبر كردفان باتجاه النيل. سيتحول الصراع من قدرة قوات الدعم السريع على ترسيخ مكاسبها الغربية إلى قدرة القوات المسلحة السودانية على الحفاظ على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في قلب السودان.

تتضاعف المخاطر الإنسانية لتتجاوز المخاطر الاستراتيجية. تُعدّ مدينة الأبيض مركز التوزيع الرئيسي لعمليات الإغاثة في جميع أنحاء إقليم كردفان الكبير. وقد وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، غوتيريش، في 18 يونيو/حزيران بأنها «مركز حيوي لجهود الاستجابة الإنسانية». وتؤوي المدينة ما يُقدّر بنحو 500 ألف نسمة، من بينهم أكثر من 100 ألف نازح داخلياً؛ وسيؤدي فقدانها إلى قطع سلاسل التوزيع التي تخدم السكان في جنوب وغرب كردفان، والذين يعانون أصلاً من محدودية الوصول إلى المساعدات.

استوفت الاستعدادات المادية لقوات الدعم السريع لشن هجوم معايير التقييم العملياتي. ومنذ 10 يونيو/حزيران، شنت القوات غارات يومية بطائرات مسيرة على مدينة الأبيض. وقد دُمرت ثمانية مستودعات وقود تابعة للقوات المسلحة السودانية على الأقل، بالإضافة إلى عدد من ناقلات الوقود، مما أدى إلى نقص حاد في الإمدادات وإضعاف القدرات الدفاعية. كما تعطلت محطة توليد الكهرباء الرئيسية، مما أدى إلى انقطاع إمدادات المياه وتوقف عمل العديد من المستشفيات. وقد أعادت قوات الدعم السريع انتشارها من غرب السودان إلى مواقع قرب كازقيل وأم سميمة، برفقة عشرات المركبات المدرعة، وربما أنظمة دفاع جوي. وفي الوقت نفسه، أعادت قوات الدعم السريع حصار مدينة الدلنج، التي تبعد 160 كيلومترًا جنوب الأبيض، حيث ضاعفت تقريبًا عدد غاراتها الشهرية هناك منذ مارس/آذار، في حين وجهت تحذيرات مصورة لسكان الأبيض تحاكي النمط الذي سبق مباشرة هجماتها على بابانوسة والفاشر.

كان الرد الدولي نشطاً من الناحية الإجرائية. ففي 18 يونيو/حزيران، حذر المفوض السامي للأمم المتحدة، فولكر تورك، صراحةً من أن هجوماً وشيكاً قد يُشكل جريمة دولية خطيرة، مستشهداً بنموذج الفاشر. وأصدر تحالفٌ يضم 29 دولة بياناً مشتركاً أمام مجلس حقوق الإنسان، أعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء خطر وقوع فظائع واسعة النطاق. وفي 20 يونيو/حزيران، طالب مجلس الأمن قوات الدعم السريع بوقف هجومها، وأكد مجدداً على وحدة أراضي السودان، ودعا الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يُؤجج الصراع.

لكل أداة حد أقصى موثق. تحذيرات المفوض السامي لها وزن معياري دون أي تبعات عملية. لا يملك مجلس حقوق الإنسان سلطة إنفاذ؛ فقد أسفر تحقيقه السابق في قضية الفاشر عن استنتاج مفاده وقوع إبادة جماعية، مما أدى إلى فرض عقوبات على ثلاثة من قادة قوات الدعم السريع، دون وقف إطلاق النار. بيان مجلس الأمن الصحفي ليس قرارًا ملزمًا؛ إذ تشير إشارته إلى القرار 2791 (2025) إلى ولاية مراقبة مُمددة حتى أكتوبر 2026، وليس إلى إجراء إنفاذ جديد، كما أن لغته التي تحث على ضبط النفس في التدخل الخارجي لا تُسمّي أي دولة ولا تُرتّب أي تبعات.

يُمكن تحديد التفسير الهيكلي أيضاً.

فالعلاقات الأمنية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا تُبقي باستمرار إجراءات إنفاذ القانون في السودان دون عتبة المواجهة الثنائية التي تُبدي هذه الحكومات استعدادها لقبولها. كما أن مقاومة روسيا والصين لأي إجراءات تمس السيادة تُوفر غطاءً دبلوماسياً يُتيح للدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن إصدار تحذيرات بالإجماع دون اتخاذ إجراءات مُلزمة. وقد أصدر مجلس الأمن بيانات بالإجماع بشأن كل تصعيد رئيسي في السودان منذ أبريل 2023، ولم يُقيّد أي منها التخطيط العملياتي لقوات الدعم السريع.

تُشكّل سابقة الفاشر المشكلة التحليلية المركزية. فعلى مدار حصار دام 18 شهرًا، وفي ظلّ توثيق دولي شامل، بما في ذلك أكثر من 65 تقريرًا من مختبر ييل للأبحاث الإنسانية ، ومشاركة متواصلة من مجلس الأمن، واجتماع الرباعية في واشنطن قبل أيام من الهجوم الأخير، ارتكبت قوات الدعم السريع ما خلصت إليه بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في فبراير 2026 بأنه إبادة جماعية ضد الفور والزغاوة وغيرهم من الجماعات الأصلية غير العربية. وقتل ما لا يقل عن 6000 شخص في الساعات الـ 72 الأولى بعد سقوط المدينة. أعادت قوات الدعم السريع انتشارها إلى كردفان في غضون أسابيع، واستمرت سلسلة الإمداد دون انقطاع، وتلا ذلك حصار الأبيض. صرّح الأمين العام أنطونيو غوتيريش في 18 يونيو قائلاً: «في كثير من الأحيان خلال هذا الصراع، فشلت التحذيرات الواضحة في تحفيز عمل منسق». وهذا يصف حالة هيكلية لا فشلًا في التنسيق.

يُعدّ الضغط الموجّه والمحدد على بنية الإمداد الإماراتية التدخل الأرجح أن يكون له تأثير عملي. وقد أظهرت شبكة الإمارات حساسيةً تجاه أي اضطراب: فقد أدى إغلاق ممرات العبور الجوية فوق الصومال في يناير 2026، وفرض قيود على الممرات الليبية، إلى تعديلات لوجستية موثقة من قبل قوات الدعم السريع. كما أن الدبلوماسية الثنائية والعقوبات الموجهة ضد شركات محددة، وتسجيلات طائرات، وبنية تحتية للعبور، والتي وثّقها فريق الخبراء، تفرض تكاليف لا يفرضها النهج الحالي. ويمتلك المجتمع الدولي أدلةً أكثر، ونتائج قانونية أقوى، وسجلاً أكثر تطوراً في المساءلة بشأن السودان مقارنةً بأي وقت مضى خلال حصار الفاشر. إن القيد في الأبيض سياسي وليس معرفياً، وهذا تحديداً ما يجب أن تتناوله الاستجابة.

لإنهاء الحرب، لا يمكن تطبيق المساءلة بشكل انتقائي. فكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تتحملان مسؤولية السلوك الذي أدى تدريجياً إلى تفكيك النظام السياسي في السودان وإلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين، وأي إطار عمل موثوق به لما بعد النزاع يجب أن يعالج الانتهاكات من جميع الأطراف دون تمييز أو استثناء. وبعيداً عن التدابير القسرية، يتطلب التوصل إلى تسوية دائمة ظهور تحالف مدني متماسك قادر على تحديد الحد الأدنى من الأولويات الوطنية، والتي قد تشمل حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، وإطار عمل انتقالي للحكم، والمشاركة كطرف محوري في الحوار لا كطرف هامشي. وبدون هذا الركيزة المدنية، من غير المرجح أن يؤدي الضغط الخارجي والتوازن العسكري وحدهما إلى حل سياسي، بل سيؤديان فقط إلى استمرار الحرب بوسائل أخرى.

* باحث في مجلة هورن ريفيو

الأبيض، معركة لا تُلعب على الأرض وحدها

يوسف الغوث

ملخص

يطرح المقال مدينة الأبيض بوصفها أكثر من مجرد ساحة مواجهة عسكرية، بل رمزاً تاريخياً في كردفان ظل مرتبطاً بمعاني الصمود منذ معركة هكس باشا عام 1882، ليعود اليوم ليواجه واقعاً مختلفاً يتمثل في حصار قاسٍ يهدد حياة السكان والبنية الخدمية ويجعل المدينة في قلب صراع سودًاني أوسع.

يوضح أن الأبيض تكتسب أهميتها من موقعها الاستراتيجي الذي يربط وسط السودان بغربه، إضافة إلى دورها الاقتصادي كمركز للزراعة والثروة الحيوانية وموارد مثل الصمغ العربي، فضلاً عن كونها نقطة إمداد حيوية ومفصلاً عسكرياً قد يحدد موازين السيطرة في إقليم كردفان وما حوله.

يحذر الكاتب من أن أي اقتحام عسكري للمدينة قد يؤدي إلى كارثة إنسانية واسعة، في ظل وجود أعداد كبيرة من النازحين وتدهور حاد في الخدمات الصحية والمياه، ما يجعل الوضع مرشحاً لموجات نزوح جديدة وانهيار أكبر في البنية الإنسانية الهشة أصلاً.

يشير إلى أن تداعيات سقوط الأبيض لن تكون محلية فقط، بل ستنعكس على ميزان الحرب في السودان كله، مع تأثيرات عسكرية وسياسية كبيرة، وسط تحذيرات أممية ودولية من التصعيد، في وقت تبقى فيه احتمالات الحل مرتبطة بمواقف الأطراف المتحاربة وتوازنات الدعم الدولي..

لم تكن مدينة الأبيض في الثامن من نوفمبر عام 1882م مجرد ساحة لمعركة عابرة، بل كانت القبلة التي شهدت سقوط هكس باشا على يد أبناء كردفان في ملحمة أسطورية خلدت عزة هذا الإقليم وأثبتت أنه عصي على الخضوع، لكن الزمن يعيد اليوم رسم المشهد بصورته المقلوبة، فها هي عروس الرمال ذاتها التي كانت صورة السودان البهية تئن تحت وطأة حصار أشد إيلامًا من رصاص الماضي، وكأن الأقدار تختبر ما تبقى في جينات هذه المدينة الصابرة، فما إن تتصاعد أصوات المسيرات في سمائها وتنقطع عنها خطوط الماء والدواء حتى يدرك المرء أن معركة الأبيض ليست مجرد اشتباك عسكري عابر، بل هي معركة فاصلة قد تعيد تشكيل خريطة الصراع في السودان بأكمله.

تكمن أهمية الأبيض في كونها ليست مدينة عادية، بل هي القلب النابض لكردفان والممر الاستراتيجي الذي يصل وسط السودان بغربه، فالمدينة تقع على تقاطع الطرق بين الخرطوم ودارفور وكردفان، وتعد نقطة تجمع وارتكاز عسكرية حيوية للقوات المسلحة، فضلًا عن كونها مركزًا تجاريًا ضخمًا لأهم المحاصيل كالصمغ العربي والسمسم، وموطنًا لثروة حيوانية هائلة، فضلًا عن وجود مصفاة بترول بها، والسيطرة عليها تعني التحكم في أحد أهم شرايين الإمداد والتموين في البلاد، لكن الأهمية تتجاوز الجغرافيا إلى الرمزية، فالأبيض ليست مجرد نقطة على الخريطة، بل هي حاضرة التاريخ والسياسة التي أنجبت رموز الاستقلال والقيادة، وسقوطها معنويًا يعني سقوط نصف السودان وانهيار الحاضنة الشعبية والتاريخية للدولة في غرب البلاد.

إن سقوط الأبيض في قبضة قوات الدعم السريع ستكون تداعياته كارثية بكل المقاييس، محولًا إياها إلى فاشر جديدة، فلطالما حذرت الأمم المتحدة من أن أي تصعيد في الأبيض سيعرض مئات الآلاف من المدنيين لخطر وشيك من العنف واسع النطاق، خاصة وأن المدينة تستضيف أعدادًا ضخمة من النازحين الذين فروا أصلًا من جحيم الفاشر ودارفور، مما يعني أن تعرضها للاقتحام سيؤدي إلى موجة نزوح جديدة نحو مناطق تعاني أصلًا من اكتظاظ سكاني خانق، والأخطر من ذلك هو المشهد الإنساني المأساوي المنتظر، فالمدينة تعاني أصلًا من فجوة في مياه الشرب تبلغ 79% بعد توقف 250 محطة مياه، وتعتمد على تناكر المياه التي تستهدفها المسيرات، إضافة إلى انهيار المستشفى الرئيسي الذي لا يعمل بأكثر من 30% من طاقته، فكيف سيكون الحال إذا ما تحول الحصار إلى اقتحام شامل؟

على الصعيد العسكري، سيشكل فقدان الأبيض ضربة قاصمة للجيش السوداني، إذ سيفقد أحد أهم معاقله في الغرب ويمنح قوات الدعم السريع السيطرة على كامل إقليم كردفان تقريبًا، لتصبح في موقع يهدد وسط السودان ومناطق النيل الأبيض. وقد حذرت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة روزماري ديكارلو من أن القتال البري داخل الأبيض ستكون له تداعيات كارثية وسيوجه ضربة كبيرة لآفاق وقف إطلاق النار، وهنا تبرز المفارقة التاريخية، فبينما كان الأجداد يصدون الغزاة في شيكان يواجه الأحفاد اليوم خطرًا وجوديًا قد يمحو ما تبقى من مكاسب الدولة في الغرب.

في خضم هذا المشهد الموجع، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجًا، وقد كان في العشرين من يونيو 2026 أصدر مجلس الأمن بيانًا أعرب فيه عن بالغ قلقه، محذرًا من خطر وشيك لوقوع فظائع جماعية، ومن ثم رفعت بريطانيا الصوت محذرة من أن الأبيض على شفا جريمة بشعة، وبعد ذلك انضمت إليها فرنسا وألمانيا في بيان مشترك دعا إلى وقف الهجمات بالمسيرات التي تستهدف البنية التحتية المدنية، بينما حذرت ديكارلو من أن نافذة تجنب التصعيد في الأبيض تضيق بسرعة، مؤكدة أن الأطراف لا تستطيع الاستمرار في هذا المستوى من القتال دون الدعم الخارجي.

لكن السؤال الأعمق الذي يطرح نفسه بعد هذه التطورات والتحذيرات المتلاحقة هو ما إذا كانت هذه النداءات الدولية مجرد ضغط دبلوماسي تقليدي، أم أنها تحمل في طياتها ضوءًا أخضر غير مباشر لقوات الدعم السريع لاقتحام المدينة، خاصة مع الموقف الغامض وغير الواضح للبرهان الذي يصر على رفض أي وقف لإطلاق النار قبل انسحاب الدعم السريع، وهو شرط يبدو مستحيل التحقق. فحين يحمل مسعد بولس رئيس بعثة الأمم المتحدة بالسودان مجلس السيادة مسؤولية استمرار الحرب ويشير إلى تصلب البرهان، فإن ذلك يفتح الباب أمام سيناريوهات خطيرة قد تقلب المعادلة رأسًا على عقب.

فهل يمكن أن يكون المجتمع الدولي قد يئس من تعنت البرهان ويميل إلى التعامل مع الدعم السريع كقوة أمر واقع على الأرض، لا سيما وأن التقارير تحدثت عن اتصالات أمريكية مباشرة

مع قادة الدعم السريع لوقف الهجوم دون أن تقترن بتهديدات عملية تردعهم؟ وهل يحتمل أن يكون البرهان نفسه غير مكترث بمعركة الأبيض، بل ربما يراها ورقة ضغط يسعى من خلالها إلى إرهاب حلفائه الإسلاميين وإجبارهم على القبول بالتفاوض مع الدعم السريع؟

إن إمكانية رفع اليد عن الأبيض وسقوطها متعمدًا ليست حتمية، لكنه سيناريو يلوح في الأفق، خاصة مع فشل المجتمع الدولي في ردع الأطراف المتقاتلة واستمرار البرهان في تصلبه وتكتيكاته الغامضة.

إن سقوط الأبيض (لا سمح الله) لن يكون نهاية اللعبة، بل قد يكون بداية جولة جديدة أكثر عنفًا، ربما تعيد الدعم السريع إلى أبواب الخرطوم مجددًا، ومن ثم تحول السودان إلى ساحة صراع إقليمي مفتوح، وفي الغالب إن المدنيين هم من سوف يدفع الثمن الأكبر، كما يحدث الآن في أحيائهم وأسواقهم ومستشفياتهم.

إن الأبيض محروسة بالله، وما بعد العسر إلا يسر بإذن الله، فصبرًا آل الأبيض، فإن في عروقنا ما يمدكم بالحياة، وفي قلوبنا ما يطمئنكم بأن النصر قادم لا محالة، وإن غدًا لناظره قريب.

اختبار صعب..

هل تتحول اتفاقيات أبراهام إلى بوابة لإنهاء حرب السودان؟

ملخص

تناولت صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية إمكانية أن تتحول اتفاقيات أبراهام من إطار للتطبيع إلى أداة للمساهمة في إنهاء الحرب في السودان، معتبرة أن الصراع يمثل اختبارًا حقيقيًا لقدرة هذه الاتفاقيات على لعب دور يتجاوز العلاقات الدبلوماسية.

استعرض المقال جذور الأزمة منذ سقوط نظام عمر البشير عام 2019، مرورًا بالانقلاب العسكري عام 2021، ثم اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، وما خلفته من دمار واسع وانهيار للخدمات ونزوح ومجاعة وأزمة إنسانية وصفتها الأمم المتحدة بأنها من الأسوأ عالميًا.

أشار الكاتب إلى أن الجيش عزز سيطرته على الخرطوم وأجزاء واسعة من البلاد، بينما لا تزال قوات الدعم السريع تسيطر على مناطق في غرب السودان، في ظل استمرار الانقسام السياسي وفشل جهود الوساطة الدولية في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

يخلص المقال إلى أن إسرائيل والدول الموقعة على اتفاقيات أبراهام قد تمتلك قنوات اتصال ونفوذًا يمكن استثماره للضغط على طرفي النزاع، مقترحًا تنسيقًا بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب لدعم مسار التهدئة، مع التأكيد أن هذا الطرح يعكس رؤية الكاتب المنشورة في الصحيفة الإسرائيلية.

تل ابيب - صحافة إسرائيلية

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب المدمرة في السودان، تتزايد التساؤلات بشأن قدرة الأطراف الإقليمية والدول المنخرطة في مسار التطبيع مع الخرطوم على لعب دور مؤثر في إنهاء الصراع ووقف واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وأشارت صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية إلى أن "الحرب المدمرة في السودان تختبر قدرة اتفاقيات أبراهام على التحول إلى قوة فاعلة للسلام تتجاوز مجرد التطبيع".

جاء ذلك في مقال للكاتب نيفيل تيلر، أوضح فيه أن «توقيع السودان على اتفاقيات أبراهام عام 2021 قُدِّم حينها بصفته خطوة تأسيسية نحو هندسة شرق أوسطية جديدة، تقوم على وعود بالسلام والتعاون والاستقرار».

واستدرك: «غير أن هذه الرؤية تواجه اليوم اختبارا صعبا في ظل الحرب الدائرة في السودان؛ حيث يقود رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان الذي اتخذ قرار الانضمام للاتفاق، دولة تمزقها الحرب».

جذور الأزمة

في تجاهل للإبادة الإسرائيلية في فلسطين، رأى الكاتب أن «الصراع السوداني يُعد من أكثر النزاعات دموية وتدميرا على مستوى العالم، وقد تسبب في أسوأ أزمة نزوح إنساني معروفة حاليا، من دون أفق واضح لإنهائه، بل مع تدهور مستمر في الأوضاع».

وأضاف أن «انخراط إسرائيل والدول الموقعة على اتفاقيات أبراهام في مسار التطبيع مع البرهان يفرض، على الأقل، التزاما أخلاقيا تجاه معاناة السودان، بصفتها شأنا يرتبط بأحد أطراف الاتفاق، بما قد يفتح المجال لتحرك مشترك يسهم في تغيير مسار الأزمة».

وأشار تيلر إلى أن الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات ألحقت بالسودانيين معاناة هائلة، وقد وصفتها الأمم المتحدة بأنها «أسوأ أزمة إنسانية في العالم»، مع تقديرات بسقوط عشرات الآلاف من القتلى، وربما أكثر من 100 ألف، ما يضعها ضمن أكثر النزاعات دموية في العصر الحديث.

كما انهارت البنية التحتية الأساسية في البلاد، بما يشمل المياه والكهرباء والمواصلات والرعاية الصحية، بشكل شبه كامل.

ويقدر عدد النازحين داخليا بأكثر من 11 مليون شخص، فيما فرّ نحو 4 ملايين إلى دول مجاورة، من بينها جنوب السودان التي تعاني بدورها من نقص حاد في الغذاء والمياه داخل مخيمات اللاجئين.

وتفشّت في مناطق النزوح أمراض الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي وأمراض الإسهال، في ظل أوضاع صحية وخدمية متدهورة للغاية.

ولاحظ الكاتب أن جذور هذا الوضع المأساوي تعود إلى الثورة الشعبية السودانية في أبريل/نيسان 2019 التي وُصفت حينها بأنها «لحظة الربيع العربي» في السودان، وأسفرت عن إسقاط نظام عمر البشير الذي حكم البلاد لمدة ثلاثين عاما.

وفي المرحلة الانتقالية التي أعقبت الثورة، تولى البرهان، قائد القوات المسلحة السودانية، رئاسة مجلس السيادة، في حين تعهدت السلطات الانتقالية بإجراء إصلاحات سياسية والانتقال نحو الديمقراطية، بما في ذلك تنظيم انتخابات برلمانية عام 2023.

غير أن السنوات التالية لم تشهد تقدما ملموسا في هذا المسار، مع استمرار الأزمة الاقتصادية وتفاقمها .

معاناة هائلة

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول 2021، اندلعت احتجاجات واسعة في الخرطوم تطالب بالحكم المدني، قبل أن ينفذ البرهان ونائبه آنذاك محمد حمدان دقلو (حميدتي) انقلابا عسكريا استوليا بموجبه على السلطة.

لكن التحالف بين الرجلين سرعان ما انهار؛ إذ تصاعد التوتر بين الجيش ومليشيا الدعم السريع بقيادة حميدتي، والتي كانت تتمتع بقدرات عسكرية كبيرة، ما دفع البرهان إلى طرح خطط لدمجها ضمن القوات المسلحة، وهو ما عمّق الخلاف وحوّل الشراكة السابقة إلى صراع مفتوح.

وفي 15 أبريل 2023، اندلعت المواجهات المسلحة بين الطرفين؛ حيث شنت مليشيا الدعم السريع هجمات منسقة على مواقع الجيش في الخرطوم وسيطرت في بداية الصراع على مطارات رئيسة.

وبحلول مطلع عام 2025، تمكنت القوات المسلحة من استعادة السيطرة على الخرطوم ومعظم أم درمان، ما عزز نفوذ البرهان على الجزء الأكبر من البلاد، بما في ذلك العاصمة.

وفي فبراير/شباط 2025، أعلن مجلس السيادة الانتقالي تشكيل حكومة انتقالية جديدة، قبل أن يُعيَّن كامل إدريس رئيسا للوزراء في مايو/أيار من العام نفسه؛ حيث حظيت هذه الحكومة باعتراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومصر وعدد من الدول بصفتها السلطة الشرعية في السودان.

في المقابل، أعلن حميدتي في أبريل 2026 -الذي لا يزال يسيطر على أجزاء واسعة من غرب البلاد وجنوبها الغربي- تشكيل «حكومة السلام والوحدة» لإدارة المناطق الخاضعة لسيطرته، رغم افتقارها إلى الاعتراف الدولي.

وفي ظل هذا الانقسام، تستمر الحرب في إلحاق معاناة إنسانية هائلة.

وأشارت تقديرات وكالات الإغاثة الدولية في منتصف أبريل 2026 إلى أن نحو 34 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، من بينهم نحو 26 مليونا يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي، وأكثر من 20 مليونا بحاجة إلى رعاية صحية، إضافة إلى نحو 14 مليونا من النازحين.

وكشف تقرير صادر عن منظمة «أطباء بلا حدود» في مارس/آذار 2026 أن العنف الجنسي بات «جزءا من الحياة اليومية» في مناطق واسعة من السودان.

ووثّق باحثون أكثر من 3396 حالة اعتداء جنسي خلال عامي 2024 و2025، استهدفت نساء وفتيات على أيدي مسلحين، فيما سجلت منطقة جنوب دارفور وحدها تعرض 41 طفلا دون سن الخامسة للاعتداء.

تنسيق التحركات

ونقل تيلر عن تقرير لمنظمة «ميرسي كور» صدر في 4 مايو 2026 أن التوترات المرتبطة بمضيق هرمز تنعكس على الوضع السوداني، في وقت يمر فيه البلد بمواسم زراعية حاسمة ستحدد إنتاج محاصيل نهاية عام 2026 وبداية 2027.

وحذر التقرير من أن أي اضطرار للمزارعين إلى تقليص استخدام الأسمدة أو تغيير المحاصيل أو خفض المساحات المزروعة سيؤدي إلى خسائر لا يمكن تعويضها لاحقا، بما يفاقم أزمة الأمن الغذائي.

وذكر تيلر أنه بعد أكثر من ألف يوم من الحرب، يواصل الطرفان التمسك بمواقعهما؛ حيث تبدو القوات المسلحة السودانية في موقع متقدم بوسط البلاد، بينما تحتفظ الدعم السريع بمعاقلها في الغرب.

ولا تلوح في الأفق مؤشرات جدية لوقف إطلاق النار، في ظل صراع يبدو كمعركة بقاء بين أطراف مسلحة غير مكترثة بتداعياته الإنسانية على السكان الذين يدّعي كل طرف تمثيلهم .

وأشار الكاتب إلى أن جهود الوساطة الدولية لم تحقق تقدما ملموسا؛ إذ لم يسفر «مسار جدة» الذي تقوده الولايات المتحدة والسعودية عن أكثر من اتفاقات هشة سرعان ما انهارت، كما فشل «الرباعي» (مصر والسعودية والإمارات والولايات المتحدة) في فرض هدنة مستدامة.

وتساءل تيلر عما إذا كانت دول اتفاقيات التطبيع قادرة، في إطار تنسيق مشترك، على لعب دور أكثر فاعلية في احتواء الأزمة. مشيرا إلى أن "إسرائيل تحتفظ بقنوات تواصل مع طرفي النزاع، بينما تمتلك الإمارات اتصالات مباشرة مع الدعم السريع".

وخلص إلى أن «تحركا منسقا بين إسرائيل والإمارات والبحرين والمغرب قد يشكل عاملا مؤثرا في دفع الطرفين نحو خفض التصعيد، خاصة إذا اقترن بحوافز سياسية واقتصادية مرتبطة بمرحلة ما بعد الحرب في السودان».

وقال تيلر: إن «اتفاقيات التطبيع لا ينبغي أن تظل مجرد أطر رمزية، بل يمكن أن تتحول»، وفق زعمه، إلى «أدوات ضغط وتنسيق إقليمي من أجل تعزيز الاستقرار والسلام

السودان.. معركة الدولة

إبراهيم هباني

ملخص

يرى الكاتب أن وقف إطلاق النار، إذا تحقق، لن يعني نهاية الحرب في السودان، لأن التحدي الحقيقي يكمن في الاتفاق على شكل الدولة التي ستنشأ بعد الصراع. فالمعركة الأهم لم تعد عسكرية، بل سياسية تتعلق بمستقبل الحكم وبناء السلام.

يشير إلى أن أزمة الدولة السودانية ليست وليدة الحرب الحالية، بل تمتد منذ الاستقلال، حيث فشلت البلاد في بناء نظام سياسي مستقر، وظلت تنتقل بين الحروب والانقلابات والتسويات المؤقتة دون معالجة جذور الأزمة.

يؤكد الكاتب أن مرحلة ما بعد الحرب ستطرح قضايا مصيرية، مثل إدارة المرحلة الانتقالية، وإصلاح المؤسسة العسكرية، وتحقيق العدالة الانتقالية، وإعادة توزيع السلطة والثروة. كما أن هذه الملفات أصبحت محل اهتمام إقليمي ودولي، رغم تباين الرؤى بشأن مستقبل السودان.

يخلص المقال إلى أن السلام المستدام لن يتحقق بمجرد إسكات السلاح، بل عبر مشروع وطني يضع الدولة فوق المصالح الضيقة، ويؤسس لمؤسسات قوية وسيادة القانون والشراكة السياسية، حتى تصبح هذه الحرب نقطة انطلاق لبناء دولة مستقرة، لا مقدمة لصراع جديد.

قد ينجح السودانيون في وقف إطلاق النار، لكن ذلك لن يعني أن الحرب انتهت. فالحروب لا تنتهي عندما تصمت البنادق، بل عندما تتفق الدول على شكل السلام الذي يليها. وفي السودان، تبدو هذه المعادلة أكثر قسوة، لأن الصراع لم يعد يدور حول من يربح الميدان، بل حول من يكتب الدولة التي ستولد من بين أنقاضه.

ولهذا، تبدو معركة الدولة أخطر من الحرب نفسها. فالأطراف المتحاربة، والقوى السياسية، والعواصم الإقليمية والدولية، لم تعد تتنافس على إنهاء القتال بقدر ما تتنافس على صياغة المرحلة التي ستليه.

وكل تقدم عسكري، وكل مبادرة سياسية، وكل تحرك دبلوماسي، لم يعد مجرد محاولة لإيقاف الحرب، بل خطوة في سباق مبكر على رسم مستقبل السودان.

وهنا تكمن المعضلة. فالسودان لا يواجه فقط حربًا مدمرة، بل يواجه استحقاقًا ظل يؤجله منذ الاستقلال: كيف تُبنى دولة لا يعيد السلاح تشكيلها في كل أزمة؟ ولذلك، فإن السؤال الذي سيحدد مستقبل السودان ليس متى يتوقف إطلاق النار، بل ماذا سيحدث بعد أن يتوقف.

وليس ذلك تحولًا فرضته الحرب وحدها، بل امتداد لأزمة صاحبت الدولة السودانية منذ الاستقلال عام 1956. فمنذ ذلك التاريخ، لم ينجح السودان في بناء عقد سياسي مستقر، وظلت

البلاد تنتقل من حرب إلى أخرى، ومن تسوية إلى أزمة، ومن مرحلة انتقالية إلى انقلاب جديد، حتى بدا أن إدارة الصراع أصبحت أكثر رسوخًا من بناء الدولة نفسها.

لهذا، لم يعد وقف إطلاق النار هو نهاية الطريق، بل بدايته. فما إن تتوقف المعارك، حتى تبدأ الأسئلة التي عجز السودان عن الإجابة عنها لعقود: كيف ستدار المرحلة الانتقالية؟ ومن سيملك شرعية الحكم؟ وكيف ستعاد هيكلة المؤسسة العسكرية؟ وما شكل العلاقة بين المركز والأطراف؟ وكيف يمكن بناء مؤسسات قادرة على منع عودة البلاد إلى دوامة الانقلابات والحروب؟

هذه الأسئلة لم تعد شأنًا سودانيًا داخليًا، بل أصبحت محور اهتمام العواصم الإقليمية والدولية. فمع تراجع الرهان على الحسم العسكري، تحول الاهتمام تدريجيًا إلى مرحلة بناء الدولة، وإلى البحث عن ترتيبات سياسية وأمنية وإنسانية يمكن أن تؤسس لسلام مستدام، لا لهدنة مؤقتة. غير أن الطريق إلى تلك المرحلة يبدو أكثر تعقيدًا مما توحي به المبادرات المطروحة.

فالحرب لم تغير موازين القوى العسكرية فحسب، بل أعادت رسم الخريطة السياسية أيضًا. وأفرزت قوى جديدة، وأضعفت أخرى، وخلقت وقائع سيكون من الصعب تجاوزها على أي طاولة تفاوض. ولذلك، لم تعد الأزمة مجرد مواجهة بين طرفين مسلحين، بل أصبحت أزمة دولة تبحث عن صيغة جديدة لإدارة السلطة والتنوع والعلاقة بين المركز والأطراف.

وفي المقابل، لا يبدو المجتمع الدولي موحدًا حول تصور واحد للحل. فهناك توافق واسع على ضرورة إنهاء الحرب، لكن الخلاف يبدأ عند سؤال الدولة التي ستولد بعدها. كيف ستدار المرحلة الانتقالية؟ وكيف ستعاد هيكلة المؤسسة العسكرية؟ وما شكل العدالة الانتقالية؟ وكيف ستوزع السلطة والثروة؟ ومن ستكون له الكلمة الأخيرة في رسم النظام السياسي الجديد؟

ولهذا، تعددت المبادرات، بينما ظل الميدان يتحرك بوتيرة أسرع من السياسة.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى. فكلما اقترب الحديث عن وقف إطلاق النار، اتسعت مساحة الخلاف حول شكل الدولة. ذلك أن الاتفاق على إسكات البنادق قد يكون أسهل كثيرًا من الاتفاق على نظام سياسي جديد، أو توزيع السلطة، أو إصلاح المؤسسة العسكرية، أو تحقيق العدالة الانتقالية. وهي القضايا التي ظلت تؤجلها معظم التسويات السابقة، قبل أن تعود وتنفجر بصورة أكثر تعقيدًا.

وفي السودان، لا ينفصل المسار السياسي عن الميدان. فالمعارك لا تحدد خرائط السيطرة فقط، بل ترسم أيضًا حدود التسوية الممكنة. وكل تغير في ميزان القوى ينعكس مباشرة على سقف التفاوض، الأمر الذي يجعل السياسة امتدادًا للحرب بوسائل مختلفة، ويجعل معركة الدولة تبدأ قبل أن تتوقف الحرب نفسها.

وإذا كانت المؤشرات الحالية تفتح الباب أمام أكثر من احتمال، فإن ثلاثة مسارات تبدو الأكثر حضورًا. أولها استمرار الحرب دون حسم استراتيجي، مع تصاعد الكلفة الإنسانية وفرض ترتيبات ميدانية مؤقتة. وثانيها تثبيت خطوط التماس الحالية لتصبح أساسًا لأي مفاوضات مستقبلية. أما ثالثها، وهو الأكثر صعوبة والأكثر أهمية، فيقوم على بناء توافق سياسي واسع يعالج جذور الأزمة، لا نتائجها، ويؤسس لدولة جديدة بدلًا من إعادة إنتاج الدولة القديمة.

غير أن نجاح أي من هذه المسارات لن يتوقف على الإرادة الدولية وحدها، ولا على موازين القوى العسكرية وحدها، بل على قدرة السودانيين أنفسهم على إنتاج مشروع وطني يتجاوز منطق الغلبة، ويؤسس لدولة تقوم على المؤسسات وسيادة القانون والشراكة السياسية، لا على موازين السلاح.

لقد أثبت تاريخ السودان أن الاتفاقات التي تكتفي بتقاسم السلطة، وتتجاهل إصلاح الدولة، لا تصنع سلامًا دائمًا، بل تؤجل الانفجار إلى موعد آخر. كما أثبت أن وقف إطلاق النار، مهما كانت أهميته، ليس سوى بداية لاختبار أكثر صعوبة.

فالاختبار الحقيقي يبدأ عندما تتحول الدولة إلى المرجعية الوحيدة للجميع، لا عندما تتوقف المعارك. وهناك فقط، سيتقرر ما إذا كانت هذه الحرب ستكون الأخيرة، أم مجرد محطة تسبق حربًا أخرى.

فالسودان لا يحتاج إلى نهاية للحرب بقدر ما يحتاج إلى بداية للدولة. وإذا كان وقف إطلاق النار شرطًا لا غنى عنه، فإنه ليس الضمانة الوحيدة للسلام. فالسلام الحقيقي يولد عندما تصبح الدولة أقوى من السلاح، والقانون أقوى من القوة، والسياسة بديلًا دائمًا عن الحرب.

عندها فقط، لن يكون السؤال من انتصر في الحرب، بل كيف انتصر السودان على تاريخه.

رحيل ستارمر يكشف سرًا قذرًا:

بريطانيا لا تستطيع تحمل تكاليف حرب أوكرانيا

ملخص

يطرح الكاتب إيان براود قراءة سياسية مثيرة للجدل تشير إلى أن استقالة كير ستارمر من قيادة حزب العمال، وبالتالي من رئاسة الوزراء، تعكس أزمة أعمق تتعلق بقدرة بريطانيا المالية والسياسية على الاستمرار في دعم الحرب في أوكرانيا، وسط تراجع شعبيته وتفاقم الأزمات الداخلية.

يرجّح أن خليفته المحتمل آندي بورنهام سيواجه واقعاً اقتصادياً صعباً، يتمثل في محدودية الموارد وتزايد الضغوط على الخدمات العامة والدين العام المرتفع، ما يجعله أمام معادلة معقدة بين إصلاح الداخل والاستمرار في تمويل حرب مكلفة في الخارج، لا سيما في أوكرانيا.

يذهب الكاتب إلى أن الخيار الأكثر واقعية لبريطانيا قد يكون إعادة تموضع سياسي عبر التقارب مع إدارة ترامب من أجل الدفع نحو تسوية سلمية للصراع، رغم التوترات السياسية العميقة داخل حزب العمال وموقفه التقليدي المتحفظ تجاه ترامب، إلى جانب الانقسامات داخل النخبة السياسية البريطانية.

يخلص إلى أن التناقض بين الطموحات الداخلية لبريطانيا وقدرتها المالية المحدودة، وبين التزاماتها الخارجية، يكشف ما يصفه الكاتب بـ«أزمة الخيارات الصعبة»، حيث يصبح الاستمرار في دعم الحرب أقل قابلية للاستدامة، في مقابل الحاجة إلى إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية بما يخدم الاستقرار والقدرة الاقتصادية.

يواجه خليفته من حزب العمال احتمال أن يكون أفضل رهان لبريطانيا هو التحالف مع ترامب لإنهاء الصراع

بقلم إيان براود

استسلم السير كير ستارمر للأمر الحتمي يوم الاثنين واستقال من قيادة حزب العمال، وبالتالي من منصبه كرئيس للوزراء.

كانت الاستقالة تلوح في الأفق منذ فترة. فبينما قاد ستارمر حزب العمال إلى فوز ساحق في انتخابات يوليو 2024، بحلول سبتمبر 2025، وُصف بأنه رئيس الوزراء الأقل شعبية منذ بدء الانتخابات؛ وذلك عقب سلسلة من التراجعات والأزمات التي أُديرت بشكل سيئ. وبعد خسائر فادحة في مقاعد المجالس المحلية في الانتخابات التي جرت في مايو، سارع حزب العمال إلى إقالته.

من المتوقع أن يتولى عمدة مانشستر الكبرى السابق، آندي بورنهام، منصب رئيس الوزراء بعد انتخابات داخلية على زعامة حزب العمال. (يحتفظ حزب العمال بالأغلبية في البرلمان، وبالتالي يحتفظ بحقه في تشكيل الحكومة). سيكتشف بورنهام سريعًا أنه لا يملك الأموال الكافية لإصلاح الخدمات العامة، ومضاعفة الإنفاق الدفاعي، والاستمرار في تمويل حرب خاسرة في أوكرانيا. كما يواجه صراعًا هائلًا لإقناع حزبه بأن التوافق مع إدارة ترامب بشأن السلام في أوروبا هو النهج الأمثل، سياسيًا وماليًا.

حتى 17 يونيو، لم يكن بورنهام عضوًا في البرلمان. ولكن بعد أن تنازل نائب حالي عن مقعده، فاز في الانتخابات الفرعية التي تلتها بأغلبية ساحقة. وبصفته وزيرًا في حكومة توني بلير، يُعد بورنهام بلا منازع السياسي الأكثر شعبية في حزب العمال، والشخص الذي يُنظر إليه على أنه الأقدر على مواجهة حزب الإصلاح اليميني المتصاعد. بعد أن غاب عن الساحة السياسية البريطانية لمدة تسع سنوات في مانشستر، بنى بورنهام سمعة طيبة كشخص يُنجز الأمور ويحظى بتواصل فعّال، وهي صفات افتقر إليها ستارمر على ما يبدو.

للتغلب على الإصلاح، سيتعين على بورنهام إعادة بناء ثقة الجمهور بأن الحكومة تعمل على تحسين حياة البريطانيين العاديين في مواجهة طفرة الهجرة المستمرة، وأزمة غلاء المعيشة، وانتشار جرائم الطعن بالسكاكين، والتي تجسدت في الاحتجاجات العنيفة في الشوارع التي أعقبت مقتل هنري نواك.

أكبر تحدٍ يواجهه؟ إيجاد الأموال اللازمة لإحداث تغيير حقيقي في ظل النمو الهزيل والدين الوطني الذي يبلغ 94% من الناتج المحلي الإجمالي.

من الواضح أن هناك مكانًا للنظر فيه، وهو نهج الشيك المفتوح الذي اتبعته بريطانيا - في ظل حكومات المحافظين والعمال - لدعم الحرب بالوكالة في أوكرانيا، والتي كلفت حتى الآن 29 مليار دولار (21,8 مليار جنيه إسترليني).

قد لا يبدو ذلك نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي، لكن حكومة ستارمر واجهت مقاومة شديدة واضطرت للتراجع عن خفض أقل بكثير قدره 5 مليارات جنيه إسترليني في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية. عندما تكون ميزانيتك ضيقة لدرجة أنك مضطر للنظر في خفض مدفوعات وقود الشتاء لكبار السن، يصبح من الصعب تبرير توجيه مليارات الجنيهات الإسترلينية نحو حرب بعيدة.

إن التحالف مع إدارة ترامب للضغط من أجل تسوية سلمية سيكون الخيار العقلاني والواقعي. لكن ثمة مشكلة. فحزب العمال وبورنهام نفسه لا يطيقان دونالد ترامب. ففي عام 2025، على سبيل المثال، اتهم رئيس الوزراء المُفترض ترامب بـ«نشر عدم الاستقرار في العالم».

كانت علاقة ستارمر بترامب متوترة طوال فترة ولايته. ففي الليلة التي سبقت استقالة ستارمر، نشر ترامب على موقع «تروث سوشيال» أن ستارمر سيغادر منصبه بعد «فشله الذريع في ملفي الهجرة والطاقة». وكان من المأمول أن تكون هذه آخر سلسلة من الانتقادات اللاذعة التي وجهها الرئيس الأمريكي. لكن بورنهام سيواجه صعوبة في تغيير هذا النهج في حزب العمال المناهض لترامب. فقد كانت حكومة ستارمر مليئة بالوزراء الذين انتقدوا ترامب على مر السنين، بمن فيهم من وصفه بأنه «رجل بغيض، بائس، صغير».

ومما زاد العلاقات تعقيدًا تعيين ستارمر للورد بيتر ماندلسون سفيرًا لبريطانيا في واشنطن، والذي ثبت أنه خطأ كارثي بعد الكشف عن المزيد من المعلومات حول مدى ارتباطه بجيفري إبستين.

يُحسب لستارمر أنه بذل بعض الجهد لمعالجة الخلافات. وقد مثّلت زيارة جلالة الملك إلى واشنطن في مايو بارقة أمل نادرة، إذ سلطت الضوء على العلاقات المتينة التي تربط الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

إلا أن تذبذب دعم المملكة المتحدة للحرب الأمريكية ضد إيران ألقى بظلاله على العلاقة. وكان الخلاف الأبرز بين ستارمر والرئيس

الأمريكي حول سياسة أوكرانيا.

بينما كان ترامب، ولا يزال، قادرًا على كشف بعض الحقائق غير المريحة حول وضع أوكرانيا - أي أنها لا تستطيع كسب حرب ضد روسيا - ظل ستارمر مؤمنًا حقيقيًا بالنصر النهائي

في حين التقى ترامب بالرئيس فلاديمير بوتين في ألاسكا وتحدث إليه عدة مرات، لم يتحدث كير ستارمر مع الرئيس الروسي ولو لمرة واحدة خلال فترة ولايته التي دامت عامين.

في حين حاول ترامب وضع الهيكل الأساسي لاتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا، رفض ستارمر جانبها الرئيسي، المتعلق بالقضية المعقدة للتنازلات الإقليمية، رفضًا قاطعًا.

القائمة طويلة وغير مميزة. لقد جعل ستارمر نفسه أحد أكبر العقبات أمام تطلعات ترامب لإنهاء الحرب في أوكرانيا، منحازًا إلى الأوروبيين الذين يتبنون الرأي نفسه.

ومع ذلك، سيكتشف بورنهام سريعًا أن عليه التضحية بشيء ما. لا يمكنه إصلاح الخدمات العامة المتهالكة في بريطانيا، ومضاعفة الإنفاق الدفاعي، والاستمرار في دعم حرب خاسرة في أوكرانيا. لن يكون الوضع منطقيًا أبدًا.

ينبغي أن يكون على دراية بأن زعيم حزب الإصلاح نايجل فاراج مقرب من ترامب ويقضي معظم وقته في الحديث عن تحديات السياسة الداخلية، وهو ما يلقى صدى واضحًا لدى الناخبين العاديين.

طوال معظم مسيرتي الدبلوماسية، دأب نظرائي الأوروبيون على انتقاد عمق علاقة المملكة المتحدة بالولايات المتحدة، وكيف أدى ذلك إلى تآكل التضامن الأوروبي. ومع ذلك، فإن الموقف البريطاني والأمريكي من حرب أوكرانيا متباعدان تمامًا في الوقت الراهن.

مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيصل بورنهام إلى السلطة ولديه فرصة وجيزة لإعادة التحالف مع أمريكا بما يخدم مصالح السلام الأوروبي. تشير تقلبات السياسة الداخلية البريطانية إلى أن هذا قد يساعده على استعادة شعبية حزب العمال في مواجهة صعود فاراج، مع تحقيق وفورات ضرورية. مع ذلك، أشك في أن حزب العمال سيرحب بهذه الفكرة. قد تكون فترة شهر العسل لبورنهام قصيرة كصعوده إلى السلطة.

كان إيان براود عضوًا في السلك الدبلوماسي لجلالة الملك البريطاني من عام 1999 إلى عام 2023. وشغل منصب المستشار الاقتصادي في السفارة البريطانية في موسكو من يوليو 2014 إلى فبراير 2019. وقد نشر مؤخرًا مذكراته بعنوان «شخص غير مناسب في موسكو: كيف فشلت الدبلوماسية البريطانية في روسيا، 2014-2019»، وهو زميل غير مقيم في معهد كوينسي.

الاتجاه الخامس

#دولار_ريال_شيك_سياحي

د. كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن تدهور الجنيه السوداني خلال الفترة الأخيرة مثّل انهيارًا كاملًا لآمال المواطنين، مع تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تعكس، بحسب وصفه، "فقاعة" ممتدة منذ سنوات، أدت إلى ضياع الثقة في أي تحسن قريب.

ويشير إلى أن اختلال الميزان التجاري وضعف الرقابة على الصادرات، خاصة تهريب العائدات، جعلا الاقتصاد السوداني عاجزًا عن الاستقرار، في ظل غياب الشفافية ووجود شبكات فساد تتحكم في موارد البلاد

كما ينتقد الكاتب سوء إدارة المال العام وتضخم الإنفاق غير المنضبط، إضافة إلى ضعف أنظمة التحصيل المالي وانتشار الفساد في المؤسسات، ما ساهم في تفاقم العجز المالي وارتفاع معدلات التضخم.

ويخلص إلى أن استمرار تهريب الذهب وتضارب السياسات المالية وتعدد مراكز القرار الاقتصادي جعل البلاد تفقد أهم مواردها، لتتحول إلى اقتصاد هش يعتمد على الفوضى بدل الإنتاج، مع غياب أي خطة حقيقية للإصلاح أو إعادة الإعمار.

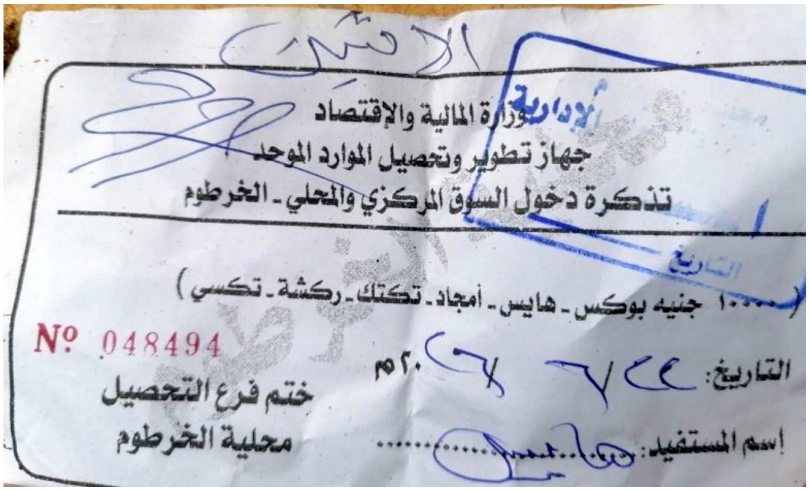

وزارة المالية والاقتصاد
جهاز تطوير وتحصيل الموارد الموحد
تذكرة دخول السوق المركزي والمحلي ـ الخرطوم
(١٠٠٠٠ جنيه بوكس ـ هايس ـ أمجاد ـ تكتك ـ ركشة ـ تكسي)
№ 048494
التاريخ:
ختم فرع التحصيل
محلية الخرطوم
إسم المستفيد:

في الأسبوع الماضي انخرمت تلاقيط الآمال عند الناس داخل وخارج السودان في مسألة أن الآمال التي كانت في آخر النفق تم حرقها تماماً، وضاعت كثير من الأحلام الصغيرة لكبار السن، وهُدمت صوامع الشباب النازحين عمراً وأحلاماً وآمالاً.

مسميات تدهور الجنيه السوداني في الأسبوع الماضي كان هو هبوط فقاعة الصابون التي تمثل شكل الاقتصاد في السودان منذ أكتوبر 2022.

والاقتصاد في السودان لا يمكن أن يعتدل إطلاقاً، هنالك مشاكل رئيسية سببها الإنقاذ الأول وملحقهم الثاني.

وتتمثل في أن واردات البلاد أصبحت أقل من صادراتها، وصادرها على قدر قلته لا يعود عائده، ولا يُحاسب أحد لهذا الأمر، بحكم أن المصدرين يهربون أكثر مما يصدرون عشرات المرات، ولا توجد محفظة لمراجعة عائد الصادر شفافة وقوية إطلاقاً.

والبلد اقتصادها تحت سيطرة مجموعة من الجوكية القدامى وجوكية جدد.

والمشكلة الثانية تتمثل في أن حجم الإنفاق غير المنضبط منذ 40 سنة لا يقابله حجم إيرادات منضبط تماماً، ويتعامل العاملون عليها بحجم الأرقام التي حصلت وإيداعها في خزينة المال العام.

المالية.

وحتى عندما بدأ الناس في محاولات التحصيل الإلكتروني، كانت تحدث مخالفات شيطانية، مثل تعطيل برنامج التحصيل كم ساعة في اليوم، وطباعة إيصالات من برنامج وهمي لا يدخل في سيستم المالية، الذي هو في الأساس برنامج التحصيل الإلكتروني السابق، كان copy.

وكانت عملية مقصودة حتى يسرق الناس أموال الإيراد في أية مصلحة أو مؤسسة لها علاقة بالتحصيل من المواطن، وكان أقلها مثلاً ما يحدث في تحصيلات الشرطة المختلفة، وتحصيلاتها كانت تصل في اليوم الواحد ما يزيد على مليون ونصف دولار.

حتى بعد سحب الصفر من الجنيه، فأصبح المليار مليوناً، والمليون ألفاً.

وسُحبت جملة:

«أتعهد بأن أدفع لحامل هذه الورقة»

من كل العملات الورقية السودانية، وأصبحت ورقة قابلة للتقليد من أية ماكينة اسكنر حديثة.

والأمر الثالث يستمر في مسألة الديون التي تزداد أرباحها مليارات المليارات.

والحكومة تتحدى وتحارب، وتشتري أسلحتها من خارج الموازنات الوهمية المعلنة.

بمعنى أنها تقوم بتهريب الذهب مثلاً عن طريق عملاء أو عن طريق شركات خاصة خارج النظام المالي السوداني.

وهنا يزداد التضخم، وتفقد فقاعات الهواء باقي وزنها، ويصبح السودان بلداً خاوياً من المعدن.

الذهب..

وهو الذي يغطي للبلاد التي بنيتها التحتية زيرو، ولكن عملتها واقتصادها راكز، وهذا ما يحدث في بعض الدول الأفريقية التي ترفع سعر صرفها بتغطيته بالذهب والماس والخ.

والذهب هو العملة الوحيدة التي ذُكرت في القرآن مع الفضة.

ولكنه في السودان استُبدل لقتل الناس وتدمير الإنسانية، وأيضاً تدمير المجتمع.

وفي ستة أشهر فقط يتحدث الناس بأن 22 طنّاً غير معروف مصيرها تم تهريبها وبيعها في أسواق مختلفة مقابل أسلحة وعمولات أخرى.

إذن هناك إشكاليات رئيسية في عملية توفير حصيلة نقدية حرة أو صعبة، في ظل وجود 50 وزير اقتصاد و1000 وحدة وزارية تؤجر وتصرف بالدولار، وكثير من الصرف لمحاولات أن تستمر عمليات البل...

وخروج البلاد من دائرة أن تحتكر الذهب مثلاً، أو تسيطر على وزارة المالية أيضاً.

وقد تتلمس ذلك من عملية إعادة الإعمار حتى الآن.

زيرو.

ولكن في اتجاه آخر أن عمليات الاحتيال أكبر وأضخم.

وعودة تجارة التحاويل التي تبدلت من:

ريال، دولار، شيك سياحي.

لمقايضات أخرى، واحدة من تطور عمليات انهيار الاقتصاد وورقة عملة نيفاشا أيضاً.

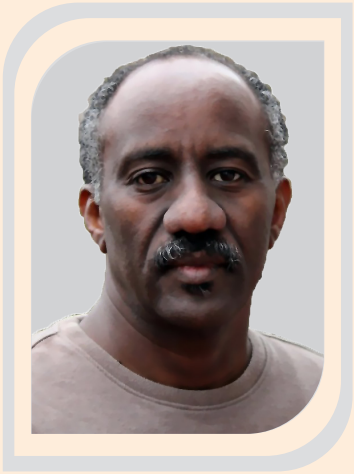

حين تصبح الشعارات بديلا عن التفكير (3) .. والمبدأ بديلا عن الواجب

عبده الحاج

ملخص

في هذه الحلقة يناقش الكاتب عبده الحاج ظاهرة تحوّل الشعارات والمبادئ إلى بديل عن التفكير العملي في المشهد السوداني، بعد سنوات الحرب الطويلة وما خلّفته من دمار واسع ونزوح وانهيار في مؤسسات الدولة وتفاقم لمعاناة المواطنين.

يرى الكاتب أن القوى المدنية والسياسية، رغم اتفاقها المعلن على هدف وقف الحرب، تعاني من انقسامات متزايدة حالت دون بناء حد أدنى من التوافق، إذ تحولت بعض المواقف إلى مقاطعات مبدئية، وأصبح رفض الجلوس مع الآخر يُقدَّم أحياناً كدليل على الثبات على المبدأ.

يطرح النص تساؤلاً حول جدوى التمسك بالمبادئ إذا كان يؤدي إلى تعطيل فرص إنهاء الحرب، مؤكداً أن القيم الكبرى مثل الحرية والعدالة ليست غايات في ذاتها، بل وسائل لخدمة الإنسان، وأن الفشل السابق في التجارب السياسية لا ينبغي أن يتحول إلى سبب دائم لرفض الحوار، بل دافعاً لتطويره وتحسين آلياته.

يخلص الكاتب إلى أن السودان في هذه المرحلة يحتاج إلى حد أدنى من التوافق العملي حول قضايا عاجلة مثل وقف الحرب وحماية المدنيين، مع التأكيد على أن المشاركة والتعاون، رغم ما قد يشوبهما من أخطاء، يظلان الطريق الوحيد لاكتساب الخبرة وبناء حلول ممكنة، بدلاً من البقاء في دائرة المقاطعة والانقسام المتجدد.

بعد سنوات من الحرب والموت والدمار والنزوح واللجوء، وبعد أن فقد السودان أعداداً كبيرة جداً من أبنائه، وتشرد الملايين داخل البلاد وخارجها، وتعرضت مدن وقرى كاملة والبنية التحتية للتدمير، وأصبحت قطاعات واسعة من السكان تواجه صراعاً يومياً من أجل الغذاء والدواء والأمان، يجد السودانيون أنفسهم أمام واحدة من أكبر الكوارث والتحديات في تاريخهم الحديث.

ورغم حجم هذه المأساة، لا تزال القوى المدنية والسياسية عاجزة عن بناء الحد الأدنى من التوافق المطلوب لمواجهتها. بل إن الانقسامات لا تتراجع، وإنما تتكاثر، والخلافات لا تضيق، وإنما تتسع، فلماذا يحدث ذلك؟ ولماذا أصبح بعض الناس يرفضون حتى مجرد الجلوس مع آخرين يشتركون معهم في الهدف المعلن نفسه: وقف الحرب، وإنقاذ البلاد من الانهيار، واستعادة المسار المدني الديمقراطي؟

هذا هو السؤال الذي تحاول هذه الحلقة الاقتراب منه.

ففي السنوات الأخيرة لم يعد الخلاف يدور فقط حول ما يقال داخل الحوارات، أو ما تخرج به من نتائج، بل أصبح يدور أحياناً حول مجرد المشاركة فيها. وأصبحت بعض القوى والتيارات ترى أن المقاطعة في حد ذاتها موقف مبدئي يجب التمسك به، وأن عدم الجلوس مع بعض الأطراف هو تعبير عن وضوح الرؤية أو سلامة الموقف.

ولا شك أن التمسك بالمبادئ قيمة إيجابية. فالشعوب لا تتقدم بالتخلي عن قيمها، والإنسان لا يحترم نفسه إذا تخلى عن كل ما يؤمن به عند أول اختبار. لكن هل يكفي أن يكون الإنسان متمسكاً بمبدأ حتى يصبح موقفه صحيحاً؟ أم أن قيمة المبدأ نفسها تقاس أيضاً بما تحققه للناس الذين وُجدت من أجل خدمتهم؟

فالحرية والعدالة والديمقراطية وسائر القيم الكبرى ليست غايات قائمة بذاتها، وإنما وسائل لخدمة الإنسان وصون كرامته وتحسين حياته. فإذا كان ثمن التمسك بموقف معين هو إضعاف فرص وقف الحرب أو تأخير الوصول إلى مخرج يخفف معاناة الناس، فهل نكون ما زلنا نخدم المبدأ؟ أم أصبحنا نخدم تمسكنا بالمبدأ؟

وربما يستند بعض الرافضين للمشاركة إلى تجارب سابقة يرون أنها أثبتت أن الاتفاقات لا تُحترم، وأن بعض القوى لا تلتزم بما تتعهد به، وأن الحوارات كثيراً ما تنتهي إلى نتائج أقل من التوقعات. وهذا نقد مشروع، بل إن من واجبنا أن نتعلم من أخطائنا وتجاربنا السابقة، لا أن نجعل منها عقبة أمام كل محاولة لاحقة. فصحيح أن من جرّب المجرَّب حاقت به الندامة، ولكن ذلك إن كان سيكرر التجربة بالطريقة نفسها، دون أن يكون قد استفاد من التجربة السابقة، ولكن المطلوب أن نجرّب المجرَّب بطريقة مختلفة تكون أفضل من سابقتها بعد أن نكون قد تعلمنا من تلك التجربة.

فإذا كانت الضمانات السابقة ضعيفة فالمطلوب البحث عن ضمانات أقوى، وإذا كانت بعض الاتفاقات لم تُنفذ فالمطلوب بناء آليات أفضل للمتابعة والمحاسبة. أما تحويل الفشل السابق إلى دليل على استحالة النجاح، فهو حكم لا تؤيده تجارب الشعوب ولا تجارب البشر، فالناس لا تتعلم التعاون بترك التعاون، ولا تتعلم الحوار بترك الحوار، ولا تتعلم العمل المشترك بالانسحاب منه، بل إن الفشل المتكرر لا يعني بالضرورة أن الفكرة خاطئة، وإنما قد يعني أننا لم نتعلم بعد كيف نجعلها تنجح. فالناس لا تنجح لأنها لا تخطئ، وإنما تنجح لأنها تتعلم من أخطائها وتطور أدواتها وتصحح مسارها، فالطفل قد يسقط عشرات أو مئات المرات قبل أن يتعلم المشي الصحيح، فلو توقف من أول أو خامس محاولة فاشلة لتعطل نموه لحين معاودة المحاولة من جديد.

ثم إن الإنصاف يقتضي أن نطبق على الآخرين المعايير نفسها التي نريد منهم أن يطبقوها علينا. فليس هناك حزب أو جماعة أو تيار أو شخصية عامة لا تملك في تاريخها أخطاء أو إخفاقات أو مواقف يمكن أن تُنتقد، فلو قرر الجميع أن يحاكم الجميع بماضيهم، لما بقي أحد صالحاً للجلوس مع أحد، ولهذا فإن حسن الظن الذي نطلبه لأنفسنا ينبغي أن نمنحه لغيرنا أيضاً ما لم يثبت العكس.

ولعل واحدة من المشكلات التي تواجهنا في أوقات الأزمات الكبرى أننا نتعامل أحياناً مع المواقف والمبادئ وكأنها صالحة لكل زمان وكل ظرف بالدرجة نفسها. مع أن الحكمة لا تقوم فقط على معرفة ما هو صحيح، وإنما أيضاً على معرفة متى يكون الشيء مناسباً ومتى لا يكون، فكثير من القضايا التي تُعد مشروعة ومهمة في الظروف الطبيعية قد تصبح أقل إلحاحاً في ظروف الحرب والانهيار الشامل. ليس لأنها فقدت أهميتها، وإنما لأن ترتيب

الأولويات نفسه يتغير عندما تصبح حياة الناس وأمنهم ووجود الدولة كلها مهددة.

ولعله في هذا المقام يصبح من المفيد التمييز بين الشرعية التي تحتاجها السلطة، والشرعية التي يحتاجها العمل الطوعي. فالسلطة تمارس صلاحيات على الناس وتصدر قرارات ملزمة لهم، ولهذا تحتاج إلى تفويض واضح وآليات معروفة للمراقبة والمحاسبة. أما المبادرات الطوعية التي تسعى إلى جمع الناس أو تقريب وجهات النظر أو البحث عن مخرج للأزمة، فهي لا تمارس سلطة على أحد ولا تدعي حق الحكم باسم أحد، ولذلك فإن شرعيتها تكون مستمدة مما تقدمه من خدمة للمواطن والوطن، وهو في أمس الحاجة إليها.

وكثيراً ما تُطرح مسألة المشاركة الواسعة باعتبارها شرطاً مسبقاً لأي جهد وطني. ولا خلاف على أهمية توسيع المشاركة، ولكن ما المقصود أصلاً بالمشاركة الواسعة؟ فمثلها مثل غيرها قد يختلف معناها من شخص أو جماعة إلى أخرى، فهل المقصود مشاركة جغرافية تشمل مختلف الأقاليم والمناطق؟ أم مشاركة المرأة والشباب؟ أم مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية؟ أم مشاركة النقابات والمهنيين والمزارعين والعمال؟ أم مشاركة النازحين واللاجئين؟ أم كل ذلك معاً؟

قد يجيب كل شخص أو جهة على هذا السؤال بصورة مختلفة. ولهذا فإن الاتفاق على أهمية المشاركة الواسعة لا يعني بالضرورة الاتفاق على معناها أو كيفية تحقيقها. ولكن حتى لو تجاوزنا مشكلة التعريف واتفقنا نظرياً على

معنى المشاركة الواسعة، تبقى هناك مشكلة أخرى لا تقل تعقيداً: كيف يمكن قياس تحققها في الظروف الراهنة؟

فالسودان اليوم ليس بلداً يعمل في ظروف طبيعية. ملايين المواطنين بين نازح ولاجئ ومجهول المصير، ومؤسسات كثيرة متأثرة بالحرب أو متوقفة، وكثير من الأجسام المهنية والنقابية والاجتماعية تعاني الانقسام أو ضعف التواصل مع قواعدها. فإذا قلنا إن المطلوب تمثيل جغرافي، فكيف يمكن التأكد من ذلك في ظل النزوح الواسع وتغير أماكن إقامة الملايين؟ وإذا قلنا تمثيل الفئات الاجتماعية أو المهنية، فمن هي الجهات التي تملك اليوم تفويضاً واضحاً يمكن التحقق منه في ظل هذا الواقع الاستثنائي؟ ولهذا فإن تحويل المشاركة الواسعة إلى شرط مسبق قد يقود أحياناً إلى مطالبة الناس بتحقيق أمر يصعب التحقق منه أصلاً في الظروف الحالية. وليس المقصود من ذلك التقليل من أهمية التمثيل والتنوع، وإنما الإقرار بأن ظروف الحرب تفرض قدراً من الواقعية في التعامل مع هذه القضايا.

وربما يزداد الأمر وضوحاً إذا ميزنا بين العمل السياسي الذي يهدف إلى إدارة الدولة أو توزيع السلطة، وبين العمل الطوعي الذي يهدف إلى مواجهة كارثة عاجلة أو الاستجابة لحاجة ملحة. ففي الانتخابات، وفي تشكيل الحكومات، وفي كتابة الدساتير، وفي المؤسسات التي تصدر قرارات ملزمة للناس، تصبح المشاركة الواسعة والتمثيل الواسع من أهم الشروط التي ينبغي السعي لتحقيقها. أما في العمل الطوعي والإنساني، فإن المنطق يختلف. فالناس لا تنتظر اكتمال التمثيل حتى تبدأ في إنقاذ غريق، ولا تؤجل إطفاء حريق حتى يصل ممثلو جميع الأحياء والمناطق والفئات. وإنما يبادر من يستطيع بما يملك من قدرة، ثم ينضم إليه الآخرون كلما اتسعت دائرة المشاركة. وهكذا جرت العادة في كل أعمال الإغاثة والعمل الطوعي. فالمبادرات تبدأ عادة بمن حضر ومن استطاع، ثم تتوسع مع الوقت. أما اشتراط اكتمال المشاركة قبل بدء العمل، فقد يحول المشاركة نفسها إلى سبب لتعطيل العمل. ولهذا فإن توسيع المشاركة يظل هدفاً مهماً ومطلوباً، ليس لكونه غاية في ذاته، وإنما معين وضامن لمزيد من الفعالية والتجويد في هذا الظرف الاستثنائي، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى عقبة تمنع الناس من القيام بما هو ممكن ومتاح لإنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة ووقف النزيف المستمر والدمار.

وتعلمنا التجارب أيضاً أن الناس كثيراً ما تلتف حول الأهداف أكثر مما تلتف حول الأسماء أو الهياكل التنظيمية، فقد التف الشعب كله يوماً حول تجمع المهنيين دون أن يعرف، أو حتى يسأل، من هم القائمون عليه أو ما هي خلفياتهم. فحين يشعر المواطنون أن جهة ما تعبر عن تطلعاتهم وتخدم قضية يؤمنون بها، فإنهم يلتفون حول الهدف الذي تحمله أكثر من التفاتهم إلى اسمها أو شكلها التنظيمي. لكن المشكلة تبدأ حين تتحول الوسائل إلى غايات، ويصبح الجدل حول من يمثل من، ومن يملك الشرعية الأكبر، ومن يستحق الموقع الأهم، أهم من القضية نفسها التي اجتمع الناس من أجلها. عندها تنتقل الطاقة من معالجة المشكلة إلى الصراع حول إدارة المشكلة، ومن خدمة الهدف المشترك إلى حماية المواقع والأجسام والتنظيمات.

ومن طبيعة الاستقطاب أيضاً أنه نادراً ما يتوقف عند حد معين. فحين ينقسم الناس إلى معسكرات متقابلة، لا ينتهي الأمر عند هذا الحد، وإنما تبدأ انقسامات جديدة داخل تلك المعسكرات نفسها. وهكذا يتحول الخلاف من وسيلة لإثراء النقاش إلى وسيلة لإنتاج مزيد من التفتت.

ولعل ما يدعو للقلق أكثر من المقاطعة نفسها أن هذا السلوك بدأ يتحول تدريجياً من حالة استثنائية إلى ممارسة عادية في الحياة السياسية السودانية. فمواقف كان كثير من الناس يستنكرونها بالأمس أصبحوا يمارسونها اليوم، وأجسام كانت تنتقد غيرها بسبب رفض الجلوس مع المختلفين أصبحت تتبنى السلوك نفسه حين تجد نفسها في الموقع المقابل. ومتى ما أصبح رفض الحوار أمراً عادياً، فإن النتيجة الطبيعية هي أن تتكاثر الانقسامات، ويتحول كل خلاف إلى قطيعة، وكل قطيعة إلى انقسام جديد، حتى نصل إلى لحظة لا يبقى فيها أحد مستعداً للجلوس مع أحد. وهنا لا تصبح المشكلة مجرد خلاف سياسي، وإنما تصبح مشكلة تمس قدرة المجتمع نفسه على العمل المشترك.

ولا يقتصر أثر هذا التفتت على الداخل وحده. فحين يظهر السودانيون أمام الأشقاء والجيران والمجتمع الدولي كأجسام متنازعة لا تكاد تتفق على شيء، يصبح من الصعب على الآخرين أن يفهموا ما الذي يريده السودانيون فعلاً أو كيف يمكن مساعدتهم. أما حين يتوحد

الناس حول الأهداف الكبرى، فإن ذلك لا يقوي موقفهم الداخلي فقط، بل يجعل صوتهم أوضح وتأثيرهم أكبر، ويزيد من فرص أن يكون الحل سودانياً نابعاً من إرادتهم هم لا من أجندات الآخرين.

ومن المشكلات التي تضاعف هذا التفتت أن بعض الناس يتعاملون مع مراجعة المواقف وكأنها ضعف، أو مع الاعتراف بالخطأ وكأنه هزيمة، أو مع تغيير الرأي في ضوء الوقائع الجديدة وكأنه خيانة للمبادئ. مع أن الحقيقة قد تكون العكس تماماً. فالثبات على المبدأ لا يعني الجمود على الوسيلة، والتمسك بالغاية لا يعني الإصرار على الطريق نفسه مهما تغيرت الظروف. ثم إن السودان اليوم لا يعيش لحظة تنافس على السلطة بقدر ما يعيش لحظة صراع من أجل البقاء نفسه.

وليس من الضروري أن يتفق الناس اليوم على كل تفاصيل السودان الذي يريدون بناءه بعد عشر أو عشرين سنة حتى يتمكنوا من الاتفاق على وقف الحرب اليوم. فهناك فرق بين الغايات البعيدة والمهام العاجلة. فقد يختلف الناس حول شكل الدولة أو النظام السياسي أو السياسات الاقتصادية أو قضايا أخرى كثيرة، لكن ذلك لا يمنعهم من التعاون حول أهداف عاجلة يتفقون عليها جميعاً، مثل وقف الحرب، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية، وتهيئة الطريق لعودة الحياة الطبيعية، وعندها تصبح الظروف مهيأة وأكثر ملاءمة لمناقشة القضايا المصيرية الأخرى. فالناس لا تتوحد لأن الاختلاف اختفى، وإنما تتوحد أحياناً لأن حجم الخطر أصبح أكبر من خلافاتها. والوحدة المطلوبة اليوم ليست وحدة فكرية كاملة، ولا اتفاقاً على كل القضايا، وإنما حد أدنى من التوافق يسمح بتوحيد الجهود في مواجهة كارثة تتجاوز قدرة أي طرف منفرد على التعامل معها.

فالعمل العام بطبيعته لا يخلو من الأخطاء. وكل من يشارك في محاولة لحل مشكلة معقدة أو بناء توافقات وطنية لا بد أن يخطئ أحياناً ويصيب أحياناً أخرى. أما الذي يختار البقاء خارج كل محاولة، فإنه يضع نفسه تلقائياً في موقع أكثر أماناً، لأنه لا يتحمل مسؤولية النتائج ولا يتعرض للنقد الذي يتعرض له من يخوضون التجربة عملياً. لكن الأوطان لا تُبنى بالبحث عن المواقع الآمنة، وإنما بالاستعداد لتحمل المسؤولية. فالذي يعمل قد يخطئ، لكن الذي لا يعمل لا يضيف شيئاً إلى الحل. والذي يجتهد قد يقصر، لكن اجتهاده يظل أفضل من الوقوف على الهامش وانتظار أخطاء الآخرين.

ولا يقتصر أثر المشاركة على ما تحققه من نتائج مباشرة، وإنما يتجاوز ذلك إلى بناء الخبرة والقدرة الجماعية نفسها. فالمشاركة نفسها هي الطريق الذي تتعلم من خلاله الجماعات والأفراد كيف يعملون معاً. فالناس لا تكتسب خبرة التعاون وهي متفرقة، ولا تتعلم إدارة الخلاف وهي تتجنب الاحتكاك به، ولا تطور قدرتها على بناء التوافقات وهي ترفض الدخول في محاولات التوافق من الأصل.

وربما يكون كثير من أصحاب المقاطعة صادقين تماماً في دوافعهم ومدفوعين بخوف حقيقي من تكرار أخطاء الماضي. لكن المشكلة ليست دائماً في النوايا، وإنما في النتائج. فالنوايا الطيبة وحدها لا توقف حرباً، ولا تعيد نازحاً إلى بيته، ولا تطعم جائعاً، ولا تنقذ طفلاً من الموت.

وبالطبع لا نزعم أن ما تناولناه هنا يمثل كل الأسباب التي تدفع بعض القوى أو الأفراد إلى العزوف عن المشاركة في جهود وقف الحرب. فربما كانت هناك أسباب أخرى لم نتطرق إليها، وربما كانت هناك اعتبارات لا نعرفها أو لم تخطر لنا أصلاً. لكن السؤال الذي حاولنا الاقتراب منه لا يتعلق بسبب بعينه، وإنما يتعلق بالميزان الذي نقيس به تلك الأسباب. فهل يوجد سبب، أياً كان، يمكن أن يصبح في هذه اللحظة أكثر إلحاحاً من وقف نزيف الدم، وإنقاذ الأرواح، وحماية ما تبقى من الوطن؟ وهل توجد خلافات أو تحفظات أو حسابات سياسية تبرر أن نعزف عن أي جهد يمكن أن يسهم في تقليل معاناة الناس أو تقريب البلاد من السلام؟ ولهذا فإن المواقف السياسية لا تُقاس فقط بما تقصده، وإنما أيضاً بما تؤدي إليه. فليس المطلوب أن نتخلى عن مبادئنا، وإنما أن نضعها في خدمة الغاية التي وُجدت من أجلها: حماية الإنسان، وصون الوطن، وتقليل معاناة الناس.

لكن إذا كان الاختلاف أمراً طبيعياً بين البشر، وإذا كان من غير الواقعي أن يتفق الجميع على كل شيء، فكيف يمكن للناس أن يعملوا معاً رغم اختلافاتهم؟

وهل المشكلة حقاً في وجود الاختلاف، أم في الطريقة التي نتعامل بها معه؟

ذلك ما سنحاول الاقتراب منه في الحلقة القادمة.

عقد اجتماعي جديد.. مدخل تأسيسي

الهادي الشواف

ملخص

يقدّم الكاتب الهادي الشواف مدخلاً تأسيسياً لمفهوم "العقد الاجتماعي"، باعتباره اتفاقاً جامعاً بين أفراد المجتمع يهدف إلى تنظيم العلاقة بينهم وبين السلطة، على أسس من العدل والمساواة والحرية، بحيث تقوم الدولة على قوانين متوافق عليها تضمن الحقوق وتحدد الواجبات في إطار من الاحترام المتبادل.

يستعرض الجذور الفكرية للنظرية عبر الفلاسفة الكلاسيكيين، من هوبز الذي رأى أن العقد الاجتماعي ضرورة للخروج من الفوضى عبر سلطة قوية، إلى لوك الذي أكد وجود حقوق طبيعية للفرد وإمكانية مقاومة الاستبداد، وصولاً إلى روسو الذي ربط نشوء الدولة بظهور الملكية الخاصة وما نتج عنها من عدم مساواة، داعياً إلى ديمقراطية أكثر عدالة.

يخلص الكاتب إلى أن فكرة العقد الاجتماعي أسهمت في الانتقال من تفسير السلطة على أساس الحق الإلهي إلى مفهوم مدني يقوم على التعاقد والإرادة العامة، مما ساعد في ترسيخ قيم المواطنة والحقوق المدنية ومواجهة الاستبداد، رغم ما تعرضت له النظرية من نقد عبر التاريخ.

يرى أن الحاجة إلى عقد اجتماعي جديد أصبحت ملحة في ظل الحرب والانهيار السياسي، على أن يقوم هذا العقد على المواطنة المتساوية، وإعادة بناء الدولة على أسس مدنية ديمقراطية، بمشاركة واسعة من كل مكونات المجتمع، بما يمهد لسلام مستدام ودولة أكثر عدالة وتوازناً.

العقد الاجتماعي هو اتفاق يعبر عن جميع المواطنين، يسعى إلى ربط النسيج الاجتماعي وإحداث تجانس بين جميع أفراد ومكونات المجتمع، بهدف بناء مجتمع متكامل أساسه العدل والمساواة والحرية، وهو يعتبر صلة الوصل والمنظم للعلاقة بين مكونات المجتمع المختلفة وبين السلطة، حيث تنظم أسس هذه العلاقة من خلال أنظمة أو قوانين تحدد ذلك على أساس الاحترام المتبادل، ومتى ما كانت هذه القوانين تحترم الفرد كان لزامًا عليه احترامها.

بهذا المعنى العقد الاجتماعي هو مجموعة من القوانين يساهم في وضعها كل أفراد المجتمع، ويجب أن تكون ذات تأييد شعبي واسع، وغايتها العليا هي تحديد العلاقة وبناء الرابطة وإحداث التجانس بين جميع فئات المجتمع، والمساهمة في تطوره وترسيخ قيمه المختلفة.

ومصطلح العقد الاجتماعي ظل يتواتر في أدبيات الفكر الإنساني منذ القدم، ابتداءً من (سقراط وأفلاطون 400 ق.م)، مرورًا بابن خلدون.. الخ، وتبلور في شكل «نظرية علمية» على يد بعض علماء الاجتماع أمثال (توماس هوبز 1588-1679م)، (جون لوك 1632-1704م) و(جان جاك روسو 1712-1778م)، ومن ثم تمظهرت تأثيراته الرمزية كمحرك لأحداث سياسية غيرت مجرى التاريخ مثل (الثورة الفرنسية 1789م) وغيرها من الأحداث حتى عصرنا الراهن.

وقد انطلق هوبز من السؤال: (لماذا يجب علينا أن نخضع للسلطة)، وللإجابة على هذا السؤال وجد هوبز أنّ الإنسان في مرحلة ما قبل المجتمع (الحالة الأصلية) يتركز اهتمامه في «المصلحة الذاتية»، وسمى هذه المرحلة بـ(الهمجية)، حيث يخشى كلّ فرد على حياته من الآخر، ولا يستطيع أحدهم ضمان تلبية حاجاته ورغباته لمدة زمنية طويلة، ويرى أن الطريق للخروج من هذه الحالة يتم عبر الاتفاق على قوانين مشتركة وإيجاد آلية لفرض هذه القوانين، عن طريق سلطة حاكمة، لذا نجده قد دعا إلى وجود «سلطة مطلقة»، بقوله: (السّلطة هي الشيء الوحيد الذي يقف بيننا وبين العودة للهمجية).

استخدم لوك نفس فرضية هوبز واختلف معه في كون (الحالة الأصلية) على الرغم من انعدام القوانين فيها إلاّ أنها تحتوي على قيم وأسس أخلاقية، واختلف معه أيضًا في مبدأ «السلطة المطلقة»، ويرى أنّ الفرد له الحقّ في مقاومة السّلطة «المستبدة».

واختلف جان جاك روسو عن (هوبز ولوك)، بقوله: في (الحالة الأصلية) كان الناس يعيشون حالة اكتفاء ذاتي وسلام في ظلّ مبادئ أخلاقية، وبعد تطور المجتمع وظهور (الملكية الخاصة)، ظهرت معها (المنافسة، والطمع، والجشع، وعدم المساواة... الخ)، الشيء الذي أخرج البشرية من حالتها البشرية الطاهرة، ونتيجة للملكية الخاصة انقسم الناس إلى أصحاب أملاك وإلى عمال، مما أوجد نظام (الطبقات الاجتماعية)، وقد أدرك أصحاب الأملاك أن من مصلحتهم إنشاء «حكومة» تحمي ملكياتهم، ومن ثمّ تمّ تأسيس الحكومة من خلال «عقد» ينصّ على توفير المساواة والحماية للجميع بلا استثناء، على الرغم من أن الغرض الحقيقي من إنشاء مثل هذه الحكومة هو تكريس «اللامساواة» التي نتجت عن الملكية الخاصة، الشيء الذي يراه روسو السبب في معاناة المجتمعات الحديثة حتى الآن، وقد تميز روسو عن سابقيه بالمثل العليا التي كان يدعو إليها، وهي الديمقراطية المباشرة والمساواة التامة، وإعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي بشكل يحقق هذه المثل.

إذن خلاصة القول هي أن فكرة (العقد الاجتماعي)، تعني الانتقال من الحالة الطبيعية الذهنية الافتراضية المثالية، إلى الحالة المدنية الحديثة المتحضرة، التي تقوم على توافق جميع فئات المجتمع على مفاهيم وقيم وقواعد، يتنازل بموجبها الفرد عن حريته بشكل نسبي في مقابل الأمن والاستقرار والنظام والخدمات، بمعنى خضوع الإرادة الحرة إلى الإرادة العامة، وقد لخصها أحمد سالم السهلاوي بقوله: (أن وجود الدولة «السلطة» يرجع إلى الإرادة المشتركة لأفراد الجماعة، أي أن الأفراد اجتمعوا، واتفقوا على إنشاء مجتمع سياسي يخضع لسلطة عليا، فالدولة على هذا الأساس قد وجدت نتيجة لعقد أبرمته الجماعة)، وبهذا يجسد مفهوم العقد الاجتماعي مدخلًا لفهم تطور فكرة المجتمع المدني الحديث.

وقد عرف قاموس الفلسفة العقد الاجتماعي بأنه (اتفاق بين أفراد وقوة حاكمة حيث يتم التنازل إراديًا عن بعض الحريات الشخصية مقابل منفعة تتمثل في مجتمع حسن التنظيم أو حكومة رشيدة)، وكان لمفاهيم العقد الاجتماعي الأثر البالغ في فك شفرة العلاقات المدنية بين الأفراد والعلاقات الطبيعية من ناحية، ومن ناحية أخرى قد أوجدت تفسيرًا مدنيًا للسلطة السياسية لتحل محل التفسير المعتمد على نظرية الحق الإلهي، وساهمت هذه المفاهيم، أي المفاهيم المتعلقة بنظرية (العقد الاجتماعي)، في بلورة أسس وأشكال مختلفة لأنظمة الحكم، وأصبحت

مرجعًا للمهتمين بتطور أنماط الحكم، ووضعت مدخلًا لظهور علم اجتماع سياسي حديث.

على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي وجهت لنظرية (العقد الاجتماعي)، إلا أنها عادت بفوائد عديدة للإنسانية، بوقوفها ضد الحكم المطلق، ومحاصرتها للاستبداد والطغيان، وبمساندتها للشعوب بتمليكها مفاهيم وقيم وأسس تنير طريقها نحو التحرر والانعتاق والديمقراطية، وبينت التمايز بين الدولة والمجتمع عبر إقرار الحقوق المدنية للمواطنين القائمة على أن المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات، وانطلقت من أن تكوين الدولة (السلطة) يجب أن يكون نتيجة لتعاقد اجتماعي يتساوى فيه جميع المواطنين.

وعليه فإن فرص بناء عقد اجتماعي جديد في السودان لا تزال قائمة رغم تعقيد المشهد، بل أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، فالحرب الحالية عمقت الأزمة السودانية بصورة غير مسبوقة وأدت إلى حدوث انهيار واسع في كل شيء، وكشفت بوضوح حدود النموذج القديم للدولة السودانية، الذي تأسس على الإقصاء والمركزية المفرطة وغياب العدالة في توزيع السلطة والثروة، والعقد الاجتماعي الجديد ليس مجرد وثيقة سياسية بل هو اتفاق تاريخي جديد بين السودانيين حول القضايا الكبرى المتعلقة بمستقبل الدولة السودانية.

كما أن الانقلابات العسكرية فشلت في تحقيق استقرار سياسي، والأحزاب التقليدية فشلت في إدارة التنوع، والنخب السياسية الحديثة أخفقت في بناء توافق وطني، وهذا الانهيار وهذا الفشل يفتحان أفقًا جديدًا أمام وضع تصور جديد للدولة يقوم على أسس أكثر عدالة وشمولًا.

وثورة ديسمبر المجيدة أنتجت وعيًا جديدًا وسط الشباب والنساء ولجان المقاومة، تجاوز مفاهيم الولاء التقليدي لصالح الدولة المدنية الديمقراطية والمواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، وهذه المفاهيم يمكن أن تمثل قاعدة انطلاق لبناء العقد الاجتماعي الجديد، الذي يؤسس لقيام الدولة على المواطنة كأساس للحقوق والواجبات، وحيادية الدولة تجاه (الهويات - الثقافة - الأديان.. الخ)، وسيادة حكم القانون، واستقلالية القضاء، والشفافية، والمساءلة.

وفي ذات السياق، فإن العقد الاجتماعي الجديد يجب أن يمثل فرصة تاريخية للاتفاق حول ثوابت وطنية وإعادة تأسيس الدولة عبر الإجابة على الأسئلة المركزية المتعلقة بمفهوم الدولة ووظيفتها ودورها، من يحكم ولماذا وكيف يحكم السودان؟ ولصالح من؟ كما ذكرنا آنفًا، وحول حدود ودور الجيش وكل الأجهزة النظامية وعقيدتها وعلاقتها بالدولة والسلطة، وحول أسس ومعايير بناء دولة مدنية ديمقراطية ومعالجة الاختلالات البنيوية منذ الاستقلال وحتى الآن.

كما يجب أن يؤسس لبناء دولة قائمة على أساس المواطنة المتساوية دون تمييز ووضع أسس واضحة لإدارة التنوع، وكذلك يجب ألا يصاغ بواسطة النخب وحدها بل بمشاركة المجتمعات المحلية والقوى المدنية والشباب والنساء والنازحين وكل مكونات المجتمع الحية.. الخ، كما يجب أن يؤسس بوضوح للا مركزية الدولة والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي كمصدر قوة، بالإضافة إلى وقف الحرب وإنهاء عسكرة السياسة وتفكيك المليشيات وإنهاء التمكين وإخراج المؤسسة العسكرية من السياسة والاقتصاد وبناء جيش واحد بعقيدة وطنية، وتحويل المأساة الحالية إلى لحظة تأسيس تاريخية لبناء دولة لا تعيد إنتاج أسباب الحرب.

وبصورة عامة مثلت هذه النظرية تطورًا نوعيًا أدى إلى تحقيق إنسانية الإنسان، من خلال النظر إليه على أساس أنه المحور الذي يقوم عليه العقد، وبالطريقة التي تحقق كرامته، فمهما كان نوع أو شكل العقد فإن محصلته النهائية هي تحديد سلطات واضحة للحاكم، ووضع أسس لإدارة الدولة، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والإجابة على الأسئلة الكبرى والمصيرية التي تخص المجتمع، في كيف يحكم... الخ.

وهذا كله لا يتأتى إلا من خلال التوافق على مبادئ أساسية للدولة، هي «ميثاق المواطنة» الذي يمكن أن يعبر عنه بصورة أخرى بـ«العقد الاجتماعي» أو «القانون الأساسي» أو «الدستور»، وهذا ما يجب أن يجاوب عليه المؤتمر القومي الدستوري، الذي ظلت تدعو إليه القوى السياسية المدنية طيلة سنوات نضالها ضد الدكتاتورية والشمولية والفاشية والظلم والاستبداد.

هذا النضال المستمر من أجل إحداث التغيير وإيجاد البديل الديمقراطي، المستند على الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، واجتثاث الفساد والمحسوبية، ومحاربة النزعات العنصرية والجهوية والقبلية، هذا النضال الذي بالضرورة يجب أن يقود إلى إحداث قطيعة مع الحروب وتحقيق السلام والاستقرار كمدخل لتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

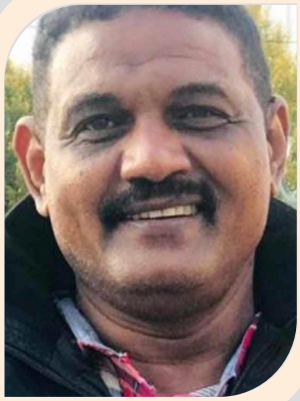

الكمدة بالرمدة

من حكاوى وقصص أم درمان

الوليد إبراهيم قصة صحفي عظيم (2-1)

أمير أحمد السيد

ملخص

في هذه الحلقة من سلسلة "من حكاوى وقصص أم درمان" يقدّم الكاتب أمير أحمد السيد سيرة الصحفي السوداني الوليد إبراهيم، في سياق اجتماعي وثقافي يبرز تنوع مدينة أم درمان ودورها في تشكيل شخصيات وطنية تجاوزت الانتماءات القبلية الضيقة...

ينحدر الوليد إبراهيم من خلفية أسرية وتعليمية متعددة، فقد نشأ في بيئة جمعت بين أم درمان ونيالا، وتلقى تعليمه في مدارس مرموقة مثل خور طقت، قبل أن ينتقل إلى جامعة الخرطوم لدراسة الهندسة، ثم إلى الجامعة الأمريكية ببيروت حيث درس الإعلام واحتك بشخصيات فكرية وسياسية بارزة، ما عمّق توجهه نحو العمل العام.

انخرط لاحقاً في العمل السياسي ضمن الحزب الشيوعي السوداني، وشارك في مناهضة نظام عبود، وتعرض للاعتقال في ستينيات القرن الماضي، كما أسهم في الحياة الثقافية والصحفية من خلال تأسيس صحف ومجلات، وارتبط بعدد من الرموز الفكرية والفنية، إضافة إلى إسهاماته في الإعلام والثقافة خلال فترة ما بعد ثورة أكتوبر وما تلاها من تحولات سياسية.

يختتم النص بتأكيد أن الوليد إبراهيم اختار الصحافة كمهنة نضال، فظل حاضراً في المشهد الثقافي والسياسي، ومدافعاً عن قيم الديمقراطية وحرية التعبير، ومؤثراً في أجيال من الصحفيين الذين تتلمذوا على يديه، على أن تُستكمل سيرته في حلقة لاحقة.

أؤمن في وطننا السودان إيماناً قاطعاً أن من سطروا التاريخ قد سطروه وفق أهوائهم الشخصية، وكتب حوله كثير من المغالطات، ذلك ما جعلني أبحث وأنقب في تاريخ هذه المدينة العظيمة والتي حوت على بشر من مختلف بقاع الوطن الكبير السودان، تصاهروا فيها وتناسبوا فأخرجوا رجالاً مختلفين فكراً وسلوكاً يؤمنون بالسودان فقط، لا يتحدثون بلسان القبيلة أبداً إلا ما يظهر في ثقافاتهم التي أصبحت جزءاً من ثقافة أم درمان المدينة.

الوليد إبراهيم فضل المولى، والده من قبيلة الهبانية من منطقة أم روابة، وكان موجوداً في أم درمان حيث ابتعث لدراسة الشريعة في الأزهر الشريف بالقاهرة، وعاد من مصر بعد تخرجه ليشغل منصب ضابط إداري بمنطقة نيالا، وكان من أعيان حي الوادي بنيالا، وله أملاك ومزرعة كبيرة هناك. ووالدته السيدة فاطمة يونس، وهي أيضاً هبانية من منطقة برام، بيد أن الوليد تربى وترعرع في كنف عمه هارون فضل المولى، أحد الضباط الذين عملوا في الجيش البريطاني، وذلك لظروف عمل والده بنيالا وبقائه بأم درمان.

وكان الوليد شغوفاً بالعلم والمعرفة، وكان قد وجد ضالته في ذلك المنزل العريق الذي توفرت له فيه كل مقومات المعرفة، فنشأ شغوفاً بالاطلاع، ودرس مرحلة الثانوي في خور طقت الثانوية، تلك المدرسة العريقة التي جمعت خيرة أبناء السودان في ذلك الزمان، وخرجت أعظم الرجال، وانتقل منها إلى جامعة الخرطوم لدراسة الهندسة الميكانيكية.

وبعد تخرجه انتقل إلى الجامعة الأمريكية ببيروت، وهناك درس الإعلام ضمن مجموعة ضمت شخصيات مرموقة ومعروفة، وأصبح لها شأن عظيم، من ضمنهم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والصحفي المعروف فؤاد مطر مؤسس مجلة التضامن اللبنانية، وقد زار فؤاد السودان والتقى الوليد إبراهيم خلال الثمانينيات من القرن المنصرم، ويعد الوليد إبراهيم من الدفعات الأولى التي تخرجت من الجامعة الأمريكية ببيروت، وقد سبق في ذلك بروف السر دوليب وآخرين.

وبعد عودته من بيروت التحق بالحزب الشيوعي السوداني، وأصبح عضواً ملتزماً فيه، وكان ذلك في نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم، وولج العمل السياسي من أوسع أبوابه، وذلك من خلال النضال ضد نظام عبود، مما عرضه للتوقيف والاعتقال خلال الفترة ما بين عامي 1962-1964.

ربطته علاقة وطيدة جداً في عمر مبكر بالسيد حمزة عبد الرحمن الحاج صاحب أول منتدى فني وثقافي وفكري في أم درمان، والتقى في تلك الفترة بعباقرة الفن والأدب والثقافة في منزل حمزة عبد الرحمن، وهناك بدأ يتفتح عقله عبر تلك المجموعة من المستنيرين، والذين كان يتحدث عنهم كثيراً ويحفظ لهم كثيراً من الود والامتنان.

وبعد عودته من بيروت عمل في التدريس بمدرسة الجمهورية، وكان عميدها آنذاك الأستاذ القامة عبد الحفيظ هاشم من أبناء حي الهاشماب، وكان صديقاً مقرباً للعم حمزة عبد الرحمن الحاج، وكان يتردد كثيراً على منزله

العامر ومنتداه الأدبي والفكري والثقافي، لذا ربطته علاقة بالوليد إبراهيم.

وعبد الحفيظ هاشم عرف بأنه أديب يتحدث شعراً ودرراً، فهو يحفظ المعلقات عن ظهر قلب وكل ألوان الشعر الجاهلي وما بعده، حتى إنه كان نديماً للملك الحسن الثاني ملك المغرب، الذي كان ينتظر إجازة مدرسته بفارغ الصبر حتى يذهب له في المملكة المغربية ليقيم ضيفاً على الديوان الملكي.

وفي العام 1961 تزوج من ابنة حمزة عبد الرحمن السيدة سعدية حمزة، وأنجب منها بنتين وثلاثة أولاد.

رغم أن الوليد إبراهيم قد درس الهندسة وتخرج مهندساً ميكانيكياً، إلا أن شغفه بالاطلاع والقراءة جعله أقرب لمهنة الصحافة، مما جعله يختار هذه المهنة ويمضي فيها سنوات عمره. نعم، اختار الوليد مهنة المتاعب، ومشى في دروبها واحتمل ما احتمل فيها ولاقى ما لاقى فيها، لأنه وجد نفسه في هذه المهنة.

والوليد أسس صحيفة إنجليزية باسم سودان استاندر مع فرنسيس قرنق، وكانت مكاتبها في شارع علي عبد اللطيف، كذلك كان الداعم الأول لمجلة صوت المرأة التي كانت ترأس تحريرها الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم، والتي كانت تتردد على منزله كثيراً، وأيضاً كان من كبار محرري مجلة الحياة الأسبوعية.

والوليد مؤسس عمود يوميات العاصمة بجريدة الأيام، وكان مراسلاً أوحداً لجريدة الأهرام القاهرية، وهو من كتب كتيب «موحدة العرب» تكريماً للسيدة أم كلثوم حين زيارتها للسودان عام 1968.

وبعد ثورة أكتوبر ابتعث لعمل دراسات عليا في الصحافة والإعلام بالاتحاد السوفيتي، وعاد قبل انقلاب مايو 1969، وبما أنه قد كان من الكوادر الرفيعة في الحزب، ولقد كان له اتصال مباشر مع السوفييت، وكان أميناً قطرياً، وتم تأهيله أيضاً بدراسة لغات أخرى كان يجيدها بطلاقة، كاللغة الإنجليزية والفرنسية والروسية والسواحلية، كل ذلك أهله بعد انقلاب مايو أن يكون أحد كبار المسؤولين عن الثقافة والإعلام.

وفي العام 1971 كان له إسهام عظيم في إنجاح مهرجان الثقافة العربية في الجزائر، والوليد هو من تكفل بنقل البعثة السودانية من الخرطوم إلى الجزائر عبر طائرة سوفيتية خاصة، وكان وقتها يشغل منصب وكيل وزارة الثقافة والإعلام.

وفي منزل الحاج حمزة عبد الرحمن كانت تكتمل الأفكار العظيمة، وهناك أنشأ الوليد إبراهيم في العام 1973 نادي الجاز بمشاركة التشكيلي العالمي إبراهيم الصلحي، والأستاذ عبد العزيز فرج، وشرحبيل أحمد، وأحمد داؤود، وحسن السروجي، وبابكر عوض آدم، وآخرون.

لقد كان الوليد مهتماً بكتابة الشعر، فكتب لشرحبيل أحمد عدداً من الأغنيات، أشهرها (البهجة في عينيك)، وأيضاً كتب أشعاراً عظيمة جداً للأطفال.

وربطته علاقة قوية جداً بالفنانة العالمية الجنوب أفريقية مريم ماكيبا إبان فترة نضالهم ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، لذا حرصت بشدة على زيارة الوليد إبراهيم في بيته حين زيارتها للسودان.

لقد كان الوليد قريباً وداعماً لكل حركات التحرر العالمية لإيمانه الكبير بحرية الشعوب وتحررها من صلف الاستعمار والدكتاتوريات العالمية.

وحين قيام انقلاب هاشم العطا في العام 1971 ورد اسم الوليد إبراهيم ضمن قائمة وزراء حكومة العطا كوزير للثقافة والإعلام، بيد أن الرجل استغرب ذكر اسمه، وقد كان قائداً لمراجعات داخل الحزب بعد انقلاب مايو 1969، وكان يقود بقوة تيار سودنة الحزب مع آخرين، وذلك ما رفضه عبد الخالق محجوب وبعض قيادات الحزب، وكانت تلك نقطة الخلاف الكبيرة.

وتمسك الوليد بموقفه، لذا عندما تم اعتقاله من ضمن الشيوعيين كانت هناك أسباب موضوعية لعدم إعدامه ضمن من وردت أسماؤهم في تلك القائمة، ولكنه ظل محارباً سياسياً من قبل نظام مايو الذي كان قد طلق الحزب الشيوعي طلاقاً بائناً.

تفرغ الوليد بعد ذلك للعمل في جريدة الأيام، واختار نضالاً من نوع آخر، اختار المواجهة رغم الطريق الوعر في ذلك الزمان، ومايو قد استلت سيفها من غمده لقطع كل الرقاب، وكانت مرحلة قاسية في عمر الدكتاتورية، إلا أن الرجل بشجاعته المعهودة اختار ذلك الطريق الوعر طوعاً إيماناً منه بالديمقراطية وبقيم إنسانية أخرى تربى عليها ودافع عنها.

وقد زامل وتتلمذ على يديه الكثيرون في مهنة الصحافة، منهم حسن ساتي وفضل الله محمد، وكان قريباً جداً من الصحفي ميرغني حسن علي.

نواصل في الحلقة القادمة وقصة الصحفي الوليد إبراهيم.

السديم وحكاية عرض مسرحي

السر السيد

ملخص

تأسست جماعة السديم المسرحية في المعهد العالي للموسيقى والمسرح عام 1980، وضمت مجموعة من الطلاب والطالبات المهتمين بالمسرح والثقافة. تميزت الجماعة بانفتاحها على الحركة الثقافية السودانية، وسعت إلى تقديم عروض مسرحية حديثة تجمع بين جودة الشكل وعمق المضمون.

كرست الجماعة جهودها بين عامي 1980 و1988 لتقديم عروض مسرحية متنوعة في الساحات والمدارس والجامعات والأندية، دون مقابل مادي. كما ابتكرت فكرة «العرض المسرحي المتنقل» للوصول إلى جمهور واسع في المدن والقرى.

مثلت مسرحية «ضو البيت» عام 1985 نقطة تحول في مسيرة الجماعة، إذ كانت أول تجربة لها في المسرح الخاص. استمرت عروضها لمدة اثنين وعشرين يومًا، وشارك فيها نخبة من الشعراء والممثلين والفنانين، وكان للفنان مصطفى سيد أحمد دور بارز في أداء الأغاني التي أضافت قيمة فنية كبيرة للعرض.

حقق عرض «ضو البيت» نجاحًا كبيرًا، إذ قدم أساليب جديدة في الإخراج والإضاءة والديكور، وجمع بين الواقعية والتعبير الفني بأسلوب مبتكر. ويعد هذا العمل من أهم العروض المسرحية في السودان، لأنه أسهم في تطوير المسرح السوداني وفتح آفاق جديدة للإنتاج والإبداع.

إشارة

تأسست جماعة السديم المسرحية بالمعهد العالي للموسيقى والمسرح في أبريل 1980، وضمت في عضويتها ثلة من الطلاب والطالبات، يمكن القول إن أغلبهم كانوا ينهلون من مشارب شتى في الثقافة والفنون، ويتوفرون على شغف كبير بالمعرفة. وعُرفت الجماعة بانفتاحها على الحركة الثقافية، وبعلاقاتها الواسعة مع رموز الإبداع خلال فترة الثمانينيات، وهو انفتاح أتاح لها أن تنهل من أكثر من مصدر؛ لذلك يحق لنا الزعم بأن الجماعة لم تكن ابنةً للمعهد فحسب، وإنما كانت أيضًا ابنةً للحركة الثقافية الجديدة في سودان ثمانينيات القرن الماضي.

وعلى امتداد الفترة من أبريل 1980 حتى نحو عام 1988، كرست الجماعة جهدها - بتحرر من النزعة المدرسية الأصولية في المسرح - لتقديم عرض مسرحي معاصر يتكامل فيه الشكل مع المحتوى. فقدمت نصوصًا مسرحية، وأخرى من الشعر والسرد، وتعاملت مع مختلف أشكال العرض المسرحي، مجترحةً صيغة «العرض المسرحي المتنقل»، فكانت تقدم عروضها في الساحات المفتوحة، والمدارس، والجامعات، والأندية، وفي المدن والقرى، ومن دون مقابل مادي.

الحكاية

تمثل مسرحية «ضو البيت» لحظة فارقة في تجربة الجماعة، باعتبارها المحاولة الأولى لها لدخول عالم المسرح الخاص. وقد أُنتجت المسرحية بدعم من صديق الجماعة الأستاذ الأصم عباس، وعُرضت على مسرح قاعة الصداقة بالخرطوم ابتداءً من ثالث أيام عيد الفطر المبارك عام 1985، واستمرت عروضها اثنين وعشرين يومًا متواصلة.

وبالنظرة العامة إلى تاريخ العرض المسرحي السوداني وتحولاته، والتوقف عند المسرحيات التي مثلت إضافة حقيقية وشكلت تحولًا نوعيًا في مسيرته، سنقف - بلا مواربة - عند مسرحية «ضو البيت»، بحسبانها قد جسدت، كما أرى، استنفارًا للطاقات القصوى للإبداع والجمال. فقد جمع هذا العرض، وفي حالة إبداعية نادرة، الشعراء محمد محيي الدين، الذي أعد النص المسرحي عن رواية الطيب صالح «بندر شاه: ضو البيت»، ومحمد طه القدال، ومحمد الحسن سالم حميد، وقاسم أبو زيد، ويحيى فضل الله، الذين كتبوا الأشعار، والفنان مصطفى سيد أحمد، الذي لحنها وأداها. كما ضم ممثلين كبارًا حالت ظروف كثيرة آنذاك دون مشاركتهم في العروض الكبيرة التي كانت تقدم على خشبة المسرح القومي أو مسرح قاعة الصداقة، ونذكر منهم على وجه الخصوص الممثل القدير محمد عبد الرحيم قرني، إلى جانب أعضاء جماعة السديم المسرحية أنفسهم. كذلك نجح العرض في أن يعيد إلى المسرح، بعد غيبة طويلة، الفنان الكبير والكاتب والممثل الأستاذ الطيب المهدي.

وفي هذا العرض غنى مصطفى سيد أحمد كما لم يغنِّ من قبل. غنى لحميد قبل أن يلتقيه وجهًا لوجه، بحسب إفادة المخرج قاسم أبو زيد، فغنى: «يا مطر عز الحريق»، وغنى أيضًا: «ولا النيل القديم يا هو ولا يانا»، وغنى للقدال: «تقوم يا بيتنا بيت الطين... لتيبة يوم... شراية يوم»، وغنى ليحيى فضل الله وقاسم أبو زيد: «زمنا بفوت وزمنا بجي... لا صبحًا بفوت زي صبحًا بجي».

كل هذا الكون الإبداعي الهائل؛ صوت المغني، والرقص، والتمثيل، والظلام، والضوء، والقصص، أداره المخرج الأستاذ قاسم أبو زيد، أحد أهم صناع الصورة المسرحية الجديدة والمختلفة في السودان، وأحد الركائز الأساسية في صناعة تجربة جماعة السديم المسرحية. وقد أدار هذا العالم بلغة مسرحية متناغمة رست بالعرض، أو كادت، على ضفاف ما يمكن وصفه بـ«الواقعية السحرية»، مانحًا العمل قدرة كبيرة على الاقتراب من تجسيد عالم الرواية، بل عالم الطيب صالح نفسه.

ويؤرخ لهذا العرض بأنه نقل العرض المسرحي السوداني إلى آفاق إنتاجية جديدة. ويكفي أن نشير إلى أن عدد الممثلين فيه تجاوز الثلاثين ممثلًا وممثلة، كما استخدم أساليب لم تكن مألوفة في المسرح السوداني آنذاك، خاصة في توظيف الإضاءة وقطع الديكور، أو، باختصار، في قدرته على تفعيل «فضاء اللعب» عبر المزاوجة بين الواقعي والتعبيري، وبين التقنية المسرحية والتقنية السينمائية. وبذلك أصبح هذا العرض، تاريخيًا، أول تجربة توظف إمكانات خشبة قاعة الصداقة إلى حدودها القصوى، كما شهد بذلك المخرج والممثل والسينوغرافي الأستاذ مكي سنادة.

ونذكر هنا، شحذًا للذاكرة، أن الممثلة المبتدئة آنذاك، والنجمة اليوم، سامية عبد الله، جسدت شخصية «فاطمة بت جبر الدار»، وجسد عبد الرحمن الشبلي شخصية «سعيد عشا البايتات»، وعباس الزبير شخصية «سعيد القانوني»، ويحيى فضل الله شخصية «الطاهر ود الرواسي»، وعادل السعيد عبد الخالق والسر السيد شخصية «الطريفي ود بكري»، وعماد الدين إبراهيم شخصية «بندر شاه»، ودخيل الله شخصية «بندر شاه الجد»، ومحمد عبد الرحيم قرني شخصية «محيميد»، فيما جسد الطيب المهدي شخصية «محجوب».

أما الملصق الإعلاني للعرض فقد صممه، متبرعًا، صديق الجماعة الفنان التشكيلي عصام عبد الحفيظ، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تستخدم فيها جماعة السديم الإعلان للترويج لعروضها.

هل يقودك تصدر المجموعة إلى الفوز بلقب كأس العالم؟

ملخص

انتهى دور المجموعات في كأس العالم 2026. لقد شهد الجميع بالفعل عدداً من المباريات يفوق ما كانت تشهده أي نسخة سابقة من كأس العالم بأكملها، ومع ذلك لم يُقصَ سوى ثُلث المنتخبات المشارِكة فقط.ومن الطبيعي أن تحاول المنتخبات المرشَّحة للقب استخلاص دلالات من أدائها حتى الآن، ومحاولة فهم ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى حظوظها في بقية البطولة.

نيويورك: The Athletic

لكن، وبحسب شبكة «The Athletic»، هل يعني ذلك شيئاً فعلاً؟ هل يكفي في دور المجموعات أن تعبر فقط، ثم تبدأ التفكير في الأدوار الإقصائية لاحقاً؟ وهل توجد علاقة بين مستوى المنتخب في مرحلة المجموعات وقدرته لاحقاً على الفوز بالبطولة كاملة؟

للبحث عن الإجابة، يمكن العودة إلى التاريخ، واستعراض النسخ الـ22 السابقة من كأس العالم، لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين الطريقة التي يبدأ بها المنتخب البطولة، والطريقة التي ينهيها بها.

السؤال الأول هو: هل يهم أن تتصدر مجموعتك؟

الإجابة السريعة: نعم، يبدو أن ذلك مهم.

فإذا تمَّ استبعاد نسختَي 1934 و1938، اللتين أُقيمتا بنظام خروج المغلوب منذ البداية ولم تشهدا دور مجموعات، فإنَّ 16 بطلاً من أصل 20 بطلاً، في النسخ التي تضمَّنت مجموعات، أنهوا هذا الدور في صدارة مجموعاتهم.

وتصبح الصورة أوضح عند النظر إلى البطولات الحديثة؛ إذ إنَّ آخر 10 منتخبات تُوِّجت بكأس العالم كلها تصدَّرت مجموعاتها. أما آخر منتخب أنهى مجموعته في المركز الثاني ثم مضى في طريقه حتى اللقب، فكان منتخب إيطاليا في نسخة 1982.

وكان ذلك المنتخب حالةً استثنائيةً عموماً. فقد دخل البطولة من دون ترشيحات كبيرة، بعدما حرمته فضيحة مراهنات من أفضل مهاجميه، باولو روسي، لمدة عامين قبل البطولة. وعبر الدور الأول بصعوبة بعد 3 تعادلات. وهو المنتخب الوحيد في تاريخ كأس العالم الذي تُوِّج باللقب بعدما اجتاز مجموعته من دون أن يحقق أي فوز.

أما الوصول إلى النهائي، فلا يبدو أنَّ السيطرة المبكرة شرط حاسم له بالدرجة نفسها. فقد بلغ 7 منتخبات النهائي رغم أنَّها لم تتصدَّر مجموعاتها، وكان آخرها منتخب فرنسا في 2006.

وقد تجد المنتخبات التي عبرت في نسخة هذا العام ضمن أفضل أصحاب المركز الثالث شيئاً من الأمل في تجربتَي الأرجنتين عام 1990 وإيطاليا عام 1994. فالمنتخبان قدَّما دوراً أول ضعيفاً للغاية، وعبرا فقط ضمن «الخاسرين المحظوظين»، لكنهما في النهاية كانا على بعد مباراة واحدة فقط من المجد.

تَصدُّر المجموعة أمر مهم، لكن هل يجب أن تفوز بكل مبارياتك؟

الإجابة: لا.

فثلاثة أبطال فقط في تاريخ كأس العالم حقَّقوا العلامة الكاملة في الدور الأول: البرازيل عام 1970، وفرنسا عام 1998، والبرازيل عام 2002. ومن الناحية الفنية، فعلت أوروغواي ذلك أيضاً في نسختَي 1930 و1950، لكنها خاضت مباراتين فقط في الأولى، ومباراة واحدة في الثانية، لذلك يمكن استبعاد هاتين الحالتين من المقارنة.

كل بطل آخر تعثر في مرحلة ما. ولا يبدو أن خسارة مباراة في دور المجموعات تُمثِّل كارثة بالضرورة؛ فإسبانيا في 2010 والأرجنتين في 2022 خسرتا مباراتيهما الافتتاحيتين أمام سويسرا والسعودية على التوالي، ثم تُوِّجتا باللقب.

والفوز بالمباريات الثلاث في دور المجموعات أمر نادر أصلاً. لم يحدث ذلك مطلقاً في 4 نسخ سابقة، من بينها نسخة 2022. وعلى امتداد تاريخ البطولة، حقَّق 32 منتخباً فقط العلامة الكاملة في دور المجموعات.

ومن بين هؤلاء، بلغ 4 منتخبات فقط النهائي، أو 5 إذا احتسبنا البرازيل في 1950، التي أنهت البطولة في المركز الثاني عندما حُسم اللقب من خلال مجموعة نهائية. أما بقية المنتخبات التي فازت بمبارياتها الثلاث، فقد خرجت من مراحل مختلفة، من أول دور إقصائي وحتى نصف النهائي.

كذلك يُنظر غالباً إلى حسم التأهل مبكراً بوصفه أفضلية. يفوز المنتخب في أول مباراتين، ثم يستطيع إراحة لاعبيه في المباراة الثالثة استعداداً للأدوار الإقصائية.

لكن التاريخ لا يقدِّم ارتباطاً قوياً هنا أيضاً، إذ إن 5 أبطال فقط في تاريخ كأس العالم حسموا تأهلهم بشكل نهائي بعد أول مباراتين. وحتى البرازيل في 1970، رغم فوزها بأول مباراتين، كان من الممكن نظرياً أن تخرج من البطولة.

وماذا عن «الزخم»؟ هل يهم الفوز في آخر مباراة من دور المجموعات؟

هنا تبدو الإجابة: نعم، هناك علاقة واضحة نسبياً.

فقد فاز 13 بطلاً بكأس العالم في مباراتهم الثالثة بدور المجموعات، من بينهم 6 من آخر 7 أبطال. والاستثناء الوحيد ضمن هذه السلسلة الحديثة هو فرنسا في 2018.

أما ألمانيا الغربية في 1954 فهي حالة رمادية بعض الشيء؛ فقد فازت فعلاً في آخر مباراة لها في الدور الأول، لكن تلك المباراة كانت فاصلة

أمام تركيا، في زمن لم تكن فيه قواعد فارق الأهداف أو المواجهات المباشرة قد استُخدمت بعد لحسم الترتيب.

هناك أمر واحد يبدو واضحاً أنه لا يهم كثيراً: أن تعرف تشكيلتك الفائزة منذ البداية.

فالاختيارات تتطوَّر خلال البطولات. والدليل أن بطلاً واحداً فقط في تاريخ كأس العالم، وهو البرازيل في 1970، بدأ المباراة الافتتاحية بالتشكيلة نفسها التي خاض بها النهائي. وحتى ذلك المنتخب أجرى بعض التغييرات في مباراتيه الأخريين بدور المجموعات.

بعض المنتخبات غيَّرت طريقتها، وبعض الحلول ظهرت مع تقدم البطولة، وبعض التغييرات كانت كبيرة فعلاً.

ربما تعرف أنَّ جيف هيرست، أحد لاعبَين فقط إلى جانب كيليان مبابي سجَّلا ثلاثية في نهائي كأس العالم، لم يكن أساسياً مع إنجلترا في بداية نسخة 1966. كان جيمي غريفز، الأكثر غزارة تهديفية على امتداد مسيرته، هو رأس الحربة الأساسي، لكنه تعرَّض للإصابة، فدخل هيرست وبقي في التشكيلة.

وفي 1994، نسب جزء من نجاح البرازيل إلى استبعاد القائد راي من التشكيلة الأساسية وتثبيت خط الوسط في منتصف البطولة.

وفي 2018، أدخلت فرنسا أوليفييه جيرو إلى التشكيلة بعد أن بدأت البطولة بمهاجم وهمي.

وقبل 4 سنوات، لم يكن خوليان ألفاريز لاعباً أساسياً مع الأرجنتين في بداية البطولة.

والأمثلة يمكن أن تطول.

أما تقييم طريقة اللعب في الدور الأول، فهو أكثر تعقيداً عند العودة إلى الماضي، كما أنَّ الانطباعات العامة يصعب قياسها بدقة. لكن الخلاصة أنَّ كثيراً مما يحدث في دور المجموعات لا يكون حاسماً في نهاية المطاف.

ومع ذلك، إذا تصدرت مجموعتك، وفزت في مباراتك الأخيرة، فإنَّ التاريخ يقول إنك ربما تكون على موعد مع الاحتفال بعد أسابيع قليلة.